

تامة عند ما ولا صدقة على احد منها الا حرام الولد ولا يجب الصدقة على الكافر من عبد السلم ولا الصدقة
على من سقط عنه الصوم لمرض او كبر واما وقت الوجوب فيقول طالع الفجر من يوم الفطر حتى ان مات قبل الفطر
عليه ومن اسلم قبل كان عليه الصدقة وهذا عندنا وكذا لو صار غنيا قبل طلوع الفجر يجب عليه ولو استغنى
بعد الا وكذا لو ولد له قبل طلوع الفجر يجب وكذا لو ملك عبد قبل طلوع الفجر يجب وبعد لا ولا يعمل قال
الامام الرضوي لم يذكر محمد في فصل التعديل وقال ابن الحسن انك في ان يعمل قبل العبد يوم ويومين يعني
قال رحمه الله الصبي ان يجزئ سنة وستين وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وذكر السنة والستين وقع اتفاق
الجمهور مطلقا في الاول من عشرين اذ كان جاز وفل حلف بن ابي اذ دخل رمضان يجوز قبله لا هكذا ذكر
الامام محمد بن الفضل مرجح ولا سقط باخبار الا واما ان افتقر بخلاف الركن انهما متعلقان بالفتنة دون اللاب
صا اذ يجب قال في الحنيفة نصف صاع وكذا من الدقيق او السوي او الرطب عند ابي حنيفة نزع وعند مالك لا يبي
كالشعير ومن الفصاع كالشعيرة عند ما ولوى مؤين من الخبز اختلف المشايخ فيه قال بعضهم جوزوا وبعضهم
لم يجوزوا والاصل اعين القيمة وهو الصبي ولما اختلف الجمهور الا باعتبار القيمة ولولا اقل من نصف صاع من
الحنيفة نسا وصاعا من الشعير كان صاع من الشعير الحنيفة المحمد يساوي نصف صاع من الحنيفة ولولا من
الدقيق اقل من نصف صاع لا يجوز وكذا لو اوى نصف صاع من حنطة لا يجوز لان كل واحد منها مضمون على واصاع ثمانية
او طال هذا اذا اعطى صدقة الفطر ما صاع فان اعطى بالوزن مؤين من الحنطة يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد
لا يجوز والدقيق اوجب لمن الحنطة والدرهم اوجب من الكحل وكذا روى عن ابي يوسف وقال بعضهم الحنطة اوجب للبرص
وينبغي ان يكون الحنطة او ما اذا كان في موضع تشوك الاسباب بالحنطة كما يشرك بالدرهم اكان في وقت الغلاء رجلا
او لا ولما في الحنطة اوجب لكل احد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم رجع ودفع الى الفقير بينهم عن نعمهم ومصرف هذا
الصدقة ما يهرف الزكوة وقد ذكرنا في كتابها

كتاب

الاداء المفدية وفي بيان شرائط الوجوب الثاني في الذبح بلح والثالث في الوضوء بلح الرابع في افعال الحج الخامسة فيما
يجرم على الحرم السادس في الحوزة والاباحة فالاول في التجهيد بلح فرض على النور عند ابي يوسف وهو احد الاراء
عن ابي حنيفة نزع وعند محمد يجب على الزاني والتعميل افضل وقتة ما قال الله تعالى الحج اسير معلومات والمراة شواذ وقت
وعن من ذى الحج ولذا قدم الاحكام على الاسر بعد صحر لانه شرط اكنه يكن ولا يجوز ان يعمل شيئا من اعمال الحج من طواف
قبل الشهر الحج وقت العمرة كلها وكبر اوار العمرة في خمسة ايام يوم عرفه ويوم النحر واما التشرية لانها وقت الحج وكبر
ذلك يوم النحر واما التشرية وشرائط وجوب الحج العقل والبلوغ والكربة والاستطاعة وقبضها عند ابي حنيفة نزع ساقية اليها
وهو رواية عنهما عند ما تفسرها ملك المزا والرحلة اخير وغير الاختلاف في قطر فالزمن والمالوج ومطبخ الرجلين

١٢
 ١٣

لا يجب عليهم الحج وان كانوا احراراً والرجل وعندهما يجب وقطع الزنا والرجل وهو صحيح البدن فليحج حتى صار من مائة
 سنة الاجماع بالمال لا بخلافه الا في اوجده الزنا والرجل اجمعوا ان لا يلزمه اذ لم يجد قايلاً بقوله وهل يلزمه
 بالمال عند ايجته مخرج لا يلزمه وعند ما يلزمه وان وجد القايدين وموتة القايدين عند ايجته مخرج لا يلزمه وعند ما
 يلزمه فلا وكذا الدهقان والراعي اما المحرق اذا ما كلفه ما يحج به ونفقة عياله واهله وجابا عليه الحج وفي المرأة التي لم
 تساهل كانت او عجزت اذا كان بينها وبين زوجها ثلثة ايام وهو شرط الوجوب ان يخرج الا اذا كان من الاجتهاد في ان
 الطريقه فادخلت الحرم ليس لزومها ان يحج بها من الحج الفرض ولما ان يمتنعها من التفرغ والحرم من اجتهاد من ان يحج
 على سبيل التيسير لقوله او ضلع او صامه وسبيل كتاب الحج والبر والعبد والمسلم والذي سواه خلاف المسمى
 الذي يعتقد بالحنكها وكذا المسلم اذا لم يكن مأموراً ولا محرم للصبي الذي يحتم والحرم ويلزم المرأة ان يتقوى على
 محرم الحج بها الكحل الغريب وفي الامام ابن حزم لا يجب الحج على المرأة حتى يخرج المرأة بما لنفسه قال في اول شرح الطبع
 للامام النووي مخرج قال في الحج اركان وعلقيات وشرايط ومحظورات اما الاركان فالوقوف بعرفة والطواف بالبيت
 والوليات السعي بين الصفا والمروة والوقوف بالزدلفة ورمي الجمار يوم النحر والمخاضات عرفة موضع وقوف
 وحول مكة الحج او غيره او لحاجة اخرى على الاحرام والشرع في الحج الا يصح غير ذلك ما ينضم اليه التلبية وفي الرخصة يخرج
 حاجا وهو مفرد فافعله ثلثة عترة ياتي في فصل افعال الحج **الفصل الثاني في التمتع بالحج** وفي التمتع بالحج قال
 على ما به حجة لزمه كما لو قال ما الحج عليه ولو قال ان فعلت الله ما انا حج لزمه عندنا ولو قال للمريض ان حاكما
 الله تعالى من معنى هذا فعلى حجة ذرا لزمه حجة وان لم يزل عليه لان الحج لا يكون الا لله فلو لم يوجج جاز ذلك
 من حجة الاسلام ولو نوى غير حجة الاسلام صح نية **الفصل الثالث في الوصية بالحج** بعض هذا النوع ياتي في كتاب
 الوصايا والذي يخص بهذا الكتاب رجل اوصى بان يحج عنه وهو في منزلة ان بين مكايح عنده من ذلك ان كان بالاجماع
 وان لم يكن يحج عنه من وطنه عندنا ان كان ثلث ما يكتفي له من وطنه وان كان اربعة فليحج عنه من حيث يمكن الاجماع
 عنه بثلث ماله وفي الفقه عليه كان له ان كان ثلث ما يكتفي له من وطنه وان كان اربعة فليحج عنه من حيث يمكن الاجماع
 بها ووصى بان يحج عنه من مكة فادبر بن رستم وخرج من بلده يريد الحج فوات ووصى بان يحج عنه من حيث ما بين
 عندنا وعند ايجته مخرج من وطنه في خلافة الجامع الصغير وهذا الفرج يريد الحج فان خرج يريد الحج فخرج في ما
 ووصى بان يحج عنه من وطنه بالاجماع الحاج عن البيت اذا اشرف بعض المال لله فخرج الى حجاز او ركب جازا ولو وصى بالتمتع
 بثلثة وثلاثة لا يلزم الحج عن بلده الا ما شافا قال في المخرج ان يخرج من حيث بلغ الكفاي ووصى بان يحج عنه فلا قبل ان يحج
 حج عنه غيره وفي المتعارف هل دفع الى رجل درهم ليحج بها عن البيت فادعى الدافع انه لم يحج وادعى المنيعة انه كان يوم الفري
 بكوفة وقال المدفع انه دفعه الى القوافل وليس تلك المشاهدة بشي الا يرى ان كان له عند رجل ودعة فقال للرجل

دفعته اليك بكمه واقام ربك الوديعة البينة ان الموضع في اليوم الذي يدعى الدفع بمكة كان كونه لما جرد السواد
ولو اقامنا جميعا البينة في الباب من اقل المدفع اليه والموضع ان كان كونه فانه لم يدفع الوديعة ولم يجمع قبل ان يوصي
بغير هذا رجلا يجمع عنه فذبح الى رجل فلكاه الرجل فافتن الكفار على نفسه في الطريق مع ما ساجا عن البيت
هو المختار ويرد البعير على الفرية ولتختلف عبارات مناجاة في الموضع الحج اذا حج قال الامام حله فلهذا يجمع عند
رجل دفع اصل الحج عن المصور ولا يرد الفرية وقال الامام الشيخ في اصل الحج دفع عن الزمير والدليل عليه ان لا يقطع الحج عن
المصور ويحتاج الى اسناد الاحكام الى الامم وهذا في الحج الفرية في الطريق الى الموضع يجمع الموضع جاز ويصل الى الحرم في النجاسة
في طريق الحج ثم ما يجوز في يقطع عن الاقر اذا كان الحج وقت الاقر اعلم ان من ادوا بنفسه وطام عن الزمان مات فان
الجنة تهيأ له هذا كما ذكر محمد في الاصل الحج رجلا وهو يفيض في ربه يضلحي مات من جابر عن حجة الاسلام عن
ابن مسعود ان برأ من رضى قبل دفع الحج فخطب الامامة وان برأ بعد ما دفع الامم عن الحج والاعادة نظير
للتبليغ اذ قد روي في المسألة الفصل الرابع في حال الحج وفي المنقاعين ايجتنب من الحسن للحاج ان يبدأ بمكة فادى
شكرك في المدينة وفي العديري وقصر لسا في الاحرام بكل ذكر يحصل به العظم بالمرية والعارسية وعند ابن مسعود
لا يصح اخذ الا بالالتحية والادب الى سوى الاحرام ولم يحضر منه في حج او عمره منى اياها شاة ما لم يطف بالبيت فاذا
طاف شوطا واحدا كان احرامه احرام عمره ومن كان على حجة الاسلام فاحرم بحج اثنى عشر اذ يفيض ولا يطوف حتى
حجة الاسلام استحلوا وفي المنقاعين ايجتنب من الحج اثنى عشر الرجل ان يراى طوافه ولا بأس بذلك له تعالى يفيض
ان يطوف بالبيت ما شاة فان طاف راكبا او على راسه او سعى به الصفا والمرية ركب او عملا ان كان بعد رجلا ولا شاة
عليه وان كان بعينه فادام بمكة بعيد ولا يرجع الى اهل فعله دم عذبا ولو كان الذي عمل هذا الشخص محرم
بغيره عن طوافه وهذا بناء على ان ينة الطواف الطواف شرط عند البعض وهذا الطواف حاربا من العذر والاطال العزيمة
سبعة اشواط عن طوافه بخلاف الوقوف برفة وقال بعضهم البينة ليست بشرط لكن الشوطان الاثنى عشر شيئا آخر حتى
لوقد الحامل حمل الحجر الاثنى عشر عن الطواف ايضا ووقت طواف الزيادة ايام الخوازم ما بعد طلوع الفجر من يوم
ولطواف جنب الزمة الاعادة فان عاد في يوم الاثنى عشر ان طواف بعد ايام الفريضة الايام
الدم عذبا والمحدث فانه لا يزمنه الدم لكن بزمه الصدقة في فحضر الكافي باب الطواف للحائض كالحج وذكر في
الموضع الى ما لو وقف جنبا او جالسا بعرفه حار طواف الزيادة وعلى ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدم اجماع الكوفة
ولا يلزم بشي ولو طاف مكشوف العورة فذكر كالحج صلوته اجزاء فعليه دم في شرح العديري ووقت الوقوف بعرفة
من حين نزول الشمس من يوم عرفه الى طلوع الفجر من يوم النحر فان وقف في شئ فعداده من الحج وان وقف في غير هذا
الوقت لا يكون عليه كما اذا استيقظ على الناس حلالا في الحجة فاكملوا الفعدة ثلثين يوما ثم تبين ان اليوم

وقت فيه يوم العرجا واستحسانا والقباس ان الاجم من كالتين ان يومهم كان يوم الزينة وفي النوادر عن
عمره في الامام يجلي بيقف بالناس يوم النحر بعرفات جازة ولحظة. ووقت يوم الزينة الاجم ويكون الوقوف
الى عزوب الشمس فان خرج من حد عرفات قبل غروب الشمس فعليه دم فان عاد الى عرفات قبل ان يرفع الامام سقط
عنه الدم وبعد لا يسقط فاذا غربت الشمس من يوم عرفة افاض الامام والناس معه على حبسهم نحو الزينة
ويقال لها المشعر الحرام او في غزوة النحر فاذا انقضى ما ترون بها وانزلوا بقرب الجبل الذي يقال له افاضل ثم يصلي
الامام بالناس المغرب والعشاء في وقت العشاء باذان واقامة وتقرأ الشافعي باذان واقامة ولا يقطع
به الزينين كما لا يقطع به الظاهر والعصر فان لم يصلي النحر غلب ثم يقف ويحذر الله تعالى ويثني عليه ويلبي ويصلي
على النبي عليه السلام ويدعو ثم يقرأ حاجته ووقت هذا الوقوف بعد طلوع النحر لا قبله لان قبله ليلة النحر وانما
وقت الوقوف برفعة ثم يرجع على حبه قبل طلوع الشمس الى مساكنه اذا انقضى جرة العقبة من بطن الوادي سبع
خصب ما شل حتى لا يذبح لا يكون الطول من الزيادة ويستقبل في الزمان جرة العقبة يجعل منحنى بينه والكعبة
عن يساره ويقوم حيث يرى موقع حصاة ووقت يوم النحر ثلثة ايام بعد هاء ويرى في اليوم الاول بعد طلوع
الجمعة من العقبة وفي اليوم الثاني والثالث وقت بعد الزوال ويصلي قبل الزوال ويصلي ثم يدخل مكة ويطوف حول
الصدرة امراد الرجوع ويسمي هذا طواف الوداع الراء اذا احرمت بحج الطلوع يقرأ في الزمان فلو ربه ان يحلها
عند ما يركب محطرا ما حلق شعر او جاع والاولى ان يكتفي باحكامها وحلها والدم للتحلل وان ذن لها
ان احرمت من الشعر الحلق ليس لها ان يحلها وان احرمت قبل الشعر الحلق ان يحلها ولو اذن له فاحرمت من الشعر الحلق
قبل ذلك لان يحلها بذكره ولو جلع المحرمه او قبله مع علمه باحرامها فذلك تحلل اراد التحلل ولم يرد التحلل
والنقصير وعان في حق الرجل التحلل في الاحرام والتحلق افضل في الراء النقصير فدرج الاس فيقصر من كل
فدراغمة وان لم يكن على راسه شعر حرق في الوضوء عارسه والاعراب واجب التحلل عند ما يحتمل مرجع يوقف بالمكان
وهو الحرم وان لم يكن وهو يوم النحر حتى لا يفر عن يوم النحر عن الحرم بل منه دم **الفصل في** فليحرم على
الحرم قال الكوفي مع الصيد هو الحيوان النحر من اصل الخلقه قال محمد بن حيدر البرجلان على الحرم وحيد البر
حله حرام الا ما استثنى الجبل السلام **فصل في** الحائض والحية والعقرب والحلابة والكلب العقور والحيثي يقتل
هذه الامية. والعند الملبان في الصفة ولا يشاء بها ليست من جملة المستثنى ويجوز الجزار يقتل ما لا يجاوز يوم
هذا اذا قتل الحرم ابتداء اما اذا قتل بناء على اذى من جهة اجزاء فيه فلا كفر في هوان الارض كما لا يقتل ولها
لا شيء فيها ولا يربح والسور الكفارة اذا لم يندى بالادوية البارز في الصيد في يوم عليه الجزاء معلوما وكذا
في الحمام التي هي من بعيد لا يعتبر تلك القيمة والظن الحامل في يوم حامله ولا شيء في البرغوث والسمكة والبقة وان

١٢
 فتلى على من اطعم شيئا وكان على امره ان يديه والعينين والاذنين والفتحة من تحت طعام وفي
 الكثير نصف صاع ويكتفى بالاباحة هو الاصح والفتاوى محرم وضع يديه في الشمس ليقفل الشمس على الجوارح
 وضع في الشمس ولم يصدق في الفلوات من الشمس الا في عليه كما لو غسل الثوب فبات الفل وفي المنقاة الوضوء
 المحرم الشرب لحداء ليقفل الفل فتلى على امره الجوارح وكذا لو سار وفي الفتاوى قال ابو حنيفة مخرج الالباس المحرم ان
 يحك لاسه بيطون اصابعه وكذا البند والباس بان يحن نزع منه وفي الاصل لا يلبس المحرم قبضا ولا سراويل
 ولا قطنية ولا خفين وفي الفتاوى اذا وضع على كتفه ولم يدر يد يديه في كتفه ولم يدر لاسه به عذبا والحال
 ان اللحم ممنوع من لبس الخيط على الوجه المعتاد فان لبس على الوجه المعتاد يوما الى الليل ضل عليه دم وان
 كان اقل من ذلك فعليه صدقة قال الكرخي في نصف صاع من حنطة وفي المنقاة وليس اكثر اليوم يجب العلم عدم
 ابو حنيفة مخرج او لا ثم مرجع فقال لا يجب حتى يكون يوما كاملا وهو في عمده ولو غشي اللحم رأسه او وجهه
 يوما فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة **الفصل الثاني** في الحظر والاباحة وفي المنقاة قال
 هشام كان ابو حنيفة يكره الجوارح بكنة كان يقول لعمر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم منها الصدقة افضل
 من الحج اذا حج من ربه او صابا الفتاوى فلا وحنيفة الحج افضل واكثر ما قول بحرمه وفي العمود اذا اراد الابن
 ان يخرج الحج وابن كان لذلك ان كان الابن مستغنيا عن خدمته لاسه به وان كان محتاجا بكم وكذا
 الامام وفي السير الكبر اذا لم يحسن عليه الضعة لاسه به وكذا ان كرهت خروجه زوجة ومن عليه نفقة لاسه
 مطلقا في النوارك كان الابن امره صبح الوجه للامان بمنع عن الخروج حتى يفتي وان كان الطريق مخوفا
 لا يخرج وان لم يكن امره في النوارك الحج راكبا افضل من المشي جيد الامان وفيه خلفه كتاب
النكاح مشتمل على تسعة عشر فصلا الاول في جواز النكاح وفيه الفاظ النكاح الثاني فيمن يكون محلا للنكاح
 الثالثة حرمة المصانين الرابع في الرضاع الخامسة الكفاءة السادسة السنود وفيه امره الى كاله نكاح
 السابع في النكاح بغير الوطء الثامن في نكاح الصغير والصغيرة التاسع في نكاح البكر العائنة في نكاح العبد
 والامة الحادي عشر في الوكالة الثاني عشر في المهر الثالث عشر في النكاح الفاسد الرابع عشر في دعوى
 النكاح والخلاف بين الزوجين وفيه مسائل اربعة الخامسة عشر فيما يكون اقربا بالنكاح وفيه الا يكون
 السادس عشر في الشروط والنفقة في النكاح السابع عشر في النكاح بالكتابة والرسالة الثامن عشر في الظهار
 الاباحة وفيه مسائل التهم والعتيق التاسع عشر في النفقات فيه فضله في الخصامة **الفصل الاول** في عقد
 النكاح والاحكامه وفيه مسائل كل الفطرة في الامة فتبذل ملك رقبتهما بنقود النكاح بتلك اللقطة وحملته
 بنقود النكاح يقول عز وجل وانكحوا منكم ما تشاءن وملاكك ووجبت وصدقك وجعلت خالطيا وجعلت نفسي لك

[illegible]

معه من اليهود والشهداء ولا يعلمون هل ينعقد النكاح لجانب من الاسلام بل لا ينفك في هذا الطريق الذي لا ينفك
وقال القاضي الامام ينعق النكاح وكذا في المطلق والعلق وفي التناوي رجل وامراة اذ بالنيكاح بين يدي الشهود
وقال بالفارسية ما نكح وشيخ لا ينعقد النكاح بينهما هو المختار اما اذ قال المرأة حويثن بن بوي هاهم بكحد
كما بين وقال الرجل من يذير فتيام ولم يسبق بها نكاح وكان هذا ينفك من الشهود ينعقد النكاح هذا اختيار الامام
خو امراة ولو نكح النكاح فتمد ولو قالوا ما ايشا ترازن وشوي دانسه ايم يفسد وكذا لو قالوا احسان باشين
كمرن وشوي ما نكحوا چون بدوي بسوي هاهم وداست ينفق ان يفسد قال في كذا لا ينعقد نكاح رجل احسان في شمل الزمة
الحواني وفيما اذا لم يذكر المهر في النكاح فانه لا ينعقد النكاح اصح اما لو قالوا امرأه فنيانها لا ينعقد نكاحه وصدق الامام
في باب الصلح في النكاح والمطلق رجل وامراة انه تزوجها بالفساد ثم نكحها على ما نكحهم على
تقر بذلك فاقرب بالنكاح جائز ويجعل للسمي انما كان قال الخبير اقرني بهذا العبد على ان اعطيتك مائة كان
بها وهكذا في النكاح بل في النكاح فانه خويش فانه واما اذ قال دادم وصي صغير ينعقد النكاح
وان لم يصل الزوج قبلت وقال دادي العبد اذا قل دادم ما لم يصل الزوج يذير فتم الا ان لا يذير دادي العبد
دون السوم في ينعقد النكاح في باب السبن وقال الامام الرضي دادي ومن سوا ولو قال دادي ليس لي وسيا
تمام هذا في كتاب المطلق في نكاح من رجل وامراة
دادي فقال دادم وقالوا يذير فتم لا ينعقد النكاح لانهم لم يصفوا الى المحاطب ونظير هذا رجل خطب لابنة الصغير
امراة فلما اجتمعا للعقد قال اب المرأة لا يسلم الزوج دادم وخويش فانه يذير فتم وقالوا الزوج قبلت
صح النكاح لا يذير فتم جري فتم مقتديان ان النكاح لا يذير فتم هذا في كتاب الصغير اذا قال دادي
بنيتي فانه بن ابن فلان بكذا وقال فلان قبلت ابني ولم يسم الابن ان كان لابا له اكثر ابني وان كان له اب واحد
صح ولو ذكر ابو اللب اسم الابن فقال زوجت بنيتي من ابنك فلان فقال ابو الابن قبلت صح وان لم يزل قبلت الابن
ولو قال قبلت لاجل ابني انهما جازيتم وان لم يسم ان كان لابن واحد جازيتم وان كان اكثر ابني هذا
في جميع النوازل وفي التناوي رجل قال لآخر زوجت بنيتي عائشة منك واسمها فاطمة لا ينعقد النكاح اذ لم يسم اليها
وقال المحيط الوفاي زوجت بنيتي منك ولم يذير فتم هذا في كتاب واحد جازيتم وقال الخبير بعثك بكذا وعبدك
وليس له الا عبد واحد اختلف الشايع ولو قال بعثتك عبدك كان له مكان كذا وليس ذلك المكان الا عبد واحد
جائز لا خلاف ولو كان لابن اسم الكبري عائشة واسم الصغرى فاطمة قال زوجت بنيتي فاطمة منك ينعقد
النكاح على الصغرى ان كان يذير فتم الكبري ولو قال زوجت بنيتي الكبري فاطمة لا ينعقد النكاح على الصغرى اما انما
اسمان اسم عتيق في الصغرى اسم عتيق في الكبري لا ينعقد النكاح على الصغرى اما انما

الاسم بغيره والتمتع يحصل بهذا الاسم في باب الباطن مع اولاهم عن محمد بن ابراهيم. قالت رجل زوجت في ذلك
على الف درهم فقال الرجل قبلت النكاح على الف درهم جاز النكاح ورجد لك انك قالت المرأة قبلت لافدين
قبل ان يتزوج فاجب على الزوج الفان والله لم يقل حتى يزوج لاجل النكاح على الف درهم ويجب ان يكون هذا واما
سبا على ذلك الاطعن العاد لوفاء الرجل امراة تزوجت على الف درهم فقلت نفسي منك على حياطة
قال محمد جاز النكاح ويكون هذا طاهر بحياطة ولو قالت زوجت نفسي منك على الف درهم فقال قبلت النكاح والافدين
المهر النكاح باطل ما سأل هذا الزوج والفناوى قاله بابلون **باب الخلع** في الخلع امة والنفقة المرأة قالت
لرجل انا امرأتك فقال لها انت طالق فمدا الزمان بالنكاح وبى طالق ولو قال انا انت لمزوجة وانت طالق
فليس باقرار امراة تزوجت بمها الصغين من رجل والاب غائب فخر وقال هرارو او قال ليست بمصلحة
لا يكون رواج ولو بلغت وذهبت الى بيت الزوج جاز النكاح ورجل زوج ابنة البالغ امراة بغير اذن فقيل
للابن في اي موضع تسكن فقال في بيت الصهر يكون اجازة في فوايد نفس الاسلام وفي بيع للنفقة زوج وحلا
امراة فبلغه فقال نعم ما صنعت او بارك الله فيها او احسنت او اصبحت يكون اجازة هو المختار
الاذا علم يقينا انه امر ادية الاستبراء وكذا هذا في البيع والمطالون ولو قال له بئس ما صنعت قال البئس
زوج نعم ما صنعت اجازة في باب العين لوفاء تعلم بالغارسية توبة لاني لا يكون اوباماها
سبا في باب الوكالة في النكاح ولو قال غير هذا الى اثبت الاذن ولو قال باكرت يكون اجاز
هكذا قال النفية ابو الليث امراة بالعترة ومها وليها فبلغها فقالت لا اريد فلا تاخذها
ولو قالت لا اريد الا زواج كذلك هو المختار وقاله المتفق لا يكون بغيره **باب الخلع** المسألة من اهل
السنه واهل الاعتزال يجوز ذكر الجواب بالتمام المستغنى في المسألة عن مجموع التوارك وفي الفتاوى
عن الامام ابي بكر محمد بن الفضل ان من قال انا مؤمن ان شاء الله فهو كافر لا يجوز المسألة معه وقال الشيخ
الامام ابو جعفر السعدي في فوايد انه لا ينبغي للحنيفة ان تزوج بنت من شيعي المذهب وهكذا قال
بعض مشائخنا ولكن تزوج بنته وفي فوايد نفس الاسلام زوج رجل تزوج امراة في عين الوفاء وجماعها
انقضت عدتها تزوجها ثانية محرمة وكذا لو حبلت بالجماع يقتضي اعادة بمقابلة وحين النكاح انقضت
القصة الثانية فيمن يكون محلا للنكاح وفيمن لا يكون في الاصل ام المرأة حرام على الرجل كحماها
وعزم بنفس العقد والدخول ليس شرط حتى تزوج امراة وطلعا قبل الدخول ليس لان تزوج باهلهما
لومات المرأة قبل الدخول بها وجعل لان تزوج باهلهما في المخلوق بالمتكوبة هل هي كالزوجة
حتى تحرم انفس باي فضل المهر في مسائل المخلوق ومنكوبة الاب حرام بالفرو ومنكوبة الابن كذلك

وفي المسئلة من يحرم بنفس العقد وشروطه ابن الابن وابن الميت وان سفل ذلك وكذلك موطنها وفي الزنا
 الاصل في باب الاقرار بالنكاح مطبق في الاشارة اذا ماتت امرأة الرجل تزوج بختها بعد يوم جاز وكذا لو كان له
 اربع نسوة ماتت احداهن تزوج بختها من بعد يوم وفقوا في النسيء رجل وطى اخت امراة لا يحرم عليه
 امراة ولو تزوج امراة في عهد اختها من طلاق ابن اولاد لا يجوز عدا ايجته في خلافها وكذا لو كانت
 الحرة في العقد من نكاح فاسدة الاصل تزوج اختين في عقد واحد لا يجوز نكاحها ولو تزوجها في عقدتين
 فنكاح الاولى جائز ونكاح الثانية فاسدة فان وطى الثانية لا يبطا الاولى حتى تنقضي عن الثانية وحكم المهر والنسب باق
 ما فصل النكاح الفاسد بعد ذلك ينظر ان كان بعد الدخول عليها العقد ولا يقرب الاولى حتى تنقضي عن
 الثانية وحكم المهر والنسب باق في فصل النكاح الفاسد لو جمع بين الامنة والحرة في عقد واحد صحيح نكاح
 الحرة وبطل نكاح الامنة وهذا اذا كان يصح نكاح الحرة وحدها وان لم يصح نكاحها الى الامنة لا يوجب بطلان
 نكاح الامنة وفي محضر الهند يرى ايجته الجمع بين امرأتين ولو كانت احدهما ذكرا ايجته ان لا يزوج بالاحرى
 وفي بيع الاصل في باب الشراء رجل اشترى امراة ثم اشترى اختها فقد وطى الاولى لا يبطا الثانية ولو وطىها لا يبطا
 واحد منهما حتى يحرم عليه تزوج احدهما ببيع وفي الفصول في حرمة المصاهرة وفي النكاح
 رجل نظر امراة وقبلها او مس بشهوة يحرم عليه امراة لكن اذا نظر الى موضع الجماع حتى فلا ينظر الى غيرها
 وفي فائمة لا يحرم من غير المساجيق بل بعضهم العينة ينظر الى الفرج المندقة وقال بعضهم الى موضع الفرج والجمع ينظر
 الى موضع الشئ عن شئ وفيه نظر في التنزيل الا انه ذكر الامام الشافعي في نسخة انه سرحا وهكذا ذكر الامام خوارجا
 وان كان مستقرا ان يزاد الاشارة قال رحمه الله في باب النكاح وفي باب العين رجل نظر الى فرج بنته من غير شهوة
 ففتق ان يكون له جارية مثلهما ففتق له الشئ ان كانت الشئ على البيت ثبت حرمة المصاهرة وان وقعت على
 لا ينبت النظر الى العين لا ينبت حرمة المصاهرة وان نظر الى موضع الجماع للنظر الى الفرج لكان من وراء الزجاج معتبرا
 المرأة لا المسألة في الفتاوى وشك في النظر للمرأة اذا كانت فلتد على راسها فنظر الى فرجها في الماء ينبت للمصاهرة فقال
 محرم عن النوازل لا ينبت هو الصحيح لان الروية في الماء لا يفتق دليل مسئلة الجامع الصغير يشترى سكر في الماء فالنكاح صحيح
 معها ولو لم يخار اذا رآها خارج الماء وان رآها في الماء ثم في النظر الى الفرج اما ينبت حرمة المصاهرة اذا لم يضر به الاثر الا اما
 اذا اتصل لا ينبت ذكر الصدر الشهيد في صوم الجامع الصغير وفي النظر لكان عن غير شهوة القول قوله في المنسقا
 ينسقا في الدامنة والجماعة وفي العبد وطى كلبا سوا في امات حرمة المصاهرة حرامه وحلاله لو وطى ام امراة او
 بنتها حرمت عليه امراة وكذا لو زنى بامراة وكذا المرنى بها يحرم على اصول الزاني في دفعه الصبي المراهق كالبالغ في حرمة
 المصاهرة حتى لو مس امراة ولمزانه بشئ ينبت حرمة للمصاهرة اما العصية التي لا تجتمع مثلها الا جامعها فلا

حرمة المصاهرة وعند أبي يوسف في كتاب النظم قال رحمه الله وفي الجامع الصغير للإمام الوليدية أن الدباء
 والصبي الذي هو ابن أربع سنين أو جامع امرأة أبيه لا يثبت حرمة المصاهرة ^{ان} ولو من امرأة مع البدر
 ان كان حقيقيا يمنع وصول الحرارة اليه لا يثبت حرمة المصاهرة وان انتزعت منه وان كان رقيقا لا يمنع وفي
 الامام خراسان هكذا ذكر ايضا وفي التناوي الصغرى اذ اختلف ذكره في حرمة جامعها بذلك ان كانت
 خرقية لا يمنع وصول الحرارة الى ذكر الرجل محل المرأة على الزوج الاول وان كانت تمنع تصير كالمنذر في ذلك
 تحل ولو من امرأة يثبت حرمة المصاهرة في اجناس الناطقي ويستغفقات النقية الى جمع هذا الامر
 المراسن او من المسترسل لا يثبت ولو من غيرها منهم او بدوها من رجلها يثبت وكذا انها ولو عصها بشهوة
 يثبت ولو من غيرها يثبت ولو تكن وانما تست او نظرت الى فرجها بشهوة كذلك وعند أبي يوسف لا يثبت
 في كتاب الطلاق من الاصل في باب الرجعة امرأة ارضعت صبية فكثر فجامعها ورجع الارضعة بحرم عليه
 امراته سواء كان اللين من هذا الزوج او لم يكن رجل يزوج المرأة قد رتبها بها وولدت له او لا قال في مسلك الامام
 ويطلق الامم رجل قصد ان يضم امراته الى فراشه وان جامعها فوصل بينه الى البنت المشبهة بفرجها باصبعه
 وظن انها امرأة جهمت عليها امراته ان كان عن شهوة ولو لم يخط لها القول قول الزوج انه عن شهوة ولو لم يخط
 وقال كان عن غير شهوة لا يصدق وكذا لو ركب معها في الفسادی وفي جميع النوازل ركب على غير ما بالها
 وقال كان عن غير شهوة يصدق وفي طلاق المتقاعام الله مستتر حتى عانقها او قبلها لم يكن ذلك عن شهوة
 لا يصدق ولو لم ينشر الله ولكنه قبلها ذكر في بيع المتقاعام يبيع الاصل لولا ان كان عن غير شهوة يصدق وفي
 مجموع النوازل لا يصدق لو قبلها على الفم قال رحمه الله وكان يفي الشيخ الامام حالي والعاصي الامام الاجل يفي بحجاب
 الرواية في الكل فمن قبل المرأة وقال كان عن غير شهوة يصدق ولم يفصل بين العمد وغيره في جميع النوازل
 في العمل لا يصدق دبانه يفي وكذا لو اخذت ذكر الحنف في الخصة وقالت كان عن غير شهوة وفي امالي ابو يوسف
 امرأة قبلت ابن زوجها وقالت كانت عن شهوة ان كان بها الزوج لا يفرق بينهما ولو صدقها ابن عن شهوة وفيه
 الفرية ويجب نصف المهر ان كان قبل الدخول ويرجع الزوج على الابن ان تعد الفساد ولو خطبها الابن حتى يقعن
 الفرية ويجب نصف المهر لا يرجع على الابن لانه قبل الرجل باصبعه بام امرته قال جامعها يثبت الحرمة ولا
 انه كذب وان كان هاتين ولا يصبر اليهن بشرط في الاقرار بحرمة المصاهرة وجب الحد على الابن بالوطي فلا يجب للغير
 الفصل الرابع في الرضاع وفي الاصل امرأة ارضعت صبيين فما اختان فان كان زوجها واحدا فما اختا
 لاب وام من الرضاعة وان كان زوجها واحد فما اختا من الرضاعة فان كان زوجها واحد فما اختا
 لكل واحد منهما ابن فما ارضعت كل واحد منهما صبية فما اختان لاب وام من الرضاعة وكذا بيان الرضاعة

في الحرة كينات الاخ من الغيب ولحواث الزوج عات الموضع لا يجعل ما تخفى وهو من كنهه الاول ومن ذلك ان
المرأة لبن فظلمها زوجها وتزوجت بآخر فخلت من الآخر ونزل لها اللبن فاللبن من الاول حتى تد عند الحنفية تركه
فإذا ولدت بعد ذلك يكون من الثاني وقال ابو يوسف اذا عرفت ان هذا اللبن من الحمل الثاني فهو من الآخر
وقد انقطع لبن الاول وعنه رواية اخرى انه حلت من الثاني انقطع حكم لبن الاول وقال محمد بن اسحق
ان يكون منها جميعا حتى يضع من الآخر ولو نزل في امرأة فولدت منه فارضعت بهذا اللبن حصة لا يجوز
هذا الرأى ان تزوج بهذه الصبيبة والامينة ولا لامة واجدادهم وكذا لو لم يحبل من الزنا وكما ان وضعت لا يلين
الزنا في تحريم على الزنا كما تحرم بينهما من الغيب اللبن اذا نزل من شدة الرجل واضع به صبي لا يشبه حرمته
الرضاع ولو نزل للبركين وي لم تزوج فارضعت ولدان فوضعت لغيرهم فلو تزوجت اليك لم يثبت لهم من الرضاع
هذا في نسخة الامام حواشي قال في المحيط وكذا اذا تزوج امرأة ولم تلد منه قط ثم نزل لها لبن فان اللبن
من هذه المرأة دون زوجها وانما السكاح للحسن بن زياد في امرأة فولدت من زوج فارضعت ولدان
يمنها لم يولد ولها اللبن بعد ذلك فارضعت صبيان لهذا الصبي ان تزوج بامته هذا الرجل من غير
المرأة وليس هذا بلبن الفحل ولو حبل اللبن بعد موت المرأة فادج صبيها يثبت حرمته الرضاع ولو خلط
لبن امرأة بلبن الشاة او بالذئ او بالبايعين للغالب ولو خلط لبن امرأة بلبن امرأة اخرى فادج
صبيها يعتبر اقلية عند ابي يوسف وعن ابي حنيفة زوج ربايان واذ الجريد قوله مثل قول ابي يوسف زوج
وعند محمد بن يونس ثبت ما لو وضع لبن امرأة في طعام فأكله الصبي ان كانت النار قد مست اللبن او لم تمسه اللبن
عالب اوله ليس محرم وعند ما ان تمسه النار يعتبر اقلية قال شيخ الاسلام حواشي زاده على قول ابي حنيفة
انما لا يثبت الحرمة اذا اكل لقمه قهرا اما اذا احسب حسوا ثبت ولو جهر بهم اما الاقطار في الاذن و
الا حليل غير محرم وكذا الحقة والقليل والكثير محرم في الرضاع اما المرأة اذا ارضعت حليلة نذ بها من الصبي
ولا تدرى دخل اللبن خلق الصوام لا يثبت حرمة الرضاع هذه الفتاوى والرضاع بعد الفصال ومن
الرضاع عند ما سنان وعند ابي حنيفة زوج سنان ونصف فالرضاع في هذا اللبن محرم فطم الصبي ام لا
ولا يثبت الحرمة بعد سنتين ونصف وان لم يطم واجمعوا ان من الرضاع في حق استحقاق الاثر على الرضا
ولا يجوز شهادة امرأة واحدة على الرضاع احنفية كانت او من احد الزوجين فان وقع في قلبه صدق الخبر يثبت
قبل العقد وبعد ويسمى اللغام سمعة حتى يشهد على ذلك رجلان او رجل وامرأتان عدول ولا يقبل
شهادة النساء وحدهن لا باس بان تزوج الرجل ام ابنة التي ارضعته وكذا تزوج ابنها وهي ابنة ولها
هذا من الغيب لا يماريه وقد ذكرنا هاهنا الفصل الثاني وتزوج اختا من الرضاع ومن الغيب حلال

ولا بأس بان تزوج أم من أرضعت ولد من النسب لا يجوز لانهما أم للنكحة وكذا تزوج أم لغيره من الرضاع والنسب لا يجوز لانهما سوطه أبية وفي القدوري لا تزوج امرأة ابنه من الرضاع ومن النسب لا يجوز لبعض الأدلة
ان هذه المرأة لغيره وأبنته من الرضاع ثم قال بعد ذلك أوجبت الاحتفاظ أو نسيت وإرادته ان تزوجها
المرأة فمما صدق أن ثبت على الأول وقال هو حق كما قلت ثم تزوجها ففرق بينهما ولا مهر لهما على أن لم يدخل
بها استحسننا ولو تزوج امرأة ثم قال هي اخته ثم قال وميت فالنكاح باق ولو قويت المرأة بذلك وانكر الزوج
ثم الكذب فنفى ما تزوجها وتزوجها قبل أن تكذب نفسها ثم الكذب نفسها جاز النكاح قال الصدر السمين
في فتاواه الصغرى هذا دليل على أن المرأة هذا الأقرب بالطلاق الثالث حل لها أن تزوج نفسها من الذي
أقرب أنه طلقها ثلاثاً ولو أن المرأة هذا اختي أو بنتي أو أم ولها نسب مع وفاء يفرق بينهما وإن ثبت على
ذلك لأنه لو لم يكن بالكلية الأصل من نكحة الإمام الحنفية قال رحمه الله ما بينت في مواضعها في الفتا
في باب السن صبيحة أرضعها بعض أهل القرية ولا يدري من أرضعها فزوجه رجل من أهل تلك القرية فهو في سنة
من المقام معناه الحكم ولا يجوز له أن يرضع امرأة صبيحة يحرم عليها من يقدم من أولادها ومن تأخر
مجموع النوازل للمرأة أرضعت حبيبتين أحدهما كافراً ولا يرضعها مسلمة فاشتبها عليها الكافر في السلم فها مسلمان ولا يرضع
من أبوها ^{أي الأقارب} الفصل في الإكفاء قال بعض الشايع رجح العمى العام كقولهم للرجل الجاهل وكذا العام الذي
كقول الجاهل الغفوق قال الإمام خليل رحمه الله الكفاءة فيما بين الرجل بغير الإسلام لا بالنسب الكفاءة بالمعقل لم يذكر في
الكتاب وتختلف الشايع فيه في الفتاوى في باب النكح فجوز زوج ابنة الصغرى من رجل على أن لا يصح
وقد قال إن الزوج أو يشرب الخمر فجل الأبي شراباً من فذكرت البفت فقالت لا أرضى بالحكم أن لم يعرف الجاهل
بشراب الخمر فجلت أهل بيته الصالحون فالنكاح باطل في الفتاوى الصغرى امرأة زوجت نفسها من رجل
ولم تعلم أنه عبد أو حر فإذا صار عبداً فإن في النكاح طهر لها الخيار للأولياء وبذلك فسخ النكاح لا يفسخ في
فرقة غير طلاق حتى لو لم يدخل بها إلا بشئ لها من المهر وعليها العدة والذي على الرفعة المحلوم وعند بعضهم
المحارم هو الصحيح في المحيط ولو زوجه الأولياء برضاها ولم يعلم أنه حر أو عبد ثم علموا الخبر لا يجزم
ومثله لو أخرج الزوج اندم والسكنة بها كان لهم الخيار فلهذا كان للمرأة إذا زوجت نفسها من رجل
ولم يشترط الكفاءة ولم تعلم أنه كفو أم لا ثم علمت أنه غير كفو لا خيار لها ولكن لا إقبالة الخيار ولو زوجه من غيرها
ولم يعلم عدم الكفاءة ثم علموا الخبر لا يجزمهم أما شرط الويل لهم بالكفاءة فزوجه على ذلك ثم ظهر له
غير كفو كان لهم الخيار ولو استقر حال زوج المرأة وهو غير غير ما ركت للمهر عليه لا يكون كفواً ما لم يطل إذا قبل
على المهر للجهل بالثقة يوم تزوج وهو ثقة مستأنس والغياب ثقة شرأ إذا كان على ثقة المرأة ولا أحد

نفسه فهو كمن يبيع نفسه على التقعة اذا كانت المرأة كنية او صفية يصلح الجميع اما اذا كانت لا يصلح
 لا يعتبر القدر على التقعة ويكتفى بالقدرة على المهر اشار اليه بنسب في قوله وفي التاوي في باب السبق ترجل
 ملك الف درهم وعليه دين الف درهم فتزوج امرأة بالف درهم ومهر مثل الف درهم جاز النكاح وهذا
 الرجل كمن يبيع نفسه على التقعة لا ينفك الا الى اهل الدين وفيه ايضا في باب السبق البكر اذا تزوجت نفسها ممن
 وصحى ولها والصبي ليس له طاعة المهر لكن قبل ايق النكاح ومن غنى جاز النكاح والزوج كمن يبيع نفسه
 المهر المرأة اذا تزوجت نفسها كمن يبيع نفسه على التقعة ان يبيع نفسها حتى يرضى الاوليا ائتي النقية ابو الليث
 ان لها ذلك وان كان حلالا واذا تزوجت نفسها كمن يبيع نفسها على التقعة ان يبيع نفسها حتى يرضى الاوليا ائتي النقية ابو الليث
 المهر من رضا في تزوجها غيره كمن يبيع نفسه على التقعة ان يبيع نفسها حتى يرضى الاوليا ائتي النقية ابو الليث
 لا يكون رضا ذلك طلاقا ولا حتى لا ينفك الا رجعا الى من يبيع نفسه على التقعة ان يبيع نفسها حتى يرضى الاوليا ائتي النقية ابو الليث
 للزوج حق التفرق ولو طلقها طلاقا وجعيا بغير رضا الولي لا يكون للزوج حق التفرق ولو طلقها طلاقا وجعيا بغير رضا الولي لا يكون للزوج حق التفرق
 كمن يبيع نفسه على التقعة ان يبيع نفسها حتى يرضى الاوليا ائتي النقية ابو الليث
 مستقبله عند انحلاله بالحدود بناء على ان الدخول في النكاح الاول دخول في النكاح الثاني عند ما
 خلا من المحرم وفي المحيط الكفاية بين الذين لا يبيعون ولا يبتاعون ولا يبيعون ولا يبتاعون ولا يبيعون ولا يبتاعون
 ملكا من اهل ذلك او كمن يبيع نفسه على التقعة ان يبيع نفسها حتى يرضى الاوليا ائتي النقية ابو الليث
 الوكالة بالنكاح وفي الاصل ينقذ النكاح بشهادة ابيه منها وفي شرح الطحاوي كل من يصلح ان يكون
 وليا في النكاح ولا ينفك من النكاح ومن لا ينفك من النكاح ومن لا ينفك من النكاح ومن لا ينفك من النكاح
 الفاسق والاعمى والمجنون وفي المذهب والحنابلة والشافعية ان كان يسمع ولا ينفك من النكاح الكفار والصبيان
 والمجانين والعبد والكاثرين فلو كان معهم غيرهم قبلت الصبي وعق للعبد وشهد جاز وفي كتاب النظم
 لا ينقذ النكاح بشهادة ثمانية نفر البعض اذ كانوا من النكاح بشهادة المدبرين والنساء بانفرادهن اياها
 لو كان معهن رجل جاز عندنا وبشهادة الثمانية لا ينقذ وينقذ بشهادة تسعة فترسنة ما ذكره السامع
 المحمدي في الزنا انما من المسلم اذا تزوج بغير ائمة بشهادة ثمانية جاز عندنا بغيره من اهل البيت
 المحمدي في الزنا انما من المسلم اذا تزوج بغير ائمة بشهادة ثمانية جاز عندنا بغيره من اهل البيت
 للشايع فيه فالزوجه والاصح ان ينقذ في المحيط وفي البقال عن محمد اذا تزوج امرأة بشهادة هذين لم
 يلم بمكنتها ان يبيع المهر في الزنا عن محمد ان امكنتها ان يبيع المهر في الزنا عن محمد ان امكنتها ان يبيع المهر في الزنا
 يلام الاخر شرط ولا شرط سماع الشاهدين كذا ما حتى يحضر او يماضمان ينقذ النكاح بغيرهما لان شرط

حضرة الشهود وعلمه الشايخ قالوا لا يجوز في شرط السماع وفي الجريد لا بد من سماع الشهود ولام المتعاقدين في العقد
لزوج امرأة بمحض السكاري وهم يعرفون امر السكاح عند انهم لا يكونون عند الصبي كما هو عادة السكران فيعتقد
السكاح وفيه تزوج امرأة بشهادة الله ورسوله لا ينعقد وهل يكفر غرض القطة الكفرة في الفتاوى باب المعين رجل
تزوج امرأة وجلس في سماع احد ما ولم يسمع الا من قال عاود السكاح فسمع الاخرين الا ان لا يجوز السكاح قاله
وهذا يوافق ما ذكر في الجريد وفي الاستغلا لا يجوز اذا كان العقدان في مجلسين متفرقين اما ان كان في مجلس واحد
جائز عند محمد وعند ابي سفيان انه لا يجوز حتى يسمع معا عاود من في الوكالة بالسكاح المرأة وكل من
بان بزوجه من نفسه فقال الوكيل الشهود الى فلان زوجت فلانة من نفسي ان لم يعرف الشهود فلانة لا يجوز السكاح
ما لم يذكر اسم ابها وجدا وان عرف الشهود فلانة وزوجها فلانة امر به ثلاث لراة يجوز ان لم يذكر ابها وجدا
في الفتاوى وفي حيل الخصان اذا كرم الزوج ان يسميها عند الشهود يعني ان يقول ان خطبت امرأة في
نفسها وبنت لها من الصداق وكذا ورضيت وجعلت امرها الى ان تزوجها فاستدكم الى قدر زوجة
المرأة التي جعلت امرها الى صداق كذا ينعقد السكاح فيها اذا كان كذا قال فيمن ائتم الخلو الى
شرح الخصان رجل كبره العلم من بيع الاقدار به وفي فتاوى الهنالي اذ لم ينسبها الزوج ولم يعرفها الشهود
وسمى بها بنته وبين الله تعالى ولم ينسبها الى ابها وجدا لكن اخوها قال زوجت انتهى ولم ينسبها وله
اخذ واحد اسمها اذا كانت له اختان جائز هذا اذا كانت المرأة غائبة فان كانت حاضرة متقينة فلم يعرفها
الشهود فقال تزوجت هذه المرأة وقالت زوجت بجائز هو الفقار والاصيلة ان تكف وجهها وبيدها
اباها وجدا هل ينكح من متفقا فيقع الامن من ان يرتفع الى اخره في قول نصيرين يحيى لا يجوز في شرط السكاح
ولو قال رجل الشهود الى فلان زوجت المرأة التي هذا البيت وقالت المرأة قبل فسمع الشهود مقابلتها ولم يسمعها
ان كان المرأة في البيت وجدها جازم السكاح وان كان معها غير ها لا يجوز وعلى هذا لو كانت المرأة بجلا فسمع الشهود
فيها ولم يسمعها من غير رجل بعث او ما الخطبة امرأة الى والها فقال لا يجوز زوجت بنتي فلانة من فلان
وقيل واحد من النعم لا يجوز السكاح وقال بعض الشايخ يجوز ويجعل السكاح خالطا للباقي شهوده المتعارفين
الاول انه لا يجوز للسائل في الفتاوى وفي الحجية الجبار الصلح السيد الجواز وتزوجت نفسها بنفسها
امرأتين وولمها جائز عند ابي حنيفة نزع وان في هذا شك كما لا يخفى ذلك جائز عند وفي مجمع الزوائد
اذا تزوجها الوكيل بنفسه امرأتين والى كل حاضرة جائز ^{في السكاح} في السكاح بغير الولي المتعارفين في السكاح
بغير الولي قول ابي سفيان ان الزوج ان كان كفو اصح السكاح وان لم يكن كفو لا يصح والولي الاعتراف بهذا
كان في الشايخ الامام الرضوي وقال لا يجوز نزع جازم السكاح بغير الولي كذا كانت او يثبت او قال محمد لا يجوز

وقال ابو سفيان قال ابو حنيفة رجعوا الى قولها وادى الفاضل للمصنفى وزوجت نفسها بغير ولي فظلمها الله
عند محمد بن جبير بن كثر حتى اجاز الاولى لا يتقدم عند من لا يحرم المحل ويكره ان تزوجها بعد الثالث قبل الزوج
بزواج آخر وعلى قولنا لا يحل ان تزوجها المرأة تزوجت نفسها وقرنت من مثل الاوليا ان سلفها لم يزوجها او
يفترق بينهما وعند ما ليس لم ذلك المستلزم في نسخة الامام المرحوم في الحيط الوزر وما غير الجواب والمحدثين
كقولنا راية هذا المسئلة ما لا راية لها الا في المراءى من النكاح قال الامام القليل الفصل في قياس التقييد في نكاح هذا
النكاح بل هو خلاف وقادى الامام النفسى شفعوا للذهب اذا تزوجت نفسها من خفي بغير اذن ولها الحق كاره لذلك
صح النكاح وكذلك تزوجت من شفعوا للذهب لو سئلنا الحبيبة انه صحيح ولو كان السؤل ما جوابه السانعي هذا
المسئلة بجوابك يقال الصح عند ابي حنيفة رجع عن ترك الاسلام على السؤل المرأة اذا اجابته لرجل وقالت امرئ الله
وليس له فان فقدتها ان رجعا رجع الى قولنا ابي حنيفة رجع وجازت الفاضل تزوجها فان عند ابي حنيفة رجع النكاح
بغير اذن الى جازت سواء كانت بكر او ثيبا وحكى الشيخ الامام الاجل الاستاذ عن الصدوق المسمى بمرحان الامم انه ينبغي
ان يفتى بقول ابي حنيفة رجع وما ذكر محمد كراهة تزويجها فانه قال في الاصل لو فعلت ذلك لم افرق بينهما في الحيط في ايراد
المستقدمين بيننا ان الفاضل اذا زوج الصغير من نفسه فهو نكاح بغير ولي لانه رعاية في حق نفسه وكذا الخليفة
وحكى الشيخ ابو جعفر عن محمد بن ابي عبد الله على الرجوع الى قولنا ابي حنيفة رجع ما يابى على فانه روى ان المرأة جازت
محمد بن عيسى بثلاثة ايام وقالت ان لي ولبيلا يزويجني الا ان ياخذ مني ما لا اكره قال ابو محمد لا يزوجني نفسك
قال رجع وقد كتبنا لهم هذا في غزاة الامعات القسط الثاني من نكاح الصغير والصغير وفيه وفاء الله
بالصغير وفيه قبض الاب من البنت البالغة واخذ بنق اخر مكان المسمى ثم فمسائل المجنون ثم حنيفة من الصغير
والصغير ثم جازت للبرقع قال في الاحتباس كل عقد لا يجرى حال وفيه عقد النكاح والاحتباس حال وفيه عقد
مسألة أصبى اعقب عبد علي بن ابي حمزة الزاهد منه وقضا المورث له او تصدق او زوج عبد ثم كبر فاجاز ذلك لا يزوج
جائز او ملك تزوج امته فاذا اجاز هو بعد الوعد بحكمه الصبي لو ادعى بملكه لم يكره فاجازت الوصية فلو ادعى
عبد او تزوج عبد بنفسه لا يزوج ولو تزوج بعد عتق الكاتب يزوج وقد يفتى على الجائز الغير ثم يجوز ان
الاجازة الى الغير من تزويج بنت اخيه من ابنه وما صغيران ولبنات اخيه ابك مات العبد قبل الاجازة فان
العم هذا النكاح قبل بلوغها النكاح والاجازة في الدنيا وعلى الفاضل الامام اذا تزوج للصغير ولم يكن لها
ولي ان شرط السلطان تزويج الصغير من مشور القضا جاز نكاحه ولا فلا ولو لم يكن السلطان امر بذلك تزويج
صغير ثم اذن له بذلك فاجاز ذلك النكاح لا يحرم وقال الصدوق الشهيد الصحيح عندنا انه يجوز له في الجاهل الكبير
اذا اراد رجلا من ان تزوج وقد كان العبد تزويج قبل ذلك فاجاز ذلك النكاح جازا استحضانا وافتى جاز

الجارعة وفي المرأة في تزويجها ابو حاد وان الاولاد اباء ثم الجدار والاب وان علم الاب ولم ثم الاب ثم يتيم
على هذا الترتيب ثم العلم الاب ثم الاب ثم يتيم على هذا الترتيب ثم علم الاب ثم الجدار على هذا الترتيب
وفي جميع المنازل لا يمكن للصغير احد من العصباء من جهة النسب في المعاشقة والرجل والمرأة سواء
وكذا اولادهم فيها سواء الامهات من قوم الاب ثم ذوات الارحام وقال محمد بن ابي نعيم في الارحام ولاية الاب والجد في البيت
مضطرب والاخت مقدم على الام حال عدم العصبية والحالة ونحوها كالاخت لام واللاتي من قبل الام قال الارحام
الشرعي كالحام الاخت والتمه وبنيت الاخت وبنيت العلم التي من قوم الاب يجوز الجمع والحلافة الام وفي شرح الساق
الاقترب من ذوي الارحام الام ثم البنات ثم البنات ثم البنات ثم البنات ثم البنات ثم البنات ثم البنات ثم البنات
الحالات ثم بنات الارحام والجدة الفاسدة والاخت عندا بحيث منة قاله في ذكر في الثاني ان الام تقدم
على الاخت ولا ولاية للفاصول الا اذا كان وليا قاله في شرح الطحاوي جعل الحرافة الكا والكا لم يكن لها من العصباء
احد ولا اول العصابة فقد لا ارحام الاقرب فالاقرب وعند محمد بن ابي نعيم في الارحام ولاية وهذا الاشكال
بناء على اختلافهم في تزويجها نفسها وقد ذكرنا في الفصل المتقدم والاصل ان الشخص انما يكون وليا اذا كان
من اهل البرث ومروا قبله في النسب والى رجل يزوج بنته الصغيرة من ابن كبره رجل يزوج امره خاطبة
ابو ثم مات ابو الصغير قبل ان يزوج الابن النكاح بطل النكاح ولو كانت كبره والمستحبة حالها بان تزويجها
بغيره منها لا يبطل النكاح لانه فصوله عنه فلو ان الولي الاقرب غاب عنه منقطه سئل الولاية الى ان بعد عنه
واجبوا ان الاقرب اذا غاب سئل الولاية الى الابد واختلفوا في تفسير الغيبة المنقطه قال الله تعالى ان
يكون في موضع الاصل كل سنة الامه وقال الفضل لو كان حال الواسعة من الغائب يغيب الله تعالى في
الشيخ الامام الاستاذ ولاية الصبي والعبد والجنون ولا كافور من الاله لها فاما مولاهما الذي اعتقها
قاله في التتبع قال ابو يوسف في رفع بنته الصغيرة من رجل غائب ويحل عنه رجل وامرأتين الا بضع
الغائب والجار جارية وفيه التناوي على الجدار اذا رجع الصغير من رجل يغيب ان بعد من من
بتسمية مرة بغير تسمية حتى لو كان في التسمية نقصان اصح الثاني والثاني وكان حلالا في بطلان كل امرأة
تزوجها بعد النكاح الثاني والله كان الاب والجدة زوجها كذلك عند ابي يوسف وعند محمد للمعنيين
وعند ابي حنيفة الثاني في الاب والجدة اذا تزوج الصغيرة من رجل كان جوه مقنن في الصغير ايا امره وادته
الصغيرة واجازت النكاح لا يجوز كذلك لو كان جوه كافر ثم اسلم صبي تزوج امرأة بالغة وغاب فزوجت المرأة ففرض
الصبي وقد بلغ فلما جاز النكاح ان تزوجت قبل بلوغ الصبي جاز لان اقدامه على النكاح فح الاول وبعد بلوغه والجاراة
ان كان النكاح بمهر المثل بعد بلوغه والجاراة واما ما يعان الناس فيه لا يجوز نكاح الثاني وان كان يهرق على النكاح

من اهل البرث

[illegible]

الابن الذي ولد له امرأته ابنة لم يقبل امرأته الابن حتى ماتت الابن بلغت امرأة الابن الصغيرة لا يصح الا ان يرضع
الابن امرأته الابن ثم اعطى الصغيرة للمهر حتى لا حاجة الى القرض في الفتوى الصوري آخر كتاب الكفاية اذا تبرع
بمهر لابن ثم لم يزل الابن النكاح حتى ارتفع النكاح بين المهر الى ملك الابن لا الى ملك الابن وكذا في ما زاد من المهر اذا
تبرع انسان بقضا. ويرى عن غيرهم ثم طرأ له ابن عليه بعد المهر لا يملك المهر قال رحمه الله فانما زوجه من الاصل
لها بالمره الذي لا يرضع صاحبها الاصل اذا رجع ابنة الصغيرة وضمن لها المهر عن زوجها جازا فان كانت
طالبت الابن بالصان واشتدت طالبته بالزوج بالنكاح بخلاف المهر لو كان الصان في مرض الموت لا يصح دفعه ابنة
الصغيرة وضمن عنه المهر جازا فان كانت المرأة واذا ادى الابن الصغيرة لا يرجع على الابن استصفاها الا اذا انقضت الرجوع بخلاف
ما اذا ضمن للاجنبي بامر الابن حيث يرجع وكذا لو ادى مهر رجوع فان مات الابن قبل ان يرضع فلا. ما يجازى ان
اخذت من الابن واشتدت من غيره الابن بعد ذلك يرجع المهر على الابن عند اصحابنا الثلاثة ولو ضمن الابن فمرض
الموت لا يصح وقدموه للحجة فان كان الصان في حالة الصحة والاداء في المرض كان الصان فلا يكون منه جازا حقيقة
ومحرم ويكون ميراث الابن وعندها يسقط مهره ويرجع واما قبل اذا قال الابن اشتد واما في قدر زوجه ابني ولا ثم يرضع
الا ان يرضع فيكون صله عند ابيس منه في المنقلا لا يشهد بعد الصان عند الامانة يرجع في الاصل لم يكن اشهد
حين ضمن الابن يرجع في الاصل وفي قدر ابراهيم كذا الابن ثم ادى الابن ان اشهد يرجع ولا يشهد لا ولا المهر لا يشهد
للمصنف في الطعام والكسوف وقد اثنى من المهر يرجع على الصان لم يشهد هذا في الاصل هذا لا يمكن للمصنف
على الابن اذا كان عليه مهر ولم يشهد ثم قال انما ادى مهره عن دينه الذي صدق وان كان الابن كبر يكون تبرعا
لا لا يملك الا بغير امر من منحه صغيرة زوجت فذهب اليه زوجها بوجوبه ولا يملك ان يرضع باسمه كما قبل الزوج
ان يمنعه حتى يأخذ من امره الاخذ جميع المهر والمهر وغيره لا يرضع الصغيرة بمهره وسلم الى الزوج فهو جميع
الصداق التسليم فاسد وزاد فيهما قال رحمه الله وهذا في غيرهم انما عرفنا تسليم جميع الصداق ليس باخرم على ابني فضل
المهر والابن اسلم اليه قبل التبرع له ان منعه اخذ في المهر ما لا يصغر وسلم قبل المهر فانه لا يرضع ولا يرضع
الايمان ان يطلب زوجا بالمهر وان لم يمكن الاستمتاع به الا ان المهر ما يجب بالحق لا باجماع اما المنفعة ان كانت محل
محل الاستمتاع بها يجب والا فلا وادب المعاشي للمصنف الذي مرجه من الامانة لا يرضع في باب المطالبة بل من المنقلا
وآداب المعاشي هذا الباب ايضا ولو قال الزوج دخلت بها وانتم طلاق لم يرضع على الا لا يمكن حتى اقبض للمهر القول قولها
والطلاق ليست كالخول وانما جعلت كالخول في ذلك المهر والمهر ولهذا طهرت بعد الخلق لا يمكن من رجعها ما في الفتاوى
لا يرضع بغير البكر الملقحة فطلب مهرها قال الزوج دخلت بها وادب الا لا يرضع على الا لا يمكن حتى اقبض للمهر القول قولها
ان لم يعلم ان دخلت بها قال الصديق لا يمكن ان يرضع فطلب مهرها قال الزوج دخلت بها وادب الا لا يرضع على الا لا يمكن حتى اقبض للمهر القول قولها

في انما في الابن اذ طالب من البنت المبركة بالبعث من الحق فيقول الابن الا اذ انت ابنتي و انت المتعة الزوج واذ في حق المهر الى المهر
ما ليس الابن باخذ الزوج بالمهر الا و كذا منها الآية التي في بعض المرفا كان كانت البنت بكر اصدق و كان كانت ثيبا اصدق
والتا في الصغرى الابن اذ طالب البنت ختم الصداق لا يشترط الحصار و الا و مجلس الطالبه و لا يتم عقد الزواج
البيع فانه بشرط احضار المبيع مجلس الطالبه و ادب الفاضل في الخصم باب الطالبه بالمهر اذ اختلف في ان يأخذ الابن المهر
ولا يتم البنت فانه في الابن بان يجعل البنت ثيبا و التسليم في حق المهر كان ابو يوسف و ابو ابي بكر و ابو ابي بكر و ابو ابي بكر
الابن مرجع الى اقله و لا يملك الابن بعض غير المهر في شمس الائمة المولود من هذه البنت و عاها و الفتاوى مرجع بكونه
رفع بالمزينة الى ما فيها من الخوف و كانت لا ارضى له كان في ذلك امر المعارف يدفع الضعفة المهر لغيره و هذا امر
و ليس يقبل للمهر و لا الابن فيرى على البنت بالبعث و ان كان في بلدي المعارف جاز و كان كانت صغيرة فلا يأخذ
الضعفة ما عدا ما جاز في الصدر الشيد و لا و اجري المعارف في الرايين و دون البلدان و الفتاوى الصغرى
لا يقبل المهر و كان البنت الا و اجري المعارف و لم يكره الابن عدم الابن و ليس الوصي له يقبل المهر الا اذا كانت
صغرى و ليس لغير الابن و الجرح في بعض المهر و كان كانت صغرى او بكره الا اذا كان الى و ارضى في حق البنت في سائر
اليوم و هذا في شرح الحاكم و ان يقبل من غير ما ادعى على الزوج ان كانت البنت بكره الا و لا يملك الابن و كان كانت ثيبا اصدق
و الفتاوى صغرى زوج و دخل ما فادركت غلظت المهر و الزوج و فلا الزوج و دفعت المهر لغيره و كانت صغرى و و دفعت
الزوج الا و لا يملك البنت اليوم و لا ان يأخذ المهر من الزوج و ليس للزوج ان يرجع على الابن الا اذا كان و كان في عقد أخذ
المهر أخذ من المهر على ان يترك من مهرين ثم انكرت البنت ان يرجع على الابن فارجعت المهر و عليه المتعاقبة و سميات
فتاوى الفضل الا و لا يعمل بعض المهر البنت اجمالا و بعض عجل و هو البعض كما هو المهر و قال ان لم يجر المهر البنت فقد
ضمنت من ما ان اودى قدر المهر لبيع هذا الضمان في فجار المبيع و في الجامع الكبير و كما في السكاح في باب المهر في
المعجب و العين و المهر في حق محتاج في المهر و الفاضل في العزة بل في العزة و في طلاق الثانية المهر في المهر و هو
في الثانية العزة عدم الكفاة او في المهر و في الآية اذا سلمت المرأة الدنيا تعوض الاسلام على زوجها ان لا يزوجها
و يكون طلاقا فلا يزوج في الجامع الصغير و قد اقرها المهر و ما يمين منه في الخامسة العزة و طلاق و عرقه
زوجها و ما عقلت لها الخبار و الابن و الجهد اختيارها الصغيرة و طزوجها ابن هو و الابن و اولادهم و في الفتاوى
امراة و زوجت من غير كونه فلان في رفع الابن الفاضل في بيع و ان لم يكن الفاضل في محرم مما كان المهر هو المختار و لم يثبت
هذه الولاية لكونه و لا حرمان و لما ثبتت العصبية في باب معرفة الاوليا و في الفتاوى الفاضل اذ الزوج الصغير ثم
امكنت لها الخبار و عن محمد و هو و رايه و ابي حنيفة و ابي يوسف و علي بن النعمان و كان في نزع المهر و اذا و ركن لم يحق لاسان له
مختار نفسه و يبيع في المختار مع ربه المهر و ما في المهر في السيل فيقول فيخت السكاح و فتهذا و اصح و يقول ما عرفت المهر

الأول انما الصدقات فتوزع راتب الدم بالليل ودفعت في يوم الجمعة في مجمع النوازل فلاح وان كان هذا كذا ولكن الكذب بعض
الواضع مباح على ما بين في كتاب الكراهية وانما بطل الخيار بالرضا بالانكاح نصا ودلالة ولو دخل بها
زوجا لا يعتبر السكوت والتكبير من الجماع وطالب النفقة دليل الرضا بالانكاح اكلت من طعامه او خدمته
كما كانت في عا جاره او جاره لا يبطل السكوت بل بالفرقان وتسليم المرء اليها والمجلس يشوب الخيار ليس
في المنتقل او ادركت العينة ففانك الحمد لله قد اخترت فسي في عا جاره او العا في الصغرى او اخفى
الانكاح بخيار البلوغ لما كمال المهران كان الفسخ بعد الدخول وان كان قبل الدخول لا شيء لهافي
الاصل والفرق بين خيار البلوغ وخيار العاقبة من ان بعد اوجه احدهما انه يحتاج الى القضاء
خيار العاقبة يمتد الى اخر المجلس وخيار البلوغ لا بل يبطل بالسكوت الثالث اذا قالت لم اعلم بمن
الخيار فلذلك سكنت لا صدق وخيار العاقبة بعده لانه لا يعلم انه يعقو يسأل اياها ليعلم انه
يبلغ ولم يثبت الرابع خيار البلوغ يثبت للذكر والانثى في العاقبة للانثى خاصة عرفت في الجماع
الصغير **الفصل السابع** في نكاح البكر البالغة ان فلا ناجطيك او فلا ناولا ولا ناولي فلا ناولي
جراني وهم معروفون بحصى عديم فسكت فزوجها محرم وقال في تمام بحطيك فسكت ليكن
رضا وكذا كل الا يحصى عديم وفي الكتاب لم يشترط تسمية الصديق في الاستيثار لكن يشترط تسمية
الزوج وبعض المتأخرين في الاستيثار يقولون لا بد من تسمية الصديق والصح انه ليس بشرط ذكر
القاضي الا لم اهل الاستاذ في شرح الجامع الصغير فلا امرى ان تسمية الصديق في النكاح ليس
فلذا في الاستيثار في التاوي وقال بنية في بركان فلا ناجطيك فانك الان في حفي من فلا ناولي لا
اريد فلما تزوجها سكنت جاز فاما لو قالت سكنت قلت لا ليد فلا ناولم تزولم حفي وفي الاصل الاستيثار
فوت فزوجها من هذا فسكت جاز فانه لم يخط البكر اذا بلغها الخبر ففانك لا رضى ثم قلت ففانك
لانكاح فيها وغير هذا استحسن ما هنا بجديد العقد عند الزفاف لان البكر عسى نظر الرد عند
السمع واذا تزوج البكر وليان كل واحد من رجلين ما بالدرجة سواء قبلهما العقدان فاجازت تمامها
ولو سكنت فزوجها بطلان زواجه وفي رواية الامر موقوف ليس بدولا اجازة ولا تزوج البالغة ابوها
من رجل فاجازت نكاح الا جاز بطل نكاح الاب وقال الا مام اهل فخر زاو في اول شرح النكاح من
تسمية السكوت رضا في ثلث عشرة مسألة احدهما انك فسكت براءة زوج لان كان القابض اياها وحدها استحسن
الثالثة الشفعة في مروق في كتابها الراجعة اذ لو اضاع في اشارك بغير في العلانية بيع تلجئة ثم قال لحدما
علاية وصاحبه حاضر ايا قلنا كذا وكذا في السر وقد بد الى ان جعله سرا صحى وصاحبه حاضر بيع

ذلك فسكت ثم تباعا البيع جارز سكوت ثم رضا الخامسة عبد الله المشركون فرفع بعد ذلك في غيبة السيد
فرفع في قيمة واحد من العائدين قبله وولاه الاول حاضر عند البيع فسكت ولم يطلب الاستيفاء على الخد
العبد السادسة البائع اذا ثبت الحق جبر البيع الى ان قبض الفرض فلان المشتري قبضه والبائع براه فسكت
ولم يمنع من قبضه فذلك اذن له وكتاب الاكراه لا يكون اذنا حتى كان له ان يأخذ السابعة فهو الغيب فلا
بيع وهو ساكت فهذا اقرار منه بالحق ولو ادعى الحرة بعد ذلك الاستيفاء زاد في محض الطحاوي ونزل في مع ولان
فقام حتى يكون اقرارا بالثامنة اذ ارادى عبد البيع ويشترى فسكت بغير ما ذكرنا ولكن لا يجوز ما بلغ قال
الائمة الحلواني وكذا اذ اراد الصبي الحجري بيع ويشترى فسكت بغير ما ذكرنا ولكن لا يجوز ما بلغ قال شمس الائمة الحلواني
وكذا اذ اراد الصبي الحجري بيع ويشترى فسكت جعل فكا الحجري التاسعة وجب جارية من رجل وهي حاضرة قبل
وقبض حفرة الواهب ولم ياذن له الواهب بالقبض ولم يثبت الاذن استحسانا وكذا في الصدقة ولو قام
الواهب قبل قبضه ثم قبضه لم يصح قبضه حتى يلمر بذلك العاشر اذ باع بغير ما سأل والمبيع حاضر عند العقد
فقبضه المشتري حفرة البائع ولم يهد من قبضه وسكت كالذم بالقبض حتى يملكه المشتري دفع الفرض اوله
عشر رجل حلف وقال والله لا اسكن فلانا دارى وقال لا اركب في دارى وفلان في دار الحلف فسكت للحلف
بعد البين ولم يقبل الخرج منها حث ولو قال خرج فلم يخرج لا يثبت الثانية عشر الجارية اذا كان للمشتري ذى عبد
الذى اشترى ببيع ويشترى فسكت فهو اختيار للمبيع وبطلان الجارية ولو كان الجارية المبيع لا يكون ابطال الجارية
الثالثة عشر اذا ولد الانسان ولد ونفاه حين ولدت يصح النفي وكذا بعد الولادة يوم او يومين عند ايجبة رحمه
ولو سكت عن فنية حتى ينفى زيادة على هذا الزمان ولد وعن ايجبة خرج الا انها فسكت لزم الولد قال في الحج
ولا يشترى الائمة الحلواني اذا قال بيع عبدك فلم يقبل ولم يزول سكت ثم باع جعل باعنا بالحق والى السكوت يقول وكذا
من اراد نفي فسكت حتى سال ما فيه لم يضر الساق ما سأل منه طاحج على صاحب الذم لسكونه اذا مات رجع
البكر بعد ولادها قبل ان يدخل بها تزوج كما تزوج الابكار وكذا لو وقعت الفرقة بين العنين وامرأة تزوج
كما يزوج الابكار وكذا لو وقعت الفرقة بين العنين وامرأة تزوج كما يزوج الابكار وكذا لو زالت
بكار منها جوف الاستنجا او حوال الزمان والوثبة او اللطف وكذا لو زالت بكارها بالان ناعدا ايجبة
كذلك رعد ما تزوج كما يزوج الثيب ولو زالت بكارها بكار فاسد او جوهعت بشبهة تزوج
كما تزوج الثيب ولو زوجت البكر فليتها الخبز فضحك جاز النكاح ولو سكت ان كان مع الصبي
منزول مع السكوت جاز هذا في الثاني وفي التثنية الضحك والبكاء سكوت وفي التثنية
اذا اخذ منها فلما تركت قالت لا ارضي صح الرد وكذا لو اخذها السعال او العطاس واذا ذهب عنها

قالت لا يصح الرجوع **فصل العاشر** في نكاح العبد والامة وفي التجريد لا يجوز للعبد والمكاتب
والمدبر ولابن أم الولد وتزوجوا بغير اذن المولى وكذا اعتق البعض عند ابي حنيفة رجوع وكذا الامة
والمدبر والمكاتب وام الولد لا يصح نكاحهم بغير اذن المولى والمولى ان يزوج عبدا وامته على النكاح لما للمكاتب
والمكاتب لا يجوز تزويجهم الا برضا مولاه الاصل الاب والجدة والوصى والقاضي والمكاتب والمشرى والمفاد
يملكون تزويج الامة ولا يملكون تزويج العبد والعبد للماذن والصبي للماذن والمصاوب والمشرى
سركة العنان لا يملكون تزويج الامة عند ابي حنيفة ومحمد ولو تزوج الاب والوصى امه الصبي من عبدا لا
ولو تزوج الرجل امته من عبدا يجوز بيع المهر ثم يسقط ونفقة على المولى واذا اعتقت الامة لها الخيار ولو كان
صغيرا لا خيار لها ما لم تبلغ فاذا بلغت لها خيار العتق لم ينعقد بيع عبدا الصغير ثم اعتقه المولى ثم بلغ ليس له خيار
العتق ولا خيار المبلغ وفي النكاح رجل تزوج امته من عبدا على ان امرها بين ان يدا المولى فلان تزويج
منك على ان امرها بيدك اطلقها كما اريد فقال العبد قبلت صار الام في يدي وان بدا العبد فقل تزويجي امك على
ان امرها بيدك سقطت اكلها تزويجها لم يضر الام في يدك وعلى هذا تزويج امرأة على انها طلق او على ان امرها
بيدك انطلق نكاحها كما انك لا تبيع الطلاق ولا يصير الامر بيدك او بيد المرأة فقالت فبعت نفسي منك
على اني طلق او على ان امرى بيدك اطلق نفسي كما اريد فقال الزوج قبلت وقع الطلاق وصار الامر بيدك
والطالفة الثلث ينبغي ان تقول هكذا حتى ينقطع طلع المحلل ولو قال للزوج تزويجتك على انك طالق بعد
التزوج او على ان امرك بيدك بعد التزوج فقالت المرأة قبلت صار الامر بيدك اذن الودعة
للمكاتب جائز امه تزويجت بغير اذن المولى فباعها المولى فاجاز المشرى ان يدخل بها الزوج جائز
النكاح وان لم يدخل بها لا يجوز حتى لو كانت الجارية من ذوات رحم محرمة المشرى يجوز النكاح في
الوجهين وفي العبد يجوز مطلقا والمكاتب بالارث كالمكاتب بالسراة والوارث كالمشرى حتى لو طوى الاب
ثم ورث الابن والجارية وان لم يطأ لا يجوز ام ولد تزويجت بغير اذن مولاهام اعتقها مولاهما اذ
عنهما ان لم يدخلها الزوج قبل العتق لم يجر النكاح ولك دخل جازا لمساكنة الفنا ووهن للسنة
باب نسبة المحب من النوازل اية تحقر العذرة اذ تزويج لم ولد من رجل ولدت ولد من الزوج فيكم
ولدها حكمها يعتق من السيد رجل تزويج بامه الغير وقبلها الفسوخ ثم تزويج حرة ثم لها والمولى نكاح الامة
لا يجوز وانما يستند ان لو امكن جازا وقت الجاهلية اذن السيد ان تزويج بغير اذن المولى لا يجوز النكاح
وتزوج النوازل بعد طهره ولا ان تزويج معتقة فان فسخه ان باذنه لم يضر تزويجها فان لم يضره من المعتقة
يجوز في المحبط قال النبال ومثل الامة على قدر الرعية فيها وعن الامة اية ثلث قيمتها **فصل الحادي عشر**

[illegible]

[illegible]

نصف المثل ولا ينقص من خمسة درهم بمال من المثل بما يجب من مواضع منها اذا تزوج امرأة على دار ولوب
 طابة او على ما يبرئ خيلة العام او على الزمان او خذ منها او ما يخرج من امره او يكسب على معاودة في بطن
 او جارية او طلاق الفرض او العون عن النصارى او زوجه او على درهم ولم يسم شي او على حكمها او على حكم
 اجني في هذه الوجوه يجب من المثل اذ تزوجها على الف وطلاق فلا بد وقع بنفس العقد ولو قال علان يطلق
 لا يطلق بالم يطلق ولها تمام من مثلها بخلاف الخادم وقام هذا ذكرنا في خزائن الوفاة الحسنة في باب
 الباب وفيها مسائل الخلق رجل تزوج امرأة على مائة درهم في السر وجمع في العلانية باكثر من ذلك ان تواضعا في السر
 مهر وعقد في العلانية باكثر من مهر العلانية الا ان يكون اشهد عليها او على وليها الذي زوجها من المهر
 الذي السر والعلانية معهما فحينئذ المهر السر والسر والسر والسر والسر والسر والسر والسر والسر والسر والسر
 على ان العلانية هو الاول فلان انتقال العلانية المهر السر والسر والسر والسر والسر والسر والسر والسر والسر
 فيهما والسر عند ايجته مع ما نفاذ عليه في العلانية وهو العلانية انتقال على الواضحة واختلافها اذا
 جني ما تواضعا عليه ولكن باكثر اذا اتفقا على خلافه من مواضع عليه فانه ينقد المكاح بالمثل انتقال على
 هذا اذا تواضعا في السر وعقد في العلانية باكثر من تعاد في السر والف ظاهر في العلانية التي درهم ان انتقال في
 فالمرضاة عقد عليه في السر وان اختلفا قوله في المرأة في دفعي الجدة ان اقام الزوج عليها البينة او على ما يثبت الادعاء
 طوعا بالقصة السر عند في العلانية بالعين واشهد ان العلانية سمعة فذكر انك لم تشهدا فوالذي اشار في الكتاب
 ان المهر العلانية ويكون هذا زيادة من المهر قال الامام الرضي نفقة هذا هو الجنيته مع كونهما المهر
 الاول والصدقة الشريفة في نفقة من الاصل عند ايجته المهر السر عند محمد المهر العلانية قال القاضي الامام
 الاستاذ الصحيح ما رده الصدقة الشهيد وفي النوار عن النقيب ابى الميثاق واحد والعقد في كل الاثرين
 وقوى القاضي الامام الاجل على انه لا يجب بالعقد الثاني في الاثني عشر الزيادة في المهر فحينئذ يجب المهر
 ونفقة القاضي الامام ولو تزوج امرأة بالف ثم حله المكاح بالغ درهم اختلوا فيه ذكر الامام جاهر زاده
 ذكر الامام خواهر زاده في كتاب المكاح ان على قول الجنيته ومهره الاكثر مالا الف الثاني ومهرها الف درهم وعلى قول
 ابي يوسف بلزومه الف الثاني ولا يجب ذكر قول ابي يوسف في الجنيته مع وبعضهم ذكر الزيادة في عكس
 هذا وذكر عمام ان علي القين لم يذكر خلافا في العبد وذكر عمام في كتاب الترافع في الزيادة ولا زيادة في
 المهر جاز حال قيام المكاح عند علمنا ذكر الزيادة في الفرض وطلاق الفداء في باب النون امرأة وجبت مهرها
 من زوجها ثم ان الزوج اشهد لها عليه كمال مهرها فكيف اية ولما ساعد النقيب ابى الميثاق الا ان كان عاجزا فاذا
 قبلت المرأة في المكاح الفداء من رجل تزوج امرأة على الف درهم فكيف ذلك في عيونه المصلحة وفي السر كونه

الثمن ياتي في كتاب البيع ولا ينقطع كاسكاد والكاسدان لا يزوج في جميع البلدان اما اذا كان يزوج في بعض
 البلدان لا يكون كاسدا هذا في الميكن فلم يكسد ولم ينقطع لكن رخص او غدا لا يغير هذا اذا كانت
 مائة وقت العقد فلا كانت كاسدة وقت العقد بحسب تلك الدرام اذا ساق عشرة درهم في التفتاح يزوج
 امرأة على قطعة تيرين مائة عشرة وقميتها اقل من المضر وتجره ولا يلزم الفصل في التفرقة لا ينقطع بهذا المرأة
 اذا اراد زوجها ان يزوجها الى بلد آخر وقد اوفى مهرها ليس كذا الخمار الفقه ابو الليث وقال الشيخ الامام
 خطيب الدين لم يغني عن الاخذ بقوله الله تعالى اولى من الاخذ فعمل الفقيه قال الله تعالى اسكنوه من حيث حكمتموه
 جواب النكاح واقعات لا تخطي ارادوا المرأة البالغة ان يقولوا لا يلزم ويذهب بحسب فليس للزوج ان يمنع
 اذا لم يخطب الزوج للعجول وان اعطى له ذلك الزوج اذ اولى ان يكتب خط المهر لا يجب فلا يلزم وقوى الصدق الشديد
 معي هكذا لو كتب خط المهر عانة دينار والعقد بالدرهم ولا يجب المهر بالخط قال في كتابه يزوجني بغير
 دين الله تعالى اما القاضي يوجب على الدائرا او تعلم بالعقد بالدرهم وفي جميع النوازل لو تزوج امرأة على الدين الف
 والتمها او على ان تنبئ الف الامهات كان لها ان تنسأف وهيت لادم وانما لم تنبئ التفتاح لو تزوج امرأة
 على النكاح انها بكر فاذا لم يثبت بكر فالمرأة تزوج على الزوج ولو تزوج امرأة على الف حاله او الف المهر عند الحقيقة فما
 مهر المثل عند حاله الف المهر وفي الخلع والعنف عند الحقيقة كقولها لا تلبس لها موهج اصله ولو تزوجها
 الف ان لم يكن له امره وعلى الدين ان كانت فاشرة الاول جائز والثاني فاسد وقال الشيطان جائز ان وفي الثاني
 تزوج له امره على الف ان كانت فحقة وعلى الاثنين ان كانت عجلة فالشيطان جائز ان بالاختلاف والتفاوت رجل
 وعلى جارية ابنه مراد فاعليه واحد ولو على جارية الاب مراد على المهر يجب بكل وطى مرووطى جارية امراته
 مرار او ادعى الشبهة يجب بكل وطى مراد ولو على كاتبة مراد يجب عليه واحد وفي النكاح الفاسد اذا وطئها مرارا
 يجب مهر واحد ولو على من كونه ثم طرأ عليه بطلا فملا بزمه مهر واحد واحد الشريكين اذا وطئ الجارية المشتركة
 مرارا قال الصدق المشيدم بذلك في الكتاب فاختار الشيخ الامام الولد برهان الاجابة يجب بكل وطى مهر واحد
 وقال المحيط يجب لكل وطى نصف مهر ولو على المهر عن الطلقات الثلث وادعى الشبهة بزمه مهر واحد لكل
 وطى قيل ان كانت الطلقات الثلث حدة فظن انها لم يقع هذا الظن فوضعه فيلزمه مهر واحد وطى ظن
 ان الطلقات واقعة لكن ظن ان وطئها لاول هذا الظن فغير موضعه فلا يلزمه بكل وطى مهر قال هكذا سمعت
 القاضي الامام الاجازة في شرحه عن محمد بن شري جارية فوطئها مرارا ثم استحققت فعليه مهر واحد وان استحق
 فمهرها فعليه نصف المهر فحده ولا يلزمه زواج الصبي اذا انقضى بصدقه فعليه المهر وان اقرب ذلك المهر على اذا
 في الصبي بالعنف مكره عليه المهر وان وقع الى قسما المهر عليه ولو دفعت صدقة صبيها عليه المهر وكذا لو عتقت

صحتها قال رحمه الله لا ريب في صحة الخبر الواجب الوطى في بعض النسخ وفيه قال الامام المنفى سالت الفقيه (الامام)
 الاسعجاني عن ذلك بالسنن فكيف هو الذي يراه ينظر فيكم يستعمل في الكون ان احاد الالهة فلك القدر كذا
 عن مشايخنا في شرب الاصل الامام الخميني في نظم الزنديقي لو اشترى جارية مثرا فاسدا ووطئها وعلقت منه
 وصارت ام ولد له اختلف الروايات في قول بعضه وان يبيعها وان يبيعه وان يبيعه وان يبيعه وان يبيعه وان يبيعه
 في طيبها للشرى قبل ان يدفع ثمنها ثم جلس البائع الجارية فملكه عند ان لم ينقصها الوطى الا في طيبها وان يبيعه
 عزيم النقص ولا يبيعها عليه بالاتفاق ولو طيبها البائع لا يبيعها له لكن ان نقصها الوطى بعزم النقص والا لا يبيعها عليه وما
 ينقصها من النقص في الاجناس اقلها اربعة وموخر من خمسة وعشرون وثمانون وثمانون وثمانون وثمانون وثمانون
 وقال ابو يوسف لا يبيع له ان يزوجها اذ اطلق الام وجملة ان المخلوق يوجب كمال الله والعدو وثبت النسب و
 النقص والسكينة في هذه العدة وحرمة نكاح اخواتها وبيع سواها والامة ما دامت العدة باقية ولا يوجب النكاح
 والاباحة للزوج الاول ولم يملك حكم الرجعة وذكر الامام في الجامع الصغير في الامارة فاعلق بابا وارجى سئل
 ثم قل لم يلزم كونه للامام او صدقة لا رجوع عليها علم ان المخلوق لا يوجب حلا لرجعة وتقوم البنت عليه بعد
 المخلوق بالام اختلف الروايات في التبريد في كتاب الطلاق ان المخلوق الفاسد ان لا يملك من الوطى حصة كالمريض
 المرفق المذكور في الوطى ووهما ورضه سواء هو الصحيح والصغير والصغيرة ولا عدل عليها وكذا لو كان صامنا
 في رمضان واختلفت الروايات في صوم غير رمضان قال القدر في الصحيح صوم الرطخ والقضا والندب لا يمنع المخلوق
 ولو كان معهما ثالث لا يصح المخلوق الا ان يكون الثالث ممن اشتهر بذلك الصغير لا يعمل او معنى عليه ولو كان معهما كلب
 يمنع وقبل الاكبر عقور اذا كان للمرأة ان يمنع وللزوج المخلوق المجردة صحيحه عندا بعضه خلافها اما اذا
 اذا تمكن من الوطى حصة لكنه ممنوع من جهة الشرع كالصائم والحائض والحرم يجب العدة في خلقه البصير المراهق
 كمال المهر ونكاحه هل يزوج في الجامع الصغير يزوج سنو في السنو في رجل يزوج امرأة وحدها في المسجد او في الحمام
 لا يكون خلوة وهكذا ذكر في الاجناس مفرضة الزنديقي قال في الدليل يصح المخلوق ولو لم ير له من الرضا من
 الطريق المجردة لا يكون خلوة في الرخصة لو كان في العوا يبيع من المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
 في مفاتيح او يبيع في حصة لا يكون خلوة وفيه يبيع في حصة خلوة وكذا الحرم وعلى السطح ان كان على السطح حجاب خلوة وفي
 الحبل والنسب او كان سوا في البيت منه وبن من في البيت من النساء لا يكون خلوة ولو لم ير له من الرضا من
 للمهر والعدو وقوله يكون خلوة يعني يوجب للفتاة فلا يزوجها لو كان النسر من ثوب يبيع يري منه اذا كانت
 قصيرة بحيث لو قام انسان يراها لا يكون خلوة وفيه يبيح الابواب لم ياب وخلق في خلوة وفي العمل ان قد
 على الوطى خلوة وفيه يبيع في حصة لا يكون خلوة في الاجناس المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر

وفصل النكاح وان كان شتران ههنا لا يصحدهم النكاح وفي الفنا وفي الصغرى وبما به باقى فصل المسمى والوجوب في
 النكاح الفاسد الاقتران المسمى ومن المثل ان كان هناك تسمية وان لم يكن يجب من النكاح انما يبلغ وانما يجب في ذلك
 بالجماع في القبول ولا يجب بالجماع والسرع شهوة والقبول والوطء في الدبر في شرح الطحاوي ولو جازف ولو لم يستشر في
 النكاح الفاسد ثبتت النكاح من ستة اشهر ونحو النكاح وعند محمد بن من وقف الوطء على النوى كذا اختياره الفقيه
 ابو الليث بلبلقن الصفي والفاسد في النكاح الفاسد لا يجب العدة وكذا لله والنكاح الفاسد لا يحكم له قبل الدخول حتى يزوج
 امرأة فكذلك فاسدا بان سألها بغيره ثم تركها لان تزوج الام ولما ترك في النكاح الفاسد بعد الدخول لا يكون الا بالوطء
 تركها او خلت سبيل فلو انكرها حادوا قالوا انما هو تركي يكون متاركة وتجميع السواك الطلاق في النكاح الفاسد يكون
 متاركة ولا يقتضى عدة الطلاق وفي العدة لكل واحد من هذا العقد في محض من صاحبه قبل الدخول وبعد الدخول
 لكل واحد منهما حتى يصحح الدخول وقبله قال في النكاح الفاسد جميعها هذا البكر اسم الحفظة فيقول انكرها
 الفاسد عشرة منها النكاح الفاسد وقد ذكرنا الشاذ البيع الفاسد وهو موقوف بالقيمة ان المثل ان كان مثليا وهذا
 عند المردوك ولا يستمد من اما ان كان قابلا لكل واحد منهما حتى يقتضى الثاني الاجارة الفاسد والواجب فيها الاقتران للبيوع
 وفي المثل ان لم يكن هناك تسمية يجب كالمثل في التبريد المستعمل امانة في بدلتها بالبيع الرابع من الفاسد وهو من المثل
 وللراهن ان يقتضيه كالبيع الفاسد ولو ملكه بدلتها كان بذلك امانة عند الكوفي وفي الجامع الكبري امانة على ان يضمن باقوله
 من قيمة ومن الدين انما كان من الحار الخامس الصلح الفاسد ولكل واحد منهما النصف لاسيما في الفاسد وهو من غير
 وما كان متفادا مع هذا لا يقتضيه وبيع صحيح البيوع في مرفق الاصل في باب بيع الفاسد السابعة البينة الفاسدة واما ما يقتضيه
 بالقيمة يوم القبض وفي المتأخرى البينة الفاسدة لا يفيد الملك الثامن الضاربة الفاسدة ولما لا امانة في يد
 المضارب حتى لو هلك في يده لا يقتضيه فمضاربة الاصل التاسع الكتابة الفاسدة والواجب فيها الاكثر من البيوع
 وفي القيمة وفي الجامع الصغير في كتاب المكاتب العشرة المزارعة الفاسدة والمقارن فيها صاحب المدة فكذلك المدة
 ربع الارض على جرم مثل العامل وطيب له وان كان المدة من العاقل والمخارج اربع على جرم مثل الارض بل باقى من
 سألها باقى في مواضع هذا الكتاب الفصل الرابع عشر في دعوى النكاح وفي الاختلاف بين الزوجين
 رجل ادعى نكاح امرأة ولها البينة عليها واما متاعها البينة عليها امانة تزوجها القول في الرجل والبينة بينة صدقة
 المرأة وكذا بينة هذا القول في الرجل والزوج ما لم يزوج الاقران بينهما فان كان نازح احداهما بينة الاسبق او في
 المنتقى عن البينة ولو وقت بينة المرأة ولم يوقت بينة الرجل فدعى الرجل جاز وبطل دعوى المرأة وان قالت
 شهوة الزوج تزوج احداهما ولا يفرق بينهما والزوج يقول ان صدقة المرأة في امره وان جددت فانه نكاح بينة
 واحد منها في الجامع الكبري لان هذا في نكاح الاصل وفي الجامع الكبري دعوى نكاح امرأة واودعت تلك المرأة انه تزوج

اغتصابها ومن في نكاحه الآن والزواج منك عند احيائه يرجح كونه القياس بقوله نكاح الحاضر اذا كانت حيا
عائنة ولا يفتن في البينة للمرأة وعند ما استحسننا في البستان حتى يحضر الغائبة فان خربت وانكرت حتى
الحاضر فبينة الزوج وان ادعت وافلت البينة فبينة النكاح وبطلت بينة الزوج ولو اقامت الحاضرة البينة
على ان الزواج نكاح الغائبة على هذا الخلاف ولو لم تبق البينة على نكاح الاخت لكانت البينة على نكاح امها وابنتها
قبلها ولم يثبت وحدها هذا ومسئلة الاخت سواء ولو اقامت البينة على الدخول بها وابنتها او معها او قبلها او انظر
الى جهاتهم او على ان الزواج بذلك وفي بنة وبين الحاضرة ولم يثبت نكاح الغائبة قبلت البينة على نكاح الغائبة لا على
نكاحها وليس على ان الشهادة بالنسب والمهر جائز وهو مختار في الاسلام على الزوجين واختيار القاضي لا يجوز في السنة
عن محمد بن رجل اقام البينة على امراته انها امراته واقامت هذه المرأة البينة على رجل اخر انها امراته والرجل يحسد البينة
بينة الزوج اما في المسئلة الاولى لو اقامت البينة على الزوج نكاح بنت الحاضرة وفي بنة وبين الحاضرة ولا يصدق على نكاح
البنت حتى يحضر لانه لا يثبت عقد الغائبة لكن ثبت لفرادى بجملة الصائم وفي الفتاوى رجل تزوج امراته بشهادة شاة
ومات الشاهد وانكرت المرأة النكاح ليس للزوج ان يجاهرها عند ما يجاهرها ان حلفت برئت وان
نكحت بقضى مالك بن النضر في البينة التي هي الفتوى على قولها في الفتاوى امراته ادعت على رجل انه تزوجها وانكر
الرجل يخلف بالله ما بي زوجة لان كانت بي زوجة لي فوطئ رجل نعم ان خنته تكلم بكذب بمنزلة
عليه والزواج منك القول فله رجل تزوج ابنة البالغة ثم ادعى ان البنت لم يجر النكاح لا يسمع هذا القول
وكذا تزوج ابنة البالغة ثم قال الاب بعد موت الابن النكاح كان بغير اذن الابن ومات من غير اجازة
وادعت امراته الابن الاجازة لا يسمع دعوى الاب في المحبة لو كان النكاح بغير اجازة قال الابن ان الابن
بغير اجازة وقال للمرأة بعد الاجازة القول قول الاب والبينة بينة المرأة وجعل تزوج بنته البالغة و
يعلم رضاها حتى مات الزوج فقالت زوجتي منه الى باري وانكرت ومروية الزوج الاجازة القول قوله
ومروية الزوج ولا امر لها رجل ادى على امراته النكاح فانكرت وحلفت لا يجزئ له تزوجها منها وادعى سواها
ولو كانت هي المدعية وانكر الزوج وحلفت لا يجزئ له تزوجها بآخر بكن زوجها وليها فقالت بعد سنة اني
لا ارضى هذا بالنكاح حين بلغني الخبر القول قولها وادى القاضي للحفظ لو قالت بلغني الخبر يوم كذا
ووقت كذا فرددت وقال الزوج لا بل كنت القول قول الزوج ولو اقام الزوج او الاب البينة على الاجازة طلالة على البينة
اوله وهو مع الحاكم الكبر في باب الرجعة القول قولها والبينة بنتها ولو كانت المنكحة صغيرة اقام وصيتها البينة على
اجازة الزوج فبطل ان يكون للوصي ولاية النكاح الصغير ولكن يثبت من قبض المهر لو كان عندها فم في المسئلة الاولى
ولم يسموا انها الردى بالغة اقبل قولها اني ردوت وكذا لو لم يكن عندها فم لكن دخل بها زوجها ثم ادعت بعد الدخول

انما هو ان الكحل حين تزوجها الاربع بالثقة وقلت لم ينفذ على ذلك فلا يصح انما لا يقبل وان ذكر الفضا
 قبل لسانه الفضاوى رة باب المبالاة في الاربع لم ينفذت واختلنا في الولي صغير والرد باطل وقالت بالثقة
 ان كانت في رة الفضاوى فما قاله رة بنت سبع سنين مراقة واما المدة الزوج البينة ان ولها ما في حيا وهي صغير وان
 في البينة ان تزوجها وهي بالثقة بغير رضاها فحينها اولى وكذا في الاربع لم يلزم الاطلاق فقالا بالثقة وقت التبع والبيع عني
 قال الاب البينة في الرجل صغير والبيع جائز في القول قوله الولد رة الاجناس من رجل تزوج امرأة كان لها زوج طلقها
 بعد الدخول بما قال في الاربع الثاني تزوجك قبل انقضاء العدة وقالت المرأة كت استقبلت بعد الاطلاق سقطت البينة
 خلفه القول في الاربع وبغير رضاها وان بدأت في فمناك كت استقبلت بعد الاطلاق وقال في الاربع بعد ذلك كت في
 العدة القول فيها وبغير رضاها فحينها المدة في الجماع الكبر من اطلاق الطلاق واختلنا في الاربع الشكاح كان
 بالمشهور وقالت بغير البينة واداة العدة او خال في احوالها كانت محبسة او ما اخذت من الرضاغة القول في الاربع وبغير رضاها
 بالمشكاح فيها كالنائب بالبينة رة العدة وان زوجي وانا صبيته وقالت بالثقة القول فيها لانهما اختلفا في وجود العدة وان
 فني الكحل عندا ينفذت على يوسف في بيع المرأة لتمام معة وان دفع بها مائة واربعمائة وان كانت مائة
 وقال محمود في اسمها لتمام معة لان زوجي عن هذا القول قبل من الاربع فينفذ على المائة والا فلا يصح رجل
 المشهور عند انقضاء الشكاح في بغير المرأة فاحل الارواح لتمام الشكاح في بغير زوجها في العدة وانا في العدة واداة الزوج
 بزوجا بعد انقضاء العدة القول في الاربع لكن ليس بها القلم معة وان دفع بها مائة اعلت انها في العدة وكان على الباب
 بان ادعى الزوج لانه الشكاح بغير شهادة وعوها من ذي الصحة والكرت ما قال في الاربع بغير رضاها وعليه انما انفذ المهر ليس بغير رضاها
 قبل الدخول كما بعد الدخول في الاجناس في جميع القول في اربع الا ان زوجا ادعى بكاح امرأة تسمى بكونت امرأة
 طلقني وانقضت عدي تزوجت بهذا النكاح في بغير البينة لولا ان في معة التي سقطت فيها فوقع المهر على الاستحجام
 منه مما اجل للثاني من غير عقد بعد العدة ولا يجب العدة ولا يصح الحكم بالثبوت للشكاح من غير اقرار في الاختلاف لان رجل
 بنته وسلم الى الزوج فانت البنت فلا يصح الايمان ما دفع اليها من المهر لم ينفذ لانها ما دفع اليها من المهر لم ينفذ لانها
 قول الزوج وعلى الاب البينة وبسبب ان ابنة شري الاب الجاهل منها ثم البنت بغير من الغنى في الفضاوى وقال القاضي الامام
 على السعد القول في الاربع هو الملاك وبه كان يفتي الامام خلى وعليه في القول في الامام وانما هي في المدة معة
 والمهر ما ماتت فزوج المرأة البينة بغير ايمان على المهر فزوجت ثم طلقها في معة البينة تزوجت والمهر المدة
 هدية ان ذكر الزوج البينة ولم ينفذها له ويظهر لان زوج البينة وان لم يذكر لولا ان اختلفا في الاربع وفيه ايضا رجل
 اتفق على معة البينة على طلع تزوجها اذا انقضت عدها البان ان تزوج ان شرط في الانقضاء في الزوج ان زوج عليها بان اتفق
 تزوج نفسها لم لا كثر الصلة بالبينة والصحة في الاربع لم ينفذت نفسها وان لم ينفذ لكن اتفق على هذا الحكم اختلف الشكاح

فيه ولا يصح له الا بوجع كذا قال الصدوق الشهيد وكان الشيخ الاستاذ للدين الاصح ان يزوج عليها زوجة له المهرية
رثوة وهكذا اختار في المحيط وهذا اذا وقع الدوام اليها لينفق على نفسها اما اذا اكلت معه الا بوجع عليها بشئ وكذا قال الرجل
العملية في كره حتى انفق حنك كذا وكذا ثم الى الحنف في المشايخ ولو عمل في كره رجل على طبع ان يزوج بزوجته فلم يزوج بوجع
باجر المشروط الزوج اول اذا علم به بغير هذا العرف قال لا الاستاذ داخل طيب الدين لا يزوج لان الشافعي اما يتوهم عند
ولم يوجد في جميع النوازل رجل خطيب امرأة وهي بنت مبيع اخوها فلو ان بينهما حق ببيع الزوجان فزوج بوجع
بما وقع من الدوام لانها مشيئة الفصل الخامس فيما يكون اقربا بالسكاح وفيما لا يكون والمحيط قال محمد بن قنبر
الاصل اذا كانت المرأة طلق هذا اقرار بالسكاح وكذا لو قالت خلعتني بالفسخ وكذا ان قلت طلقني اسن بالفسخ فزوج
الاقرار المرأة اخلفتني معي على اقرار مني انك زوجي وكذا لو قالت طلقني فقال لها امرى بك او اخذت اقرار مني بالسكاح
ولو قال الرجل اقرار لا اقر بك الا يكون اقربا بالسكاح بخلاف قوله انا منك قوله انت على حرام انت مني بان امرى بك
اختار في عدم الا يكون اقربا بالسكاح الا اذا خرج جوابا لها طلقني لما طلقك فاقربا بالسكاح وكذا لو قال طلقك
اسن اذا قال المرأة حر هذا اني منك فقلت نعم وقال حر الرجل ذلك فقال نعم فاقربا بالسكاح ولو كان مكان المرأة اسنة
لا يكون اقربا بالسكاح للنفق ابراهيم بن محمد امرأة قالت رجل انا اراك فقلت انت طالق فذا اقرار بالسكاح قاله الاعراب
هذا بخلاف ما قالها ابتداء انت طالق لا يكون اقربا ولو قالت انا اراك فذا اسنة بامارة انت طالق لا يكون اقربا ولو
لوقاها امرى فانت طالق امرأة قالت للفاخر في بني هاشم هذا لا يكون هذا اقرار بالسكاح والنفق قال هشام سالت
محمد بن ابي الحسن اخبرني احمد بن عاصم ولا اخبرني حديثي فقال رجل تزوجت فقلت بعد حديثي فاجب ان ابا يوسف قال فقلت
امرأة لا تزوجكم بها اولاً قال محمد وهو كذا قال لا يزوج الا من وصل بين كل اسب فاجعل حديثي امرأة وارزقني وبين فقلت
وكذا لو ان امرأة قالت تزوجت ابا موسى بعد ما تزوجت ابا حفص وادعى الرجلان تزوجا في امرأة ابى موسى عند
ابى يوسف ولا تصدق عليه وقال محمد تصدق عليه فان سلمها الفاخر في بني هاشم فقال تزوجت ابا موسى بعد ما تزوجت
ابا حفص في امرأة ابو حفص اذا كان جوابا للسؤال اسبنا واذكر الاستحقاق في النفقة فحين هذه المسئلة اذا اذليت
عند من هذا بعد ما تبين منك فموسى الزوج الفصل السادس عشر في الزوط والمحيط بالسكاح والمحيط حيار
الاجازة ثبتت السكاح كما ثبتت العهود حيار الروية وحيار الزوط لا يثبت السكاح ولا يثبت السكاح عند با وجار العيب
لا يثبت للزوج عند ذلك لا يثبت للمرأة عند اجنبية وابى من سنفه وعند محمد حيار الحيار في المحزون والمجذام والرجل
اذا كان حاله الاضيق اليام معه واذا شرط احد ما لصاحبه السلامة عن العي والشلل ولا زمانة فوجد حيار ذلك او شرط
احد ما على صاحبه الجواز او شرط الزوج عليها صفة البكارة فوجد حيار في ذلك لا يثبت الحيار في النفقة ابى من سنفه
عن محمد اذا قال الرجل العير من زوجتي فلا تتركها ان رضيت وقيل في السكاح حيار والشرط باطل وكذا لو قال

باعتدلت على ذلك هذا الذي روي فلان روي رجلا من جنسها قال الحاكم ابو الفضل ما روي اذا بين وقت الرضا حتى يكون معنى
جاء الشرط وروى ان تزوجك اليوم على ان لك الشبهة اليوم الى الليل فانكاح جائز والشرط باطل كالخيار تزويج
على ان اباه بالخيار صح النكاح والخيار باطل وروى قالت تزوجت نفسي منك ان روي اليه يصح لانه علق النكاح بالخيار
وهو الاول وقع في الحال وروى ان تزوجك على ان امرت بذلك بعد ان تزوجك شهر والنكاح جائز ولم يهد
شهر من ذلك تزوجها فان تزوجها فان اخذت من جهتي يوم من الشهر بطل خيارها في ذلك الشرع ابن يوسف بطل
رجل تزوج امرأة على ان ياتي بعبد لها الا ان لها من مثلها والجامع الصغير يزوج امته رجل على ان كل واحد من
جانب النكاح والشرط لا يملك الشرط يمكن الا لا يترقب في كل الشرط مفيدة وافعال التعلق برجل في المرأة
ان تزوجك على ان تفضي عيولك هذا فاجابته النكاح فانكاح جائز بغير ولا شيء ومن العبد الفصل السابع
في النكاح الكتاب والاربع العاقب فلا يجره اذ كتب اليها بغيرها وكتب نفسها منه كان صحيح الاصل وذلك الكتاب
من العاقب بمنزلة الخطاب من الحاضر الا ان الكتاب من العاقب مع الخطاب من الحاضر فانه من وجه فان الحاضر اقل خطبا
فلم يجره مجلس الخطاب واجابة مجلس آخر لا يصح النكاح ولذا يلحق الكتاب فقرات الكتاب ولم يزوج نفسها منه
في ذلك المجلس وانما روي نفسها منه في مجلس آخر بين يدي الشهود وقد سمع الشهود ذلك في كتابه في النكاح وروى
بغيرها الكتاب فصار زوجت نفسي فلان وكان ذلك بحضور الشهود لا يفتقد النكاح وان بلغه الخبر بغيره لم يجره عند
الحنيفة رحمه الله تعالى لان سمع الشهود كلام المتعاقدين شرط انعقاد النكاح والشهود وان سمعوا كلام البعير
كلام الزوج ووقرات الكتاب على الشهود او قالت ان فلا يكتب له بخطبي فاشهدوا اني قد زوجت نفسي منك النكاح
لكن اجابته الزوج بالكتاب بخبرها وقال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا عليه لا يصح قول الحنفية ومحمد رحمه الله حتى
عليهم الكتاب او يعلم ما في الكتاب خلافا لابن يوسف وغيره الخلاف يظهر فيما اذا وجد الزوج الكتاب فشهد وان هذا
كتاب الى فلانة ولم يشهدوا على الكتاب قبل الشهادة عند ما لا يفتق النكاح ومن كتب كتابا الى امرأة بالنكاح ان تزوجك
ينبغي ان يشهد شاهدين على كتابه فيقرأ عليها ما كتب في كتابه اليها اني تزوجك على كذا ويختم الكتاب ويكتب العتوان
ويشهد بها ايضاً على الختم والعنوان انه ختم وعنوانه ثم يبعثه فاذا وصل الكتاب اليها وشهد شاهدان ان
هذا كتاب فلان وختم وعنوانه وان في بطنه ذكر كتابها حتى يظهر انه كتابه ثم ان للكتوب اليها من الشهود
وقرأ عليهم الكتاب ثم تزوج نفسها من الكتاب فحجها بالانفاق وان كتب الكتاب ولم يشهد على ما في بطنه لكن اشهد
خاتمه وعنوانه ولم يعلم الشهود ما في بطنه لا قبل الشهادة ولا يحجها ان تزوج نفسها من الكتاب خلافا لابن يوسف
كما في كتاب الفاضل في النكاح ولذا ارسل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الى العبد الصغير والكبير والعبد والفاقد في ذلك
لا ان الرسالة تبليغ عبارة المرسل قال محمد بن لو كتب رجل الى رجل بغير عتوان بالان فقال بعتك كان جائزا قال شيخ

هذا لا يصح لان الحاضر لا يصح عبدك بكذا فقال بعث لايتم البيع ما لم يبل قبلت فلا قبل من زيادة شيء وذلك
 ان يكتب فذا شئت عبدك بكذا فبقي فاذ قال لا اقر بعثت بيم البيع وذكر اسم الامنة الشخصى فاذا كان محمد بن
 صحيح قال الحاضر يعني يكون اسما معاد ومن الغائب ذاك بكون احد شرطى العقد معاد فاذا انضم اليه
 الشطر الثاني بشرط العقد في السكاح هل يتوقف على ما في المجلس ^{الذي فيه} الفصل الثاني عشر في الخط والاباحة
 قال رحمه الله الفصل مشتمل على خمسة اجزاء الاولى العبد بين النسوة الثاني في مسائل العنين الثالث في النكاح
 الرابع في حصوة الرجل مع امرة الخامس في خروج المرأة من البيت والافضية اذا كان للرجل امرأتان حران مسلمتان
 امرأه اهل الكفاية احدهما من اهل الكفاية والآخرى مسلمة يقيم عند كل واحد منها يوما ويلايه وانما ثلثا ثلثا ولا
 عند احدهما اكثر الا باذن الاخرى والارضية والصحيحة سواء ولو كانت احدهما محرمة مسلمة او ذمية ولا اخرى امية
 او مكاتبه او مدبرة اولم ولد جعل المحرم يومين وليلتين ولا مدة يوم او ليلة الا يرى ان عدته على النصف من
 عد المحرم فكذلك القسم بين الصغير والكبير سواء والعبد كالحرة هذا ولو تزوج امرأتين على النكاح يقيم عند كل
 اكثر واعطى لزوجها الا يجعل على نفسها جلا على ان يزيد في نفسها ارحط من المهر الذي يزوجها الشرط والجعل
 باطل ولها ان يرجع في الهاء والجوذة والعاقلة سواء والنسوة في الوطى ليس بالزنى في ظاهر الرواية بل في البتة
 سائر ارجع مع احكامه فخاصة البواقي وطعن حصته بمقابلة السفر لا يقضى له بذلك ولو اراد ان يسافر
 ببعض نسائه يفرع بينهما وذلك ان كان للرجل امرأة واحدة وهو يصوم بالهنا ويقيم بالليل فاستعدت عليه امرأة
 يوروان ثبت عند ما ويرى جها اجملا ولم يدر وعن الحسن عن ابي حنيفة رجع لها ليل من اربع ليل الكمل
 في الافضية بل في مسائل العنين قال في الفتاوى للمرأة اذا وجدت زوجها عينا فاوقت انه لا يصح لها
 ان كانت عالة بذلك وقت النكاح لا يملكها وان لم يكن عالة ثم علمت ان شاءت قامت معه ولما كانت عالة الى ان
 ولا يكون النكاح الا بعد سلطان حتى يرضى وان لم يرضى النكاح من وقت الختم ثم ضاها ليلقام مع عبد السلطان
 او غيره يفسطحها واختيارها الا يكون الا بعد السلطان وجارها لا يبطى السكرت والقام معه وكذا في
 المحرم حتى رفعت الى الفاضل يوم خمسة من يوم الحضي من قربة بالاهلة في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عن
 ابي حنيفة رجع سنة شمسية بالايم وعمل الفتوى وهي تزيد على القرية باحد عشر يوما ونكاح الاصل لا تمام
 السر حتى قال جرحها الفاضل فان اقامت زوجها او قامت من مجلسها او اقامها اعوان الفاضل وقام الفاضل قبل
 ان يختار شيئا يعل جبارها وان اقامت القرية ثم الفاضل رجع بان يطلها فان افرق الفاضل بينهما وكانت
 تطليقة بائنة وخرج الشافعي ان اقامت نفسها السنة في ظاهر الرواية واختار الامام الشافعي رجع رواية الحسن عن
 ابي حنيفة رجع في الفتاوى جعل خيار الخوف حتى قال يفرق على المجلس في الجوى لا يجلد ولكن يخير في الحال ان كانت

النكاح
 سنة
 شمسية

عالمه اعيانها وادها وجامع الصغير ان كان الزوج لا يصل اليها من الكبر والمرض من منزلة الفتنة وهذا اذا كان
الزوج بالغاً فان كان صغيراً فالجهر ينظر البلوغ وان كان بالغاً لكنه مجنون عيب لا ينظر الا فاته و
يقبل حلال من زوج النكاح مع زوجة كانت للزوجة صفة زوجها اوها في الجامع في كتاب النكاح في الباب السادس
القاضي لا يفرق بينهما وينظر بلوغها لا انما عصى برضاها ولا بد من عينا اشتراطه ولو لم يثبت له اية جنة فاعلم
ولا ينظر بلوغ الصغير وكذا لو كان للصغير فصال فانما يستوفى الى ولا ينظر البين في الفتاوى في العنين اذ امر في السنة
بوجوبه مقدار رزقه ثم لا يزوج وعلمه الفتوى في الموطع محمد بن ابي بكر ان كان اكثر من نصفه جعل له بدلا وان كان
اقل اجنس عليه وهذا بخلاف الامام حنيفة ما شهر رمضان هو اجنس فيكون حراما وقت الحصة لمحمد بن احمد الحرام ويجوز
الاغتصاب وكذا لو هرب وروج حبل اخر في المتفرقة مباشرة النكاح في السجدة مستحب النكاح بين العبدين جائز
وكره بعضهم الزنا قال الفقيه ابو الليث مروج وقد روي عن عايشة رضي الله عنها قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم
في شوال وخرجت في شوال والحمار اراه لا يدرى رجل له اربع نسوة والى جارية اراها بشري جارية اخرى فلازمه رجل
يجاز عليه الكفر رجل له امراه اراها تزوج امراه اخرى ان خاف ان لا يعده لا يسهه بالنسوة وان لم ينفج جاز وان لم
منها جاز في ترك احوالهم عليها اشري جارية من مملوكه ليعلم ان بطلانها في علم ان الاب وطيلها في
ترباها شيلا بطلانها الكلي في الفتاوى العنفي يجوز للفتاوى ان يبعث في الشفوي الذي ذهب لبطلان العقد اذا كان الزوج
بشهادة اهل بيتك والحنيفة ان ينقل ذلك على ما بين في كتاب القضاء وفي مسند القضاء على خلاف مذهبه وكذا لو كان
يقول فظلمت زوجها ثلثا ثم تزوجها من غير رجل وقضى القاضي بحسمه هذا النكاح وبطلان النكاح الاول وان لا يقع
البطلان اذ اختلفوا بمحمد بن ابي وهو في اللسان في قول الامام الاستاذي شيخ الاسلام زعمي ذلك فان محمد بن ابي
اذ تزوجها بغير ولي ثم طلقها ثلثا يكن له ان تزوجها ما وبعث بكره له ذلك على ما ذكرنا في موضعه ما لو بعث في الفتوى
حتى يعقد بينهما ثم يقضي بالصحة يجوز ان اخذ القاضي الكتاب والمكاتب اليه شيلا لا ينفذ القضاء وان لم يأخذ شيلا فنقد
قبل هل يظهر بهذا ان الوجه في النكاح الاول عام او فيه شبهة وان كان بينهما ولد هل فيه جنة قال الاقاليم والشيخ
الاستاذ ولا يجوز الرجوع الى الله الشفوي الا في العيين المضافة ما لو فعلوا وقضى بنقد ليس للرجل ان يمنع امراته
ان تترك نفسها وقطعها او يفرها بالامر الا بعد حاجتها اليها رجل له جارية بطلانها وافرغ عنها في وقتها وان
كانت الحارية غير محصنة فخرج ونهضوا اكثر من الرجل ان لا يرضى منه حتى يسهه من فيه وان كان محصنة فلا يسهه
ولا يستعد على الزنا لانه قد تراءى في الفرج الخارج ويظن انه لا يدخل ويدخل المستلثان في طلاق المأثر الحارية
هربت من مولاهم وجدها فوطئها وعزل عنها ثم ولدت بعد سنة اشهر ما قال الا ان كانت الحارية ذمتهم
فالمخ في سعة من معها ذلك كانت الحارية عفيفة لا ينفق لها لان يسهها ويشهد انها لم ولد حتى لا يبلغ بعد موت هذا

[illegible]

بنت الابن صلحها فلما اكل اذ اطمعها بالانفرد وعلمه السنوي ملكا اذ اطمعها فلم يمنع وكذا اذا امتنعت حتى يسبق في المهر لما اذا
امتنعت ولم يبق لها عليه من الاجب ^{منه} لا تنقذ للصغير التي لا تجتمع سوا كان في بيت الزوج او بنت الابن فان
كانت لا تصلح للجماع وتصلح للنفقة اختلف للشافعي فيه وهذا بخلاف المالك فان تنقذ ^{للملك} فان اختلفت بالانفرد
والكبر في نزع الطهارة والتناوي الصغرى لو كانت بنت تسع سنين يجب ولو كانت بنت خمس سنين لا يجب في ذلك
والسبع والاثماني اختلف للشافعي والاضحية ابو الصنفين التي لا تنقذ لها اذ اطلب من القاضي فخر النفقة على الزوج طهر
الزوج ان ذلك عليه ففرض لها النفقة لا يجب في الفرض اطر ولو كان الزوج صغيرا او مريضا لا يطبق يجب ولا يجوز ^{الصغير} ذات
بالنفقة الا اذا ضمن كافي المهر ولو كانت المرأة مريضة ومعهما زوجا او اقل من الزوجين عتبت الاضحية ولو كانت محرمة
او رتقا او في آفة تجتنب للجامع سوا احابها هذه العوارض بعد ما انتقلت الى الزوج ارض ذلك فيها الا ان تكن مانعة نفسها
وهذا جواب ظاهر الرواية وعن ابي يوسف لا تنقذ للرتقا والمرضة التي لا يمكن وطئها قبل ان ينقلها الزوج الى بيت نفسه وان ^{انتقلت}
الى بيت الزوج من غير رضا الزوج برده الى الزوج الى اهلها لا اذ اقلها الزوج الى بيتهم علم بذلك ليرد ماله الى اهلها ^{النفقة}
وبرو الصغير اذ لم تصلح للاستيناس في الرتقا مثل قول ابي يوسف ولو كانت مجنونة او ذهبت الخ لكان
زوجها معها يجب نفقة الفرض يعني ثمة الطعام في المحرور وان هرب بها زوجها او هربا لاجل لم يكن معها زوجا او جلا الزوج
يجب وكل من كان كاهما قاسدا او طغيا يشبهه لا تنقذ لها الاجماع وان في الصحيح بينه وبينه يستحق النفقة والعوارض ^{النفقة}
النفقة فقتل اشهر ولم يوطئ شيئا حتى مات سقطت النفقة ولو عجلت نفقة ستة اشهر مات لم يستره الزوج شيئا من ذلك
كافي الرجوع في السنة ينقطع بالمرت وهذا قول الجعفي وابي يوسف وعند محمد يترك حصتها حتى ويستره ولا يوطئ
كالرجوع لها نفقة قبل ان يزوجها لزوجها فان قبل ان يزوجها ولو اوطأها اب الزوج مائة يوم للنفقة ولو
هلكت بغيره لم يستره بالجماع والسنوي على قول ابي يوسف ذكر في التناوي وزوج المرأة في ذمة الزوج ثم لم يوطئ
ينقل الى ذمة غيره لها ذلك وزوج رجل المرأة في ذمة بيتهم ارادوا الزوج ان ينقل الى ذمة ذلك اذا كان ما دون السفر
النفقة المستدانة هل يسقط بالزوج غير وبيان قال في شرح الجامع الصغير الامام ابو الدرداء في الحديث يسقط عند الخلاف
للشافعي ولو اختلفا فيها من من الذي من وقت القضاء الغل في قول الزوج واليعة بينهما هذا وما تقدم في الاصل وهو
النفقة للفرضية بالطلاق حتى يحل عن القاضي الامام ابو علي القسبي لا يسقط هذه في الجاهل ذكر الاختلاف في ابي يوسف وعبد بن
والمعتد اذ لم تأخذ النفقة حتى انقضت عدتها سقطت نفقتها هذا اذا لم يفرقة ذكر الصمد الشيباني في التناوي ^{الصغرى}
عن غير ذلك لا يملك في ان قال المختار عند ذمة لا يسقط المعتد اذ لم تزل بيت الزوج يخرج زنا ما لم يكن زنا كانت ناشرة
او كذلك لو كان المهر للمرأة ومنعت الزوج من الدخول الا اذا سألته ان يتزوجها لا يملك في ذمة اب المهر اذا اطلق الرجل امرأته
فانها النفقة والمسكن فعندنا رجعا كان الطلاق اربا لم يوطئ الثاني رجوعه للمهر ولو كانت حاملها ما اذا كانت

غير حامل ولا زوج وعن الصغين ثلثة أشهر اذا كانت راحة ثبت لها النفقة مما لم يظفر في رزقها ولا نفقة للموتى عنها
زوجها وقد اختلف الساج في اذ كانت حامل قال بعضهم نفقة في جميع المراحل وبعضهم لا نفقة لها في المراحل وهو الصحيح
في المحيط القول قولها في انقضاء العدة فان قام الزوج بنية على اقرارها بانقضاء العدة برى من النفقة وان ادعت حبل
انفق عليها ما بينهما وبين سنتين من مذنب طلقها ما اذا مضت سناتك ولم تلد انقطعت نفقة قاله هذا مرجح فاطمة لا
وطلبت النفقة لذلك ولا بلغت الى قول الزوج انك اوعيت الحبل وينبغي عدها بانك جفت وبرد حبلها احد الاباء رضى
ثلثة اشهر في خرج النافق باب النفقة في الطلاق والفرقة والزوجة كل امرأة لها النفقة يوم طلقت ثم صارت لاحال النفقة
لها ان تعود وتطلب النفقة وكل من عتقها فلا نفقة لها البتة ان الامة اذا ولها مولى لها معها بيتا ثم اخرجها من بيته
نفقة فان علوت عما كان لم يكن لها ثم رجع بها بعد الطلاق فلا نفقة لها عند المذمة محلا في الزيادة ومعها في الفرقة في
الزوجة الطاهرة على هذا التفسير لكن اذا ردت بعد الطلاق ونكحت بدار الحرب ثم عادت لم يعد النفقة لسبب حالها فان
طالوت ابن زوجها بعد الطلاق لم يسقط نفقتها بخلاف الزوجة التي ما عصى وعلى الرجل المولى ان الفرقة كانت ولغة فلم
يحدث شيئا فانما اذا ردت فقد حدثت شيئا لانها تحبس الاجتيل على الاسلام ولو كانت ناشرة عند الطلاق فلها ان تنفق
الى بتر زوجها واخذ النفقة وهذا بخلاف الاصل الذي ذكرنا صرحه قال في المحيط ثم صارت واقعة ومكان المرأة اذا مات
ناشر ثم سار الزوج فماتت المرأة الى منزل الزوج الذي ليس كان بها وانما خرج من مكان يكون ناشرة فيا سئل عن
والاصول الفرقة متى كانت من جهة الزوج فلها النفقة وان كانت من جهة المرأة ان كانت بمحيط النفقة وان كانت بمعية
لا نفقة لها وان كانت بمعى من جهة غيرهما فلها النفقة للمذمة النفقة والسكنى والباسنة بالمخلع والايلاء وصدقة الزوج
وبجامعة الزوج اما ينقض النفقة وكذا المرأة العنين اذا عانت الفرقة وكذا المولى والمدين اذا عتقا وبما عده زوج ووليا
لها بيتا ولحقا بالفرقة وكذا الصغين اذا ركت فاختارت نفسها وكذا الفرقة بعد الكفاءة بعد الدخول الى المرأة اذا ردت
او طواعت ابن الزوج فلا نفقة لها وان جامعها ابن الزوج مكره فلها النفقة ولو خالفها على الحيوة السكنى على المرأة
على المرأة وجعل عاير فخرج امراته بائنا ودخلها الثاني فخصم الزوج في رزقها وبين اثبات النفقة على الزوج الاول حتى
تتفق عن الثاني ولو طلقها عن الثاني لم ينفقة العدة على الزوج الاول والثاني وانما العدة اذا انفقت عن الثاني
حيث ولو زوجت للعدن ودخل بها رزقها لم ينفقة العدة على الزوج هكذا ذكر في الاقضية والفتاوى على قول الجمهور
النفقة على الزوج الاول هكذا ذكر في المحيط ولا يرد الا ان زوجت بغير العدة فاما اذا خرجت فلا يسقط النفقة النفقة
لا يصير بين الاب والنفقة او الرزق فلو دفع الفاقه نفقة المعسر ثم ايسر فافضة فغلبت نفقة المورس ولو صلح على اكثر
من النفقة والسكنى والعدان قد ما يتعاين الناس في مشك جازن ان كان قد ما لا يتعاين الناس فيه فالزيادة مردودة
في النفقة مثلها ولا يبطل الفضا فانه قالوا ان الفاضل فرض لها النفقة والتبرع حال ثم خصه بسقط الزيادة وهذا

بدلها ان لا يبطل النقص وبطل الزيادة وفي الحاشية اذا فرض بالاقبال المبرم ارضى الطعام فدلها ان نقاها
بالزيادة وفي الاصل اذا صلحت المراه ورجع على نفقة لا يكتفي بها ان يرجع من ذلك وتطلب بقدر الكتابة واذا
فرض على الزوج زيادة لا ان يمنع وفي الاقضية ان كان الصلح قبل ان يفرق بينهما بمضي المدة او بقضاء او رضا
وصلح تقديره كالمطعمات وما اشبه ذلك يكون تقديره الامعاء حتى يجوز الزيادة عليه اذا غلظ السعر
ولا يكتفي بها والنقص اذا فرض السعر وان كان مما لا يصلح تقديره كالعبد ونحوه يكون معاوضة ولا يتراد
عليه ولا ينقص هذا قبل القضاء وان كان بعد القضاء او الرضا لكن قبل مضي المدة ان كان الصلح بائنا
ان يجعل تقديره بالنفقة بل وفي القاض عليه كل سنة ثلثة دراهم قبل مضي الشهر اصلها على ثلثة محاشير
كان الثاني تقدير الامعاء وضو يكون الثاني استعماله لا ذلك كان لا يصلح تقديره حتى ان اصلها على
شيء من المكسرات والموزون من الطعام بغير عينة فلا ينفق في المجلس بطاير بعد مضي المدة وان كان شيئا بعينه
كالعبد ونحوه لا يبطل طرأ قبل القضاء وان كان بعد مضي المدة وبعد النقص اصلها على ما ذكره سوى ما كان يصلح
تقديره الا لا يفرق بين ما يفرق الصلح بالطلاق فرضها القاض المكسرات لستة اشهر فترقت قبل مضي ستة اشهر
ان ليست لباستلزامها ان ذلك لم يكن فخذها المكسرات لان من خطا في التقدير وان غرت جزوا سها
لا يفرق في المدة من خطا ولو رقت المكسرات او هلكت النفقة لا يفرق لها اخرى ولا يلبس حتى مضت ستة
اشهر يفرق لها اخرى بخلاف الحرام في الاقضية والحيط فان لم يلبس معها اخرى لم يستعمل معها اخرى
لا يفرق ولو فرضها دراهم وبقي منها شيء يفرق في الحرام لا يفرق في اعيانها ان كانا في عقد فاقام النفقة
لا نفقة لها وكذا اذا لم يكن الزوج النكاح والنفقة ولو صلحت من نفقة المدة على دراهم سها ما ان كانت
العد ببالشهور جاز وان كانت بالمحجر لا وقال بعض المشايخ يجوز في الوجهين وفي الثاني وايضا المراه ابرأت
زوجها من النفقة ان لم تكن مفروضة اليه وان فرض القاض مع الابرا عن نفقة شهر وكذا لو قالت ابرأتك عن نفقة
سنة لا يبرأ الا عن نفقة الشهر الا في آخر كل شهر بكذا ثم ابرأه عن الاجر مع غير الشهر الا في ابرأت عما مضى
مع وفي الفتاوى الصغرى المراه اذا طلبت من القاض فرض النفقة على العائلة كان له مال حاضر ولم يعلم القاض بالنكاح يبرأ
النفقة ولا يخذلها كذا لا بعد علمها انه لم يعط نفقة ما وان لم يكن له مال حاضر لا يفرق بطريق الاستدانة عند علمها
الثلاثة وعند زفر يفرق ولو كان له مال حاضر ولم يعلم القاض بالنكاح فاقامت له المينة على النكاح لا يقبل عند المحققين
وعند الجمهور لا يقبل يفرق من النفقة وان لم يفرق النكاح فلا يحرم وان كان يفرق النفقة اليوم القضاء انما يفرق من لانه
يجتهد مخالفته في ما خافه ابرأ من الحاجة الناس اليه ولا يفرق الحاجة الى اقامة المينة ان الزوج لم يخلف النفقة
وعلى هذا فاقامت المينة على الموضع والمدين الجاحدين وان كان للموضع او للمدين مفر بالمال والوجه لمر القاض

بأورثتها من ذلك بخلافه من آخر هذا إذا كانت الودعة مرام أو ما يترأسه ميلا أو موزنا لما في المرفوض
 والفاضل لا يبرأ بهما عند الكل فلو أنقذ المودع أو المدين بالمال المرفوض من الفاضل يضمن ولا يبرأ ولكن لا يرجع
 على من أنقذ عليه قال الإمام الرضا في الثقة ويضمن عليها من عند المودع والعبد في الفداء لهارة قالت ان
 رزقي بذلك فيجب عني وطلب كفايا بالثقة قال أبو حنيفة ليس لها ذلك وقال أبو يوسف أخذ كفايا بالثقة
 بشرط واحد استحسنه نافع عليه الفتوى ولعله علم انه يملك في السفر أكثر من غيره وأخذ الكفايا أكثر من غيره عند أبي يوسف
 وعمر أبي يوسف انه لو كان ينفقها ما عاشت وبقي الثقة بينهما صحيح وقال أبو حنيفة يرجع على من لم ينفقها
 لها ثقة سنة جاز وان لم يكن واجبة فلو طلبها زوجها طلاقا وجبها أو بئنا ونؤخذ في كل ثقة بالثقة عند
 كل شهر لان المدعي من أحكام النكاح الا في حال النكاح لو كان ماسدا لا يرجع الثقة ههنا في الفتوى وما تقدم في الثقة
 الامام الرضا في التفرق بالثقة لكن يابا رزجة بالاستدانة فلو استدان قبل الزوج لا يرجع على الزوج بخلاف
 الزوج في نفقته الفاضل بالتفرق بالثقة بنفذه كان الزوج حاضرا وان كان غائبا لا يقض في جميع الزمان قال
 ولو نفق بالثقة هل ينفذ بالثقة كتاب النفقة قال مشهور من مبرمج عن الثقة قال النفقة في الطعام والكسوة
 والسكنى وفي التبريد في بارد من النفقة اذا غاب الزوج واغترف المرأة رجلا في بديره ودية للزوج ايضا
 او دين درهم او دنانير او طعام او ثياب من جنس كسوتها وموتها بالامانة والزوجة او كان الحكم بصلح
 ذلك فرض لها في ذلك المال نفقة ما أخذ منها كفايا فان كانت الودعة والمدين من جنس آخر لم يقض وكما
 أبو حنيفة يرجع او لا يقول يقض على الغائب ولو طلب من الفاضل ان يسمع بينهما على النكاح ويقض الثقة على الغائب
 ويأمر بالاستدانة قال أبو يوسف لم يجبها الى ذلك وعندنا يرجع بحسبها فاذا حضر الزوج لمعاقبة البينة ونفذ الاستدانة
 وانما صار الى هذا التوصل الى الاستدانة قال في الايضاح وهو ضعيف لانه اذا قل بان القضاء على الغائب لا ينفذ
 قالوا بالاستدانة بناء على كيف ثبت ويقض الثقة في الودعة للزوجة والا لا والصغار والكبار والارث والامانة
 والمدين والدين من سواهم كالحمد وعزم والبيع في النفقة وضمان الصغار بالاجماع والخلاف في الفاضل ما على
 الجورس في الجورس في ثقة ذوي الرجاء قال محمد في النفقة البينة للعمة البالغة يجب على الابن الصغيرة والكلى عليه ولا
 على الام شئ هذا في الاصل وفي ثقتان الحضانة على الابن الثقة وعلى الام الثلث كالأرث وفي التبريد لا يجب على العبد
 ولو الصغير ولا على الوثيقة ولو المملوك ويأمر الزوج بالثقة مع لشد في الدين الا للوالدين والولود والزوجة والحضانة
 اربعين وكذا لا ينفذ في الغائب الا للولود والقضاة انما لما وجب على الغائب لا يجاب ببطلان حتى وان واحد من هؤلاء
 لو طهر بحسب حقه يأخذ من غيره واما اذا كان يدرك الفرض لا يأخذون ولا ينفذون في المرافعة الفاضل للولود
 والوالدين ذوي الارحام بالثقة نصت من سقطت قال محمد ذكر المدين ولم يدر والراوية اذا طال الدين اما اذا قصرت لا يسقط

[illegible]

للمرءة من قبلها ان المسلم العبد اذا كان له ايمان بموحد احد ما مسلم والاخر في ثقة عليها بالسورة وان كان
المرءة لا يجري من المسلم والكاذب وكذا لو كان لابن نصران او مسلم فالتقعة على الابن وكذا اذا كان للفقير ابنة ومولى
فالتقعة على الابنة وان كان يستويان في الميراث وفي تحضر العدة في اذ لم ينفق المولى على العبد والامة كسب وانفعا عليها
وان لم يكن لها كسب مجزئ المولى على البيع وفي الفتاوى رجل لا ينفق على عياله ان كان قاصر على الكسب لا ياكل من مال
مولاه بغير اذن نه وان كان عتقا ياكل من مال مولاه في طعامه ولباسه وصيدا الفناوى والعقد عبد له مال او مفعلا سقطت تقعة عن
المولى وينفق عليه من بيت المال في الهام لا يجبر على التقعة ولكن في عود بانه وفي الحرة طاعة للمولى ولم يجر المولى
على الاتفاق ولا يجبر على تقعة المكاتب واذا شهد شاهدان على رجل في دينه ايمان هذه الامة حرة قبل الفسخ
هذه الشهادة ادعت الامة او جحدت ويضمرها على يد عبد لا يفرض تقعة الامة ان طلبت على الذي كانت يد العبد
مبتدأ اذا كان من رجلين معا واحد مما فانفق الاخر بغير اذن الفسخ وبغير اذن صاحبه والفقير وانزع وكذا لو
ولللقطة اذا انفق على الوديعة واللقطة وكذا في الدار للسنة اذا استسقط فانفق احد ما في رهنه بغير اذن صاحبه
وبغير امر الفسخ من منطرح فان مات الاب وترك اولاد او صغار او زوجة تقعة كل واحد في نصيبه فيشرى الفسخ للصغير
ما يحتاج اليه وينصب له وصيا فان لم يكن له البديل فانفق الكبار على الصغار كما لو امته طين عمن في الحكم اما فيما بينهم
وبين الله تعالى فلا ضمان عليهم ونظير هذه كتاب الوديعة اذ ابيع للدين من غير استطلاع راي الفسخ في الفسخ
ضمن ذلك كان خيرا وقد كره النوادر لما اذا لم يكن في موضع يمكنه استطلاع راي الفسخ لا يضمن استسكانا وكذا لو مات
في رجلين كانا في سفر فانفق على احد ما فانفق الاخر على الاخر على من مال الفسخ عليه لا يضمن استسكانا وكذا لو مات
عجزه صاحبه من ماله وكذا العبد المادون في التجارة اذا اكل او اذ البلاء من لاهم فانفق في الطريق وعن محمد
بن الحسن انه مات واحد من ثلاثة فباع محمد كسبه وانفق في عجزه فقبل انه لم يوص الى احد فقل محمد والله يعلم
المفسد من المصلح اما في الحكم يضمن فلان الكبار انفقوا على الصغار ثم يقر بذلك واخرى بغير نصيبهم
ذلك ولو حلفوا على ذلك فقالوا انك ارجوت ان لا يكون عليهم شيء ونظير هذا الاخر في الوصي الدين على السب وقضاء
ولم يقر بذلك ولم يعرف الفسخ ولا الامة في الامة فيما فعل بذلك اذا كان له جواز في جواز دينه على الموضع مثل ذلك
الوديعة دين والموضع يعلم انه مات ولم ينفق دينه في بيع الموضع ان ينفق ذلك الدين بماله ولا يقر به وكذا اذا كان على رجلين
وعلى عمر ومثل ذلك للدين رجل اخر ومثل عمر ويدينه في عمر والم ينفق دينه في دينه وعمر وعمر عليه ولا
عجزه منه وكذلك اذا مات الرجل لم يهر للاحد ولا انحصار له مال ودينه عند رجل ليس للموضع ان ينفق
عليهم ويحجب من مال الميت وكذا اذا فعل رجلان لا يكون عليه شيء ان شاء الله تعالى ان لم يرد به الا الصلاح
في فتاوى الشيخ الامام في الدين فان فصل في الخصامة الحق للمناسر خصامة الصغير حال قيام النكاح

او بعد الوفاة الام فان ماتت الام او تزوجت بالام فان ماتت او تزوجت
 فالزحف لآب وام فان ماتت او تزوجت فالزحف لام فان ماتت او تزوجت فبنت الاخ لآب واب فان
 ماتت او تزوجت فبنت الاخ لام فان ماتت او تزوجت فبنت الاخ لآب واب فان ماتت او تزوجت فبنت الاخ لام
 والاخ لآب واب فان ماتت او تزوجت فبنت الاخ لآب واب فان ماتت او تزوجت فبنت الاخ لام
 والام اولى من الاخ لآب واب فان ماتت او تزوجت فبنت الاخ لآب واب فان ماتت او تزوجت فبنت الاخ لام
 للحالة الابن ثم للحالة الام ثم للحالة الابن ثم للحالة الام ثم للحالة الابن ثم للحالة الام
 والاصغر لآب وام والاولى للحصانة واهل الذمة في الحصانة بمنزلة اهل الاسلام ولا حق للمرنه وامانة بطل حق
 الحصانة لمزاحة النسوة بالترجيح اذا تزوجت بالاصغر فان تزوجت بذي رحم محرم من الصغير كالخبر اذا كان من زوجها
 الجدة في جيل الصغير والام اذا تزوجت بعم الصغير لا يطل عنها والنساء لا ينفق لهما حق الحصانة ما لم يستغن الصغير
 فان استغنى بان كان كل واحد من ولبس وحده وبشر وحده ونزولية ويستغنى وحده فالآب بالطلاق او في
 الجارية حتى يخرجه عن محله حتى يبلغ حد الشهوة ومن لا ولا لها من النساء لا ينفق لهما حق الحصانة بعد الاستغناء
 في الطلاق والجارية وبعد الاستغناء في الطلاق ويبلغ الجارية في العصبية اول مقدم الاقرب فالاقرب والاصغر لآب وام
 في حصانة الجارية ولذا اختلف للزوجان فلا يزوج ان الام تزوجت بزوج آخر وانكرت المراجعة كان القول قولها
 وان اقرت انها تزوجت بزوج آخر لكن ادعت ذلك الزوج طلقها وعاد معها في الحصانة فان لم تعين الزوج
 كان القول قولها وان عتبت الزوج لا يقبل في الطلاق ولو اختلف الزوجان في من الولد فقالت الام فولي
 ستة سنين وانا الحق ^{بما لا ينفق} يامسكه وقال الولد هو ابن سبع سنين وانا الحق به فان القاضي لا يعلق احد مما كان
 ينظر الى الصبي ان يراه يستغنى عن والده بان كان باكل وحده وبشر وحده ولبس وحده يدفعه الى الذي
 والاقلال ان القاضي لم يعجز عن الوقوف على ما يطل حق الام وهو الاستغناء ولا يخلع الرجل امرأته وله من ماله
 احدى عشرة سنة فضمها الام الى نفسها وانها يخرج من بيتها في كل وقت ويرك البيت ضائعة كان لكلا
 ان ياخذ البنت لان للام والابية تحل الجارية اذا بلغت حد الشهوة والاعتماد على هذه الرواية نفس الزمان
 واذا بلغت احدى عشرة سنة فقد بلغت حد الشهوة في قولهم صنفين لآب واب محرم ومهره امرأتان تزوجا
 بالحقايقا ونفع الولد عن الام ولا ينافي ذلك ونطالب الاب بالامور نفقة الولد لاختلافه فيه والصحيح ان الام
 اما ان تمسك الولد بغير جوارحها ان تدفع الى العدة واذا استغنى الام عن امسك الولد وليس لها زوج كمنفوقه
 قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث جبر الام على امسك الولد وقال مشايخنا لا يجبر لمرأة حلفت بالنارسية
 فقالت كرامت ابن جبر لا دارم جوارح المرأة اخرى فجعلته في المهد وامسكت الصبي الا ان الحالفة ارضعته

[illegible]

الطلاق بضد وجهه هذا في شرح الطحاوي والصبي والمجنون أو المطلق المراتل يقع وكذا للمعنى عليه والبريم والمدهور
والمعقود والماتم والذوق من العدا مثل البعج فتعقده الاطلاق واحد من هو الاثارة لا يقع في الحيط العاقل
من يستقيم كلامه ولغايبه بالمر والمجنون هذا وللعق من مخطوكة لا ينفك ولا ينفك من هذا على ما ذكره الباقون
سواء وكذا المعنى عليه والماتم فلا في المحجود وذكره العزيم الزم في سلك باحقيقة وسفيل عن رجل شرع في الطلاق
الى راسه فطلق امراته قال ان كان حين شرع يعلم انه ما هو في طلاق وان لم يعلم لا يطلق وهو هذا من ادعاء
شرع الاثر الذي يتخذ من البوب والعسر فطلق لا يقع عند بعينه وبسوف خلاف المحجود وطلاق الماتم لا
طلاق الرجل الذي اراد ان يتكلم فسب لسانه بالطلاق طلع في فتاوى النسب قال الوضيفة ايجوز القسط في الطلاق
وهو اذا اراد ان يقول اسقى شبق اللسان بالطلاق ولو كان في العناق بين قال ابو يوسف لا يجزى الغلط
في واحد منهما الا اذا قال طلقنا امس هو كاذب كان حائقا في القضا. وفي الفتاوى اهل عترة في رجل احكى بين
رجل فلما بلغ الى ذكر الطلاق خشي انه ذكر امراته ان تولى عن ذكر الطلاق حزم الحكاية واستيف الطلاق
ولو كان الكلام موهوما لا يجب بصلح لا يقع على امراته طلق امراته وان لم ينو الاطلاق وهو نحو الحكاية
وحكى عن شمس الاسلام ان رجلا في رجل ذكره مسائل الطلاق بين بك امراته وبقيت انت طالق وهو
لا ينو بذلك طلاق امراته لا يطلق طلاق السكران وانع ان سكر من الخمر والنسب في جميع نهره وبعد ذلك
ويقتصر منه الا اذا شهد رجلان على شهادة السكران هذه انه في الاصل في طلاق الاصل في باب الخلع في بيع
الحق في السكران لا يطلق امراته يقع عند عامة علماء سراج بخلاف قوله انه لا يمكن ان يرد او قال عثمان في
طلاق السكران لا يقع وبه لفظ الطحاوي والكوفي ومحمد بن سلام من اصحابنا وفي شرح الساق في كتاب الاثرية ان
بعد تزوجه وبيع بقراته صحبة ورده لم يثبت ردة بالاجماع قال رحمه ورايت من وضع لفة عن ابي يوسف ان ردة
ردة وتكرار في شرح الطحاوي ونسب في رواية ابيه فضل عن حماد بن عمار عن الصادق في طلاق من النسيب
فطلق لا يقع وطلاق المكر وعقده في طلاق ذلك جائز عندنا ولا يفسد ذلك وكفر ليس بكفر ولا كره على
الشرع في سكران شرع في طلاق فليس في طلاق فليس في طلاق فليس في طلاق فليس في طلاق فليس في طلاق
في طلاق الا في قوله الفتاوى في طلاق الامانة اكره في طلاق من طلاق مع حذفتا. لا يقع الطلاق اذا قال ابراهيم
الطلاق لا يفسد حذفتا. فلم يكن مضيفا اليها وكذا لو قال بلفظ التعليق مرة مرة ثم قال فترجع امراته الاصح
انه لا يقع الطلاق بهذا اللفظ باعتبار عدم الاضافة امراته طليبت الطلاق من زوجها فقال لها طلاق
برداره في طلاق ويكره من طلاق الطلاق البهاون في طلاق وقال لها طلاق فترجع امراته في طلاق فترجع امراته
ولو قال طلق فترجع امراته فها اياها طلاق لا يقع ولو قال ليكت طلاق يقع في مجموع الفتاوى في شرح الاسلام

عن غير مله وقالوا يطلق قال لا يطلق وسئل القداشي عن زكراة وقال لا ينكح فبطل القداشي بقول
سبي الطلاق فيقع سكران هرب منه امرأة فبطل ما لم يظفر بها فقال بالفارسية سة طلاق ان قال عنت
امرأتى تقع وان لم يقبل شيئا لا يقع في الفسوى والحجة اذا ^{يؤى} بوى لعدم الاضادة وقيل يقع من غير
وهو الاستبشال شمس الاسلام عن امرأة قالت لزوجها لو كان الطلاق سبك طلقت فبطلت فبطلت فبطلت
الزوج من غير مله قال يقع لان كلامه خرج جوازا وفساوى النسفي رجل قال لامرأته انك تفعلين كذا ففعلت
ثم بالفارسية اكرجين است كه نوى كذا هو الطلاق اجاب شيخ الاسلام وقال كذا است واز من سة طلاق
طلاق ^{اي بمفرد} است قال وهكذا نقل عن الامام علي بن ابي طالب كان يكذب است ولا يكذب سوة ففعلت
لوقال لامرأته في حالة الغضب ففعلت است وسه رقت وقد كان طلعتا قبل هذا تطبيقين ولا ينكح الا يقع الثالث
وهو الفسوى لوقال لامرأته طلاق ففعلت است ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت
وبعد ما ليست يتاخر ايمان جميع النوازل لوقال لامرأته سة طلاق ففعلت است ففعلت است ففعلت است
وسئل نجم الدين عن رجل لامرأته حلال وامرأة مطلقه فقالت لم امرأته ولا يجازي من سة طلاق
فقال سة طلاق ان كل سة كمراسه طلاقه سيكون هل يطلق من ذلك قال نعم وفي ايمان جميع النوازل
سئل نجم الدين عن همدى معق لامرأته همدى معق جري على السان هذا الزوج من غير مله
ولم يسبق ما يدل على اراة طلاقها اذ هو همدى سان رافعت طلاق قال لا يطلق لان همدى سان
اسم بل هو فضيل نجم الدين الا همدى بالفارسية جاز قال نعم بقاء الدين في سواكن واهل القرية رجل
وبنات فاذا جمع بين الاهل وغير اهل لا يطلق وسئل الفقيه ابو جعفر عن قال لامرأته هل طلاق في
كردم قال لا نرى ان كان في حال مذكورة الطلاق يقع والا فلا ولو قال طلاق ففعلت است ففعلت است
اختلف للشافعي فيه ولا يصح انه يقع اذا نوى في النوازل وفيه ايضا لوقال لها شرأى من كذا ما ملته
لكن نوى من طلاق دارة شوب ان كان لها زوج قبل الا يقع لانه صادف في مائة رجل قال است
اهل الدين طلاق لو بنا اهل الري طلاق وهو من اهل الري يقع الطلاق على المرأة الا ان ينوي كذا
هشام عن ابي يوسف وعن محمد بن محمد بن عيسى في رواية تطلق وكذا لوقال جميع النساء الذين طلاقوا
جميع اهل العالم طلاق هذا هو الصحيح كذا قال الشيخ الامام الاجل ذهاب ما سبى تطلق امرأته وهو
في الحكم انه لم ينوها لانها من سة العام ووقال بنا هذه السكة طلاق وهو من اهل السكة
امرأته ولا يلزم على هذا لوقال بنا هذا ثبت طلاق امرأته لو كانت في سة ووقال بنا هذه القرية
طلاق اختلف المشايخ في من من المحمدا بالبيت والسكت ومنهم من المحمدا بالمر ولو قال فلا تفت

فلان طالق ونسبها الى ابيها ثم قال غيب به المرأة اجنبية عن ذلك الاسم والنسب لا يصدق والطلاق على امرأة
في القضاة بخلاف الاقرار فانه لا يرسل مسمى باسم فجا. وحيث ذلك الاسم وادعى ان امرأته وكيف يحلف في طلبه
بمنه ذكره الا قضية ان لا يحلف بالله ما هو بغيره ولكن يحلف بالله ما عليه هذا التام في مسألة الطلاق
فان في الاصل صريح كما قال زبيب طالق واسم امرأته زبيب ثم قال ما عني ان لا يصدق كراهة وكذا لو نسبها
الى عمها او لغيرها او لغيرها اذا كانت كذلك وفي ايمان مجموع النوازل لو قال طالق فزبت فلان طالق وسماها بغير
اسمها لا يطلق امرأته الا ان يبقى بها امرأة قالت لزوجها انك تزوجت على ففلا كل امرأه فلي سوى بهونة طالق
واسم امرأته آمنة تطلق امرأته وكذا ريب الدين لو حلف مدونة فحلف وقال ان ذهبت من المرقب قضا. وديك
فلم يبق عيشة طالق واسم امرأته فاطمة فذهب من المرقب قضا وبينة الاطلاق امرأته وفي مجموع النوازل رجل عا
امرأته ريب صديق لى عا دوت شش طلاق فسكر فجا. ابنه فقال لى ما دوت شش طلاق فطلق امرأته ثلثا
وفي الاصل رجل لامرأته اسم احد مهرها زبيب واسم امرأته زبيب فقال امرأته انت زبيب فقال نعم فقال انت
طالق اذا انطلق وكذا لو قال لعبد ففعلت كذا وكذا انت اذا لم يبق اذ لم يكن فعل العا د ذلك المفعول في الاصل
رجل لامرأته زبيب وعمر فقال يا زبيب فاجابته عمر فقال انت طالق ثلثا طلق للجبنة ولو قال فزبت زبيب
هذه بالاشارة وتلك بالاعتراف وفي فتاوى النيسابوري قال ان زن كره امرأته انت بطلاق وليس امرأته
بفبنة وقت الطلاق فطلق امرأته ولو قال ابن زن كره امرأته انت بطلاق وليس امرأته بطلاق
وقت الطلاق لا يطلق ^{بغير} فحين يكون محل للطلاق وفيما لا يكون فالمرأة اذا وقعت الفرة بين الزوج وامرأته
بينما لم يبلغ او خيار العتقة بعد الدخول وجبت عليها العدة فلو طلقها الزوج في هذه العدة لا يقع ولا تنفقا
قال في المحيط الاصل ان المعتد بعد الطلاق يلحقها الطلاق والمعتد بعد الوطء لا يلحقها الطلاق اسم
احد الزوجين لا يقع على الآخر طلاق والفرقة بينهما بعد موث حيف ولم يبق بقاء بطلاق اهل الزوج من
الاصل رجل خلع امرأته ثم قال لها اودست به ان فزى الطلاق طلق ثلثا فقبل الكتابات لا يمكن للثلاثة فجا
الطلاق بواين اما التي يقع رجعية فيقع كونه لها بعد الخلع انت ولحن مع البينة يقع اخرى لان محبة هذا اللفظ
بالاصح من غير معنى فاما انت ولحن انت طالق ولحن فيكون الطلع للصرح لكن لا يقع البينة بسبب هذا المصرك
في مجموع النوازل في الخبر لا يجوز لها اعتد لم يقع شيء وكذا في توجب الحرة من بد فان الطلاق لا يقع المرأة كذا
لو اشترى منكوبة لم يلحقها الطلاق وفي الفتاوى المصرية الطلاق الصريح يلحق البائن والباين يلحق الصريح
يلحق الصريح والباين لا يلحق البائن الا ان يتقدم سببه بان قال لها ان سلت الدار فانت باين ونوى الطلاق
ثم طلقها ولحن فانت ثم سلت الدار فانت على الاول يقع ولو قال البائنة انت طالق بان فانه يلحقها ولو

لما انت باين لا يقع ولو قال لها انتك مطلقة لا يقع ولو قال لها في العدة اه كنت امرأت فانك طالق قلت ان لم يرد
بهذا البيع الطلاق لا يقع في الفساق وفي شرح الفساق في قول كل امرأة الى طالق لم يطلق المختلعة الا ان يتوبها
في جميع النوازل لو قال له فعلت كذا فامراني طالق ولم يستد من طلاق بان لا يطلق اما اذا اشار بان قال
بالفسقية ان زنت ورا طلاق او قال للمختلعة هذه امرأت طالق فطلق جبراً في الفسخ الطلاق فان لم يتوب
لو قال نسوة له احديكن طالق ولم يزوجه احد بعينه ما طلقت واحده والبيان ان بيعه طلاقاً وانما ضمة حتى
بين ان كان ما اتا او ثلثا وبغير العدة من وقت البيان فان كان اربعة اقرب بيع بامارة قبل البيان ولم يكن
وخل بين جاز ولو دخل بين لم يخرج كالحامسة حتى بين احدين ويتحقق عدتها ولو قال امرأتين لم يطلق
طالق ولم بين حتى ماتت احديهما طلقت للماقية وكذا لو لم تكت جامع احديهما او قبلها او حلف بطلاقها
او ظامرها او طلقها نعتت الفسخ والطلاق ولو ماتت احديهما فالتعت اباهما لم يرثها وطلقت البنت
وإذا انتاوى ولو قال امرأتين طلاقك علي وليجوز ان يزوجها او يزوجها بغيره من قال بيع واحد وجعته يزوج
اولم يتوبه اخذ الصمد الشهيد وقال لا يلزم طلاق من يزوج في الكوفة العوازل فلا هذا قول ابي حنيفة
ولو قال طلاقك علي لا يقع قاله الموطوء قال عليك الطلاق في طالق اذا نوى ولو قال لها انك طالق اولاً والآخر
وبالفارسية مكر لا يقع امرأة قالت ربي جالداً على اعدائي انت طالق ثلثا ففعلت طلقت ثلثا في القضاء
ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى والبيع والظهار لا يصح في الفساق والصغير يزوج قال امرأة انت طالق
من ثلثه تنفع اذا نوى الا ان يكون حوا بالسوا لها الطلاق نحو ما اذا قالت للمرأة فلان طلق امرأتين فطلقني
فقال انت طالق منها وابين منها طلقت ولا بد من ولو قال امرأة بركة بكم اجم طلقت ثلثان فزوجه رجل
طلق امراته ثم قال لها يا بطلقة لا يقع شيء ولا للنفقة عن ابي حنيفة انه يزوجها انما طلقة بالاولى لا يدين
في القضاء وفي طالق اخرى في المحيط ولو قال امرأة المطلقة وقع الطلاق بينهما ولو قال اردت بالسهم لا يفسد
قضاء ودين ولو قال اردت طلاق زوج كان لها ان يزوج قبل ذلك لا يفتى الى قوله فان كان
وقدمات فكذلك وان كان قد طلقها صدق ديانته بانفق الروايات وقال في بيت الطلاق عن
وثاق صدق ديانته لا قضاء ولو قال انت طالق من وثاق لا يقع ويرى الحسن عن ابي حنيفة لو قال انت
طالق فهذا القيد لا يقع ولو قال انت طالق ثلثا من هذا القيد يطلق ويصار ولم يدين ولو نوى الطلاق
عن العمل لم يدين وعن ابي حنيفة انه يدين ولو قال انت طالق من هذا العمل قضاء لا ديانته ولو قال لم يفسد الطلاق
عن وثاق النكاح لا يصدق ولو قال انت مطلقة محققة لا يقع به الطلاق ولو نوى بيع هذا في الجوز بامارة
سالت الطلاق من زوجها فمألهما انت طالق خمسة بطلقة فالت للمرأة ثلثا لا يفتى في الرجل المثلث لك

كلام اسد بن محمد بن ابي شيخ وقال الشيخ الامام عمر بن ابي بكر الفراء تطلق طلاقاً وتقبل عزم الدين عن المرأة قال قلت
 من يزوج طلاقاً فقال الزوج هذا يطلق ثلثاً قال الا ان يوبى كان هذا الكلمة للاستحجال هذا مردود
 والمروقة هذا بان يردم فلا يصح لحدود الاباليت ولا يجوز ان يكون بمعنى ارجع على الطلاق فان لم يصح للملا
 والتسليم ولو قالت له جاحل حذري يزوجك فقال اترى علي عت بتطبيقه سئل عزم الدين رحمه الله عن رجل
 قال لأمته اذهبي اليك فقلت طلاق ده فامرهم فقال قد مر من طلاق ما دم فرسم قال فقلت له وعلمته
 قالت له جاحل انما قال فقلت طلاق فقال لم لا تطلق ذلك فري الطلاق وذكر في الحديث ان باب المستفقات
 قبل لجل است طلق امرأتك قال لم يطلق كانه قال طلقته انه جواب الاستفهام بالاثبات ولو قال لم لا تطلق لان جواب
 الاستفهام بالنفي كانه قال طلقته وجعل قال المرأة انك تطلق بيني وبينك اسم طلقها انما روي عليه وليس له ان يزوج
 ويحل هذا قال من من وطلاقه قد است وحل اسم نكاحي انك است يعني ان لا يكون اول او يوقع الثالث رجلاً قال
 رجل قال لأمته حذري طلاقك فقلت اخذت بيع الطلاق في العيون شرط الفدية والصح انها تب بشرط رجل قال لأمته
 طلقك الله يطلق لانه لا يطلقها الله الا على طلاق وان لم يزوجك ولو قال بعد لعنتك الله هذه الفتوى في الفتا
 وقال لأمته قد سأ الله طلاقك او فحق الله طلاقك او قد سئط طلاقك لم يكن طلاقاً الا ان يزوج ولو قال هو
 طلاقك او مضيت طلاقك او لم يزوج طلاقك لا تطلق وان نفى قال في الفتوى في العياس كل ذلك سواء امره بالطلاق
 اطلاقاً من زوجها فقال الزوج طيب باليا ان كان هذا فانه يدين من البلدان لا يصح ان لم يرد به اطلاقاً كما لو جاب
 بالعربة وان كانت لغة يدين الزوج وهذا المرأة وكل ذلك بل لا يخلو ان لم يكن هذا لغة يدين من البلدان لا يكون جواباً
 وجعل قال لأمته رأسه طلاق فجمع الثلث لان هذا بمنزلة قوله اعطيتك ثلث تطلقاً الا ان يزوج في قوله اعطيتك هذا الثوب
 كان منه وكان بمنزلة قوله اعطيتك كذا هذا كذا قال في الطلاق فافاد من طلاق ما دام يقع فوي اذ لم يزوج الا اذا وري
 التقويض اليها ولو قال لك الطلاق يقع عند ما يحقن في ان نفى ولو قال وعليك الطلاق يقع ان نفى كما
 المسلمات في التساؤل وقال بالامامة وتعالى كما قال في الطلاق فافاد من طلاق ما دام يقع فوي اذ لم يزوج الا اذا وري
 باش اسد طلاقه شو يطقن عن غير يدين به كان بقى الشيخ الامام الاجل الاستاذ والى باب العيس انطلق من غير يدين
 امرأة قالت له جاحل طلاقك فقال رادمت بيع وكذا لو جاحل امرته فقال له اريدك ادهم ولو طلت الطلاق من
 زوجها فاحل حذري طلاقك داه سد وقال اعني به الطلاق تصدق قال في جمعي قوله لأمته طلاق
 فزوجها فافاد شو يدين به طلاقك كره ان نفى يقع في الحجة وجعل اتم امرته رجلاً في ذلك الرجل من يدين
 نفقض فقال من عن الطلاق ادهم ففهم اذ نفى وقيل بالوفاي من غير يدين رجلاً قال بخدعه وعمره بذكر ذلك امره بسو وسو
 في نفقه صدق كرهت كطلاقك كرهت بيع الطلاق عليها رجلاً قال طلقته امرأة وامرأة طلاقك قال من لري صدق

سكن ابو عمر قال المرأة ان شرب او رجم عليك فانت طالق وحيث فقال لا ارضى بطلقة واحد فقلت طالق تكشا
 ان لم رض واحد فلهذا الكلام رايه الشرط وبداية الابتداء ولا يقع في الحال شي وتوقف في الطلاق ما من امر ونه يحكم
 به غيره ففى بعض الطلقات الثلث امرأة قالت زوجي في غيبته كان ما في يدك في يدى استغذبت نفسي قال الزوج الذي
 في يدى في يدك فقلت طلفت نفسي ثلثا فقال الزوج لما قولى مرة اخرى فقلت المرأة طلفت نفسي ثلثا فاما الزوج لم ازل الطلاق لا
 يصح ويطلق ثلثا فلو طلفت نفسي ثلثا بعد قوله في مرة اخرى ولم يقل الزوج في مرة اخرى والمسكت بها
 لصدا الزوج وباتة وقضا للسائلة الفتاوى في الفتاوى الصغرى وحل في المرأة ان تلاقى بها حصة الفاطم تلاقى
 وتلاقى وتلاقى وذلك عن الامام ابى بكر محمد بن الفضل به كان يفتى في الالة الحقة انه يقع وان تمرد وضدان لا يقع
 الا اذا شهد قبل ان يتلفظه ويقول ان امرأتى تطلق عني الطلاق ولا يفتى ان اطلقها فالتقطها فاعطى قبلها او
 تلفظ وشهد وايد ذلك عند الحاكم لا يحكم بالطلاق بينهما وكان في الابتداء يرون في العالم والجهل كما هو جوب
 شمل في الحول ثم يرجع الى ما قلنا وعلم القوي في نظم الزيد يفتى في الرجوع عشر وعشرين اذ اضيغ اليه الطلاق يقع انت
 طالق وجعلك ونفسك وجعلك من قبل امراسك ولم يركب وزجك ويضعك ويضعك ودمك وظلمتك وذلك
 والخامس في عدم الظاهر لا يقع لما بيننا وجوه انه لو اضاف الطلاق الى المراسع يقع وكذا العنق وليس طالق
 قوله فزجك طالق بخلاف الدبر في الفتاوى اضافة الطلاق الى راسها لو قال لا رسك طالق او هذا العضو منك
 طالق ووضع يد على راسك لا يقع وفي نسخة نفس الحول في حال امراسك طالق وفي افضال الطلاق على راسها
 بعد ان يقال انها لا تطلق وان لم لا يقول بذلك ويرجى طالق بعبارة عرجع اليك كان لنا ان نقول انها تطلق ويحاسبون هذه
 الالفاظ ان كان جزا لا يستمع به من قوله منك او بخلاف صحتها لا يقع الطلاق في الفتاوى الصغرى لمرارة قالت في جهها
 لك امرأة غيري فقال الزوج كل امرأة طالق لم يطق هذه المرأة بخلاف مسلة الجميع الصغرى من راسها امرأة قالت في
 انك تزوجت على فقال كل امرأة في طالق طلفت للحاطبة وعن ابي يوسف رجع انه لا تطلق للحاطبة وهذا اخذ بعض السامع
 الشيخ الامام الشافعي في المحيط وروى في الرجال ذلك امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة في طالق لا تطلق هذه بخلاف
 مسلة الجميع الصغرى وبخلافه قال في جهها ريدان تزوج على فقال الزوج كل امرأة تزوجها في طالق تطلق للحاطبة
 ثم تزوجها تطلق وفي فتاوى الشافعي رجع قال في امرأة بعد ما قالت له في خصوصية وقعت بينهما من بان في باسم اكرى شافعي
 ليس انت طالق واحد وثلاثين وثلاثا فقلت في باسم يقع الثلث وعلى هذا كلامه ابو العجل امرأة فقال الامم اكرى
 حوش يستبرأ من طلاق فقال الاب لم يرض امرأتى وهو نظير مسلة التهم والمجازة حتى لو لم يرض ليس يكون تعليقا
 والمسكت ان لا يشهدا قوله لها اكرى لم يرض امرأتى في طلاق فقال في حاشم لا يطلق لان هذا تعليق بالارادة وانما امر الطلاق
 على فيتعين بالاجهار وقوله بعد ادم تحقيق في في احدى دوة الفتاوى رجع طلق لمرارة ثم قال لها طلقتك اطلاقك ولم

لا يقع ثابته المحيط بالصفة الصالح طالق واحد ونصفك الاسفل اثنين ونصفك المسئلة يحار فافق بعضهم بوقع
 الواحد لان الراس في النصف الصالح وبعضهم اضافان لان الفرج في الاسفل اذا قالت المرأة لزوجها طلقني وطلقني
 وطلقني فقال قد طلقك يقع ثلثا نوى الزوج الثلث اول بنو ذلك قالت بغير فاعطف ان نوى ثلثا نكته وطلق
 واحد اول بنو شيئا من طلاق في النسق في الرجل الثالث يقع الثلث وان لم يذكر في العطف ولم يشترط النية ولو قال
 طلقني ثلثا فقال انت طالق يقع واحد ولو قال قد طلقك يقع الثلث وكذا لو قال فعلت ووقالت زنى فقال قد فعلت
 طلقك يقع واحد قبل الرجل اطلق امرأته ثلثا فقال نعم القياس ان يقع الثلث ولكن استحسن واجعلها واحدا
 وسئل ابو يوسف عن قال رجل اطلق امرأتك تطليقتين قال من ثالثة لانه الثلث وان لم يذكر الاطلاق في مقدمتها
 المسئلة بها لقوله هذه ثالثة لا بوجه شيئا اذا لم ينو في نوى النسق لو قال لفرأته دست بازداشت بك طالق
 وكذا ثالثة بقران قال ثابا او ثالثة دست بازداشت او دست بازداشت كم لا نكته انما احل يكون الواقع هو الاول فكيف
 ولعلها اذا فلا دست بازداشت او بازداشت يقع الثلث ولو قال عنت بالثنية وان ثالثة الاحبار صدق ديانة
 ايضا فاصل هذا الطلاق الاصل رجل قال لفرأته وقد دخل بها انت طالق انت طالق او انت طالق وطالق او لا قد
 قد طلقك او انت طالق قد طلقك او انت طالق طالق طالق وقال عنت به التكرار صدق ديانة لا حصا اما اذا
 لها انت طالق فسادات ان ما ذى قول قال قلت هي طالق او طلقها هي طالق واحد في الفتاوى لو قال لفرأته انت
 طالق ثم قال الناس من بر من حرام انت ان عني به الاول والانية لم فقد جعل الرجوع بانا وان عني به الابتداء في طالق
 آخر بان وفيه ايضا لو قال لفرأته انت طالق لا قبل ولا كبر يقع الثلث وهو المختار وقال الفقهاء جعزه ثنتان وهو لا
 ولو قال اكبر اربعة يقع واحد ولو قال تراسيا رطلا في اعمامة الطلاق ولم ينو شيئا يقع ثلثا ولو قال كل الطلاق في
 المدخلة في الاصل لو قال لفرأته انت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة وربع تطليقة يقع الثلث في المدخلة في
 الاصل ولو قال نصف تطليقة وثلاثا وسدسها يقع واحد ولو قال نصف تطليقة وثلاثا وربعها يقع ثنتان قال
 الشيخ الامام الشيخ يقع واحد في الزوجين في الفتاوى رجل قال لفرأته انت طالق وسكت ثم قال ثلثا ان كان
 السكوت لا يقطع النفس مع الثلث وان كان لا يقطع النفس لا يقع الثلث ولو قال لها انت طالق فقبل له بعدها سكت
 كم قال ثلثا يقع الثلث قال الصدق الشهيد جعل في هذا قولين البينة بناء على ان من قال لفرأته انت طالق ثم قال حلفتا
 ثلثا صعدن ولو قال لها اداست بك طلاق وسكت ثم قال قد طلقك وطلقتك يقع الثلث وكذا لو قال لها اداست بك طلاق
 وسكت ثم قال قد يقع الثلث ولو قال ويغير المراءى نوى العطف مع الثلث وان لم يقع واحد ولو قال لها انت طالق
 طاحن فقلت المرأة هذا فقال الزوج هذا فقال الزوج هذا ان نوى شيئا هو على نوى شيئا لا يقع شيء في المحيط
 لو قال تراك طلاقا كرهين ركبي يادى وروى عن الثلث عند جود الشرا في الاصل لو قال لها انت طالق

على وجه علم بطل سببها او مات الزوج قبل ان ينزل قولها فان يقع واحد ولو قال لها انك طالق وادخلها في طلاقين فانه
است يقع واحد ولو قال لها انت طالق كل يوم وقع واحد عند الثالث وان نوى الثالث فذلك ولو قال انت طالق في كل يوم
ويقع ثلاث تطليقات في كل يوم بطلقة بالجماع ولو قال انت طالق مع كل بطلقة فانه انطلق ثلاثا ساعة خلف هذا في
ايمان مجموع التوازي رجل قال لامرأة قبل الدخول بها اكرهت ان يكون فيك طلاق وادخلها في طلاقين وادخلها في طلاقين
يقع الثالث ولم يقل دست بازداشتم يقع واحد هذا في ايمان الفتاوى وما تقدم في طلاقها وكذا لو قال
اكرهت ان يكون فيك طلاق وادخلها في طلاقين وادخلها في طلاقين وادخلها في طلاقين وادخلها في طلاقين وادخلها في طلاقين
طلاق ثم تزوجها يقع الثالث رغم هذا في قراءة الواحات خبر في البان والرجعي في ان ياداشت
البان بالثالث في الطلاق الذي لم يكن البان لا يكون رجعي او الصريح بطلق البان وان لم
رجعي او التبريد لطلاق على ما كان الخلع غير ان بدل الخلع اذا طلق بانه الطلاق او وقع على عوض
لا قيمة له بطل العوض يكون الطلاق رجعي او قال رحمه من جهة تلك الصورة ذكر في الفتاوى قال الصغري
لو تزوج امرأة على طلاق منها وقع الطلاق عليها ويكون رجعي او التناوي امره قال لها ان رجعا بعد ما طلق
الطلاق ابرأ من كل قولك على طلاقك فقلت ابرأ من كل قولك على الرجل فقال الزوج في ذم ذلك
طلاقك واحد ويخرج من طلاقك واحد بانه امره قالت لم رجعا طلق علي ان اذهب مني من دلي ففعل
فابت ان تبطل الطلاق رجعي ولاشي عليها ولو قال لها ان طلقك طلقته وادخلها في طلاقين وادخلها في طلاقين
رجعي من قولهم نعم القول قبل ان يزوج الطلاق المستلزم في التمسك اذ طلق الرجل امره وقد دخلها ثم قال قد جعلت
لك الطليقة بانه فان قاله العدة في بانه عند ايجته وامسك من يوم طلقها رجعي ولو جعلها
ثلاثا في العدة عند ايجته لم يكون لها وعدا يمينه لا يكون بانه عند مجته لا يكون بانه ولا ثلثا
والفتاوى ولو قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال قد جعلت لك الطليقة بانه او ثلثا قبل ان يدخل الدار
فان هذا التمسك لا يندم من قبل ان الطلاق لم يقع عليها ولو طلق امرأه رجعية ثم رجعها ثم قال جعلت لك
التطليقة ثانية لا يكون بانه من قبل ان قد رجعها والرجعة اقوى من الفسخ العدة رجعا قال لامرأة اكرهت
لك ان تطلق نفسك لكي طلاق دست بلزداشتم الطلاق رجعي ولو قال لك طلاق دست بازداشتم بان هكذا ذكر
الصد الشبيد في بار البنا فلا يكون خيرا في الفسخ جحد الجواب على عكس هذا سندا داشتم بان هكذا ذكر
رجعي يكون هذا سندا من الفتاوى قال رحمه كره فوايد الشيع الا لم اعمل لو قال لامرأة امرك بيدك لكن تطلق
نفسك او تطلق نفسك او حتى تطلق نفسك فقلت نفسها بان ولو قال بالفاضية امر تو بدت في مدام
بيك طلاق فهو رجعي كما قال الامام في بطلقة عند رجوع المطلق للمصاف والسقي والاعتق والفتاوى

[illegible]

ان نرى التوكيد الطلاق دون الرد يقع وليس رجعية وان في المأثرة ذلك العدد يقع وليس بانته وهذا عند ما لم يقع
ينبغي ان يقع متى كان كذا بالاصل او الطلاق ثلث المأثرة الثاني وسئل ابو بكر عن قول الامير من جعله من بين الخلع
من زوجك قالت ثم فذهب الرجل فخلعها من زوجها ما رقت بعدتها فخلعها فلم يرض به قال ان قالت المرأة لم اريد ذلك
النوع من الخلع والنزول فخلعها المحبة سئل عن الاسلام عن قول الغيرة طلق امرأتك قال ذلك الغير الحكم لك فقال ان
كان الحكم والامر في طلقها قال انطلق وكل رجل بالطلاق طلق في حال السكران وكل من سكران يقع وان وكل وهو
صحيح فسكر فطلق لا يقع هكذا حتى تنوي شمس الائمة وقيل ان اذا كان الطلاق على ما لا طلاق في حال التمتع على
حال ان لا يوجب طلاق له بل يرد على في طلقها من غير خضعة الا يقع وهو كقول طلقها بين يدي الشهود وهن مشهور وقت
المساجير بين الزوجين فقال الرجل امر بانيك فخلع بيننا فان جرى مذكر الطلاق فذلك بطلان في العقل واللبا المأثرة
اذا طلق من الزوج ان تطلقها فقال الزوج انهما اذا نريد متى فعل ما نريد يخرج ثم طلقها او هالم يظن ان لم يرد في التوفيق
ويكون القول قد اتم برودة التوفيق اطلق في الاصل حتى يطلقال صار قلان وكل بالانطلاق وان لم يعلم هذه الاصل
وذا الزيادة فبطل على امره لا يصح كذا اذا نوى المأثرة عن الانطلاق لا فكل لا يصح قلان من رد قبل العلم بالشيء اذا
الغير حاشي تازنت الطلاق ثم فقالوا هم فقالوا لا يصح قلان احد هما ان يقولوا ومن سطلق
ففي هذه المسئلة يقع تطلقه واصل والثانية ان يقولوا ومن سطلق ففي هذه المسئلة لا يطلق ولا وهو في هذه
الجميعين وفي الثاني الصريح من جعل المأثرة بطلانها في كل ما يقتضيه السائل كتابه الطلاق
وانما في آخر الجامع الصغير في هذا كذا كذا في المأثرة انما كذا في هذا فانه طلاق في كل كتاب في المأثرة
لم يقع اليها ان كان الاب هو المرفوع عن امرها اذا وصل الكتاب اليها فوقع الطلاق وفي طلاق الاصل وفي باب
طلاق الاخر من كتابه من الاخرين الصريح في المأثرة ان كتب على وجه الرسالة وهو ان يكتب على صحيفة مصدرة نحو ما رثت
ذلك بان راسه في نسخة من الخطوط قال الصحيح او الاخرين لم يوجب الطلاق ثم في نسخة القضاء وذكر في نسخة في موضع انه يدين
وفي موضع اخر يدين وان كتب يمينين عليه المأثرة طلق او عبد حران نوى صح ولا فكل وان كتب على الدماء او على الماء لم يقع
شيء ولا نوى هذا في نسخة الساق وفي نسخة شمس الائمة الشخصية ان كتب امرأة طلق نوى طلاق سور بعض كتاب اليها لم يقع
وان كان للكتاب الاصل اليها كذا فانه طلق فاما بصل اليها الا يقع فان يدم على ذلك في ذكر الطلاق من كتابه
ورثت ذلك وجب الكتاب اليها في طلق اذا وصل اليها الكتاب في طلاق كرجوعه عن التعليق وانما في
اذا نوى منه ما يسي كتابه او رسالة وان لم يبق هذا المقدر يقع وان محال الخطوط كلها وبث بالياض اليها لم يطلق لان ما
اليها ليس بكتاب ولا محال الرجوع الكتاب فانه عليه المأثرة ان كتب قبل وفي نسخة في القضاء والكتاب على نعين مرصعة
وغير مرصعة ونفي بالمروية ان يكتب مصدرة لمعنى ما يكتب في الغائب غير المروية ان يكون مصدرة

مُعَوَّاهٍ عَلَى رَجُلَيْنِ مَسْتَبْنَيْنِ وَفِي سَبْتَيْنِ مَا يَكْتَبُ عَلَى الصَّخْفَةِ وَالْحَانِطُ وَالْأَرْضُ عَلَى وَجْهِ بَكْرٍ فَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى
السَّبْتَيْنِ مَا يَكْتَبُ عَلَى السَّمَاءِ وَالْمَاءِ وَفِي الْأَرْضِ لَا يَكُنْ فَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى السَّبْتَيْنِ لَا يَتَعَبُ الطَّلَاقُ وَلَا نَزَى وَلَئِنْ كَانَتْ مَسْتَبْنَيْنِ
لَكُنَّ مَعْنَى سَوْمَةٍ أَنْ تَزَى الطَّلَاقُ يَتَعَبُ وَالْأَرْضُ لَا تَكُنْ مَسْتَبْنَيْنِ فَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى الطَّلَاقُ فَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى الطَّلَاقُ فَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى
أَنْ أَرْسَلَ الطَّلَاقُ بَانَ كِتَابُ الْبُيُوتِ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ
عَلَى طَلَاغٍ يَحْيَى كِتَابُ الْبُيُوتِ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ
الطَّلَاقُ وَنَزَى السَّائِرُ رَجُلًا كَرَمًا بِالضَّرْبِ وَالْجَسَدِ عَلَى أَنْ يَكْتَبَ طَلَاقًا مَرَّتَيْنِ وَكَتَبَ فَلَا تَنْتَفِ فَلَا تَنْتَفِ فَلَا تَنْتَفِ فَلَا تَنْتَفِ
أَكْتَابَهُ مِنَ الْعَنْابِ كَالْحَطَابِ مِنَ الْحَامِ عَمَّ الْحَاجَةَ وَالْحَاجَةَ هَذَا وَكَتَبَ الْحَاجَةَ وَكَتَبَ الْحَاجَةَ وَكَتَبَ الْحَاجَةَ وَكَتَبَ الْحَاجَةَ وَكَتَبَ الْحَاجَةَ
فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ
طَلَقَ
كَتَبَ وَلَمْ يَلْهُو فَإِنَّهَا كِتَابُ الْبُيُوتِ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ
الْأَرْضُ تَعَالَى عَلَى الزَّوْجِ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ
طَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ
لَزِيهَا وَفِيهَا فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ
فَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ
عَلَى الْحَاجَةِ وَفِيهَا فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ
أَبْنُ مَرْيَمَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ
أَنْ شَتَمْتَنِي فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ
جَابَهُ حَتَّى لَوْ ضَرَبَ بِهِ ذَلِكَ وَفَتَقَ الْفَتَاوَى لِأَبِي بَرَكَةَ السَّلَامِ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ
فِي خُرَافَةِ الْوَلَعَاتِ وَفِيهَا فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ
فِيهَا ذِكْرًا مِنَ السَّلَامِ وَفِيهَا فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ
مَحَارِمُهَا وَفِيهَا فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ
فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ فَانْتَطَلَقَ
السَّهْلَةَ الَّتِي لَا تَطْلُقُ مَا قَالَهُ وَمَا قِيلَ لِمَنْ وَجَدَ الدَّمَّ وَشَمَّ وَقِيلَ هُوَ الطَّيِّبُ وَقِيلَ الَّذِي يَخْتَلِفُ الْبَابُ النَّاسِيَّ وَقِيلَ الَّذِي
أَطْعَمَ أَهْلَهُ خُبْزَ الشَّعِيرِ وَفِيهِ الْبَقَرُ فِي الْمَكَانِ فِي مَوْضِعٍ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ هُوَ الْحَائِزُ وَالْمَحَامُ وَالْبَالِغُ وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ

في سقار في اللسان يفعل ما يسمى اساءة ولا يقع على الاساءة المشرقة لقوله تعالى **سبعة** سبعة مثلهما
سئل عن الدين عن قال الامراته اي عززت بدمهم قالت له امراته بعد زمان انك شمتك اليوم كذا
الزوج اكره من حراري كرهه ام كذا قال بعثت لان شتم امراته ابها على هذا الوجه شتم ابها **الفصل الثاني**
في الكنايات وهو شتم على سبعة اجناس الاولى في الحلال والحرام الثاني في قوله دار كبر لثالث في انك واليحيى
الرابع في قوله تراكبي اوسه الخامس في الامر بالذهاب السادس في السباغ في متفرقات الكنايات **الفصل الثالث**
في الحلال والحرام وفي شرح اشياء اذا قال الامراته انت على علم وذلك في غير حال من ذكره الطلاق ان نوى به
الطلاق كان طلاقا ما تلاك نوى ثلثا شئت وان نوى اثنين لا يصح الا اذا كانت ثمة وان نوى الطهارة
طهارة عندا بحقيقة رجع وابيوسفه وان نوى اليقين ولم ينو شيئا فهو لا يملك نوى الكذب فهو كذب في
ظاهر الرواية على هذا وقال حرمك على ان يتبعها او ان يحرمك على ان يحرمك على ان يتبعها او ان يحرمك على ان يحرمك
نفسى عليك ويشترط ذكر قوله عليك في قولك حتى قال الامراته نفسي ولم يملك عليك ونوى الطلاق لا يطلق
وكذا في البهينة خلاف فقها قال هذا جوابه تنقذ من له عندا في كبر الاسكاف والى كبر سعيه قال هذا
طلاق غير البهينة في المحبة اذا قلت لزوجي انت على علم او قلت انك عليك كان عبدا وان لم تنو كافي جانب الزوج
حتى لو كنت زوجا حدثت وبنزها الكفار وفي الفتاوى اذا قال الامراته انت على علم والحرام عند طلاق
اكن لم ينوطا ووقع الطلاق وقال الشيخ الامام الاجل لا سدا ولا اول لا يشترط البهينة لكن يجعلها وابلغها
وكذا في قوله مرجع بدت راست كبرم بر من حرام لا يحصل ان علم ينو وقال مرجع بدت راست كبرم كبره
فكر كبرم ولو قال مرجع بدت چ كبرم قال في مجمع التوارك لا يكون طلاقا وان نوى ولو قال مرجع بدت
راست كبرم لا يكون طلاقا لان العرفه في كبرم ولا عرفه في كبرم ولو قال مرجع بدت كبرم ولم ينو
او جب فهو بمنزلة قوله مرجع بدت راست كبرم ولو قال كل على علم او مرجع بدت راست كبرم بر من حرام فلا
في الفتاوى الصغرى لا بد من البهينة قال في المحبة فان نوى اليقين ولم ينو شيئا بضره الطعام والشراب في ذلك
في امراته الاجل البهينة استحسانا هكذا قال محمد ومن مشايخ بلخ انه يدخل امراته بغير نية ثم على قول محمد اذا
نوى امراته حتى دخلت فيه لا يخرج الطعام والشراب عن اليقين فيخرج اي ذلك واما اذا تناول شيئا من الطعام
والشراب حشر النفسى حكم يذبح حتى لو نوى امراته بعد ذلك لا يجزئ ويستأن ويتناول شيئا فليس له ان يذبح
غدا وفيما اذا حلف لا ياكل هذا الطعام وذلك ما يستوفيه واحد لا يجزئ علم بسوء فيجوز ذلك ولا بد من الكفا
لا بالبهينة ولا اذا دخل الاجزى الطعام والشراب ولو نوى الطعام او الشراب فهو على ما نوى ولو نوى الطلاق في
نساءه واليمين في نعم الله من طلاق ويمين ولو قال مرجع بدت راست كبرم او حلال الله على علم لا حاجة الي

هو الصحيح ويكره طلاقا بانها هو الصحيح وان اختلفت لما خرجت في الثالث ولو قال لها انت مسمى للام بمنزلة قوله انت على حرام
في باب الوارث في تناوي النسبي لو قال حلال للمسلمين على حرام بمنزلة قوله مرجع بدت راست كرم يوسن حرام فالان
الامام لا جلاله يصدق على ذلك النية في الكل الا في قوله مرجع حلال رد است حلال يوسن حرام فانه يصدق على ذلك
النية ويكون مبياة النكاح لو قال الامراء انت على حرام او حلال الله على حرام هذا على ثلثة ارجحة اما ان كانت له امراة
واحدة او اربع نسوة او لم يكن له امراة ان كانت له امراة واحدة وقد ذكرنا ان كانت له اربع نسوة طلقت كل واحدة
نظامية وهذا خلاف الصحيح فان من قال بالطلاق طلق وله امراة تان او اكثر تنفع على واحدة واليه البيان وسيأتي في كتاب النكاح
في باب اليقين والطلاق في آخر الباب ولم يكن له امراة بلزما ككفار وفي تناوي النسبي انسي عليه اخف وفيما ذكرا
ارجح حكى فتوى شيخ الاسلام الاوزجيد والامام السعد الكشاني ان يقع الطلاق على واحدة منهن والباقي لا الرجوع وهو
الاشبه وفي بيان مجمع الزوارسل الامام النسفي عن قلاقر حلال جزاي يوسن حرام كرم ابن زربا في تمام سعي كرم
ونواقست سدن كس حوس هو كرم كرم روزمان طلاق شود رجلا اخر رجعت راست كرم يوسن حرام كرم ابن
كار كرمه فقال ذلك الرجل هزار بار وقد فعل ذلك الفعل يوسن واحد كذا في تناوي الامام ولو قال مرارا ولم يقل اربع الثلث
ولو قال على حرام انت مرة يوسن واحد سبب من الدين عن امراة قالت ارجع لاجل حلال جزاي يوسن حرام فالانسي في الابن
حرام شود من شيخ الاسلام لا سبب في المفقول ينظر في سوال السانيد كل مضمون بشرط النية ان قال قلت كذا هل
ينفع بكب ان يوبت وان قال كرم ينفع بكب واحد فلا يضر من النية وانما حسن الامطلاق في رجعت السبع مائة في
تناوي النسبي رجلا او حلال الله على حرام وما احدث يمين على حرام ان كنت فعلت كذا وقد فعلت يوسن واحد في اول يوم خلة
او غير من خلة وهذا يوافي ما تقدم ولو قال ان فعلت كذا فحلال الله على حرام ثم قال بعد ذلك لا رجعت فعلت كذا
فحلال الله على حرام ففعل احد ما حقي وقع طلاق بان ثم فعل الفعل الاخر فالامام ظهير الدين يفتي ان يقع كما كان الثا
معلمنا دون الادل ولو قال ان فعلت كذا مرجع بدت راست كرم يوسن حرام قبل له من ذلك كرمه كذا في تناوي النسبي ففعل ذلك الفعل
ثم تزوج امراة تطلق ولو قال له لو قال له كذا في تناوي النسبي لان قوله مرجع بدت راست كرم يوسن حرام في تناوي النسبي ففعل ذلك الفعل
عليه وان غنى الوصل فيه تشديد عليه مع هذا لم يثبت لانه عطف على الاول لان الاول طلاق يوسن رجلا امراة له واني في الامام
بما تطلق اذا تزوج وفعل كذا يوسن كلام العاقل وقال كذا امراة في تناوي النسبي يوسن رجلا يوسن رجلا في كل امراة تكون
في السلسلة في مجموع النوازل وقال النساي لو قال امراة ان تزوجك فحلال الله على حرام تزوجها تطلق وسباني
تمامها في كتاب الزمان لو قال يوسن مرجع بدت راست كرم يوسن حرام ولم يكن له امراة يكون مبياة الا اذا غنى به التعليق
بالزوج فحينئذ يصير كانه قال ان تزوجت فاحللت يميني فوسن حرام وفي المحيط لو قالت انت على كذا فلان ليس بشي
ولو قال انت على كذا لم يزوجها كان محم العين فهو كذا انت على حرام الا ان هذا الذي وقع اختلافه له ان يكون مبياة

[illegible]

[illegible]

الطلاق وفي الثاني الصبري لو قالها اذ هو في بيع يمين طهر اذا نوى طهر وتلك يقع التثنية وفي الثاني الوفاة او العي
ان من نوى الطلاق يقع التثنية وفي جميع النوازل لو قالها اذ هو في بيع يمين طهر وفي الثاني الوفاة او العي
ففي النوى او اذ هو في بيع يمين طهر وفي الثاني الوفاة او العي
الزيج اكرم في كبريت باجكارت بار الله في ذلك وفي بيع ولو لم يقل هكذا لكانت قال لها نحن في نوى باس طلاق
هنا يقع الطلاق بدون التثنية ولو قال لها ما رايها وكارنت وترايا من في اعطى مكان لكان ذلك اذ هو في بيع يمين
لا يقع بدون التثنية وفي جميع النوازل لو قالها اذ هو في بيع يمين طهر وفي الثاني الوفاة او العي
ثم قال ابن عفرين بذلك كقولهم بما يدر كمنع عن اول من يملكه باشي قبل يقع عليها التثنية وفي بيع يمين طهر
برجوز الثاني بالبرجوز لا يقع بدون التثنية وفي جميع النوازل لو قالها اذ هو في بيع يمين طهر وفي الثاني الوفاة او العي
وهو في نوى طهر كمن قال الطلاق الاول صحيح وان لم ينفى له سرجين في طلاقه في الاول مرجع ولا يقع بهذا القول في
خمس في التفرقات وفي الثاني الوفاة او العي لو قالها اذ هو في بيع يمين طهر وفي الثاني الوفاة او العي
كله ففسر قوله طلقة في حق كبريت مرجع ولا يقع بدون التثنية وفي الثاني الوفاة او العي
في قوله يمين طهر في حق كبريت مرجع ولا يقع بدون التثنية وفي الثاني الوفاة او العي
لا يقع بدون التثنية وفي الثاني الوفاة او العي لو قالها اذ هو في بيع يمين طهر وفي الثاني الوفاة او العي
وان نوى بانها او ثلثها في نوى طهر لم يوشى اذ يقع واحد يملك الرجعة مسلط على ابن ابي حنيفة في الثاني الوفاة او العي
يملك ذلك اذن من يملكه يملك الرجعة مسلط على ابن ابي حنيفة في الثاني الوفاة او العي
يبيع عليها طلقة واحد مسلط على ابن عيسى في الثاني الوفاة او العي
سراي ابن مريكان ابن انت كمن يمين حرام في نوى طهر وفي الثاني الوفاة او العي
مجهزين لا يكون اذ الرجعة من عدم الاضافة في الثاني الوفاة او العي
الامانة دست ارمين بار الله في ذلك بل في طلاقه في الثاني الوفاة او العي
فثلث وان لم يوشى لا يقع وفي الثاني الوفاة او العي
عمل ان نوى يبيع وكذا لو قالها اذ هو في بيع يمين طهر وفي الثاني الوفاة او العي
فان لم يوشى لا يقع وفي الثاني الوفاة او العي
يبيع بار الله في ذلك وفي الثاني الوفاة او العي
ابو الحسن قال له ابو المراء كمن يمين حرام في نوى طهر وفي الثاني الوفاة او العي
وفي الطلاق قال يعلق ويكون غير نفي في الحنفية ما هكذا في الثاني الوفاة او العي

ولا بد من وقوع الطلاق في حق الزوج سواء قبله او لم يقبله ولو قال لها وجبت منك ام اوافقا لها وجبت اخحك او
 لا خحك او ما اشبه ذلك لا يقع وفيما في النسخة لو قال الخرم طلقت امرأتك فقال له بئس قولك من طلق طلاقى الا يطلق
 امراته ولو قال قبل انهما فعلت كذا ونفها الا نفى طلقت لانه اقرا بالطلاق وان قدس من قبل انما فعلت جزاء لها
 وفي الاخر لا يكون طلاقا خارجا لذلك العهد ولو قال لها اني من حيان عدوي كرمك ازيد من لا يقع الطلاق بدون النية ^{او}
 قال الخرم اني نوبت في طلاقك انت فقال له الخرم من نوبت في طلاقك انت في الامام النسخة لا يطلق امراته قاله رحمه
 لكن هذا في رواية من سماعة في طاهر الرواية لا يطلق وسيأتي من حجب هذه الرواية في الاخر الامارة طلب الطلاق من زوج
 فقال الزوج لم يترك عدوي طلاق فوي وايضا هذا اقرا بالطلاق وقال ليس لك عدوي طلاق بشرط انية امراته
 لم يجرها كسطلاني داود ما قبل من شرطه من نوبت في طلاقك انت فقال الزوج شديدا كجاري هذا اقرا بالطلاق الثالث
 سئل عن امراته بعد ما اشترى اخا فقال يا حنان ما لم اوعوكم ام اوعوكم ام اوعوكم ام اوعوكم ام اوعوكم ام اوعوكم ام اوعوكم
 للنية في الوفاي بشرط النية بمنزلة ما لو قال العبد جعلتك عبدا انت لله قال هناك ان في الوفاي يعنى طلاقا لا اذ قالت المرأة
 الشاخر جئت من غياهم ههنا او عوكم او اي كذا ذلك ان اذ اذ لم يكن فقال الزوج كرم يا حنان ما لم اوعوكم ام اوعوكم ام اوعوكم
 كرم ام اوعوكم ام اوعوكم ام اوعوكم ام اوعوكم ام اوعوكم ام اوعوكم ام اوعوكم ام اوعوكم ام اوعوكم ام اوعوكم ام اوعوكم
 بمنزلة قوله كرم ام اوعوكم ام اوعوكم ام اوعوكم ام اوعوكم ام اوعوكم ام اوعوكم ام اوعوكم ام اوعوكم ام اوعوكم ام اوعوكم
 فتقبل له الامر وما فعل في شايه لم يرد في خبره في هذا امره بالطلاق الثالث في ما في النسخة لو قال في ما
 شايه لم يرد في شايه لم يرد في شايه لم يرد في شايه لم يرد في شايه لم يرد في شايه لم يرد في شايه لم يرد في شايه
 بدون النية ولو قال في شايه لم يرد في شايه لم يرد في شايه لم يرد في شايه لم يرد في شايه لم يرد في شايه لم يرد في شايه
 فيما روي عن ابن ابي ابيع الطلاق بهذا وهو اعلى من قوله ما وقل المرأة في قوله خير من ان لا يكون اقرا بالطلاق الثالث
 اذا في ذلك او فلا يصلح ما روي في النسخة في ذلك وان في شايه لم يرد في شايه لم يرد في شايه لم يرد في شايه لم يرد في شايه
 بدون النية لم يرد في شايه لم يرد في شايه لم يرد في شايه لم يرد في شايه لم يرد في شايه لم يرد في شايه لم يرد في شايه
 الطلع الثالث في الطلع على وجهه لا يصلح في فساد الطلع الخامس في فساد الطلع السادس في فساد الطلع السابع في فساد الطلع
 قوله راد في فساد الطلع على وجهه لا يصلح في فساد الطلع الخامس في فساد الطلع السادس في فساد الطلع السابع في فساد الطلع
 وهو اذا خلعها بعد الدخول على من كان لم يترك للمقبوضه ما سئل عن الصدوق في ما سئل عن الصدوق في ما سئل عن الصدوق في ما سئل عن الصدوق
 في عرفه اذا قالت يا فدا ربي خويشتن خويشتن خويشتن خويشتن خويشتن خويشتن خويشتن خويشتن خويشتن خويشتن خويشتن
 انه لا يرجع والمردية له فان كان مقبوضا رجع عليها بجميع المهر عندها بالثقة فان كان قبل الدخول كان للمقبوضه
 وهو لو رجع معها لا يرجع عليها الا بالثقة وان كان قبل الدخول كان للمقبوضه ما سئل عن الصدوق في ما سئل عن الصدوق في ما سئل عن الصدوق

وان لم يكن المتيقن من سقوطه على كل المراتب لا يرجع عليها بشئ استغسانا لان ادخلها على بعض مراحات عالمها على
مراحات الف درهم ان كان بعد الدخول للمتيقن من جميع عليها بما يقدره وسلم الباقي لها في يوم جميعا وان لم
المتيقن من سقوطه على المتيقن من جميع عليها بشئ استغسانا لان ادخلها على بعض مراحات عالمها على
الاكثر للمتيقن ان كان قبل الدخول ان كانت قبضت مراحات ابعثت من جميع عليها بخمسين درهم استغسانا
القياس يرجع بسماوية بانه بدل الخلع وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول وان لم يكن المتيقن من سقوطه على المتيقن من جميع عليها
عن اربع العشر بحكم الشرط ويرى عن الباقي بحكم الخلع الثالث لو خالفوا ولم يذكر البعض ذلك الامام الرضوي في نسخة
من كل واحد منها عن صاحبه وذكر الامام خراساني في هذا الحكم وان كان عن ابعثت وهو الصحيح وان لم يكن
على اربع مراحات منها انما ساق اليها من المراتب الثلاث فذكر في هذا الحكم ونحو رواية عن ابعثت وهو قول الامام
احد من صاحب ولا يرى عن نسخة العن ومنه السكينة في قولهم جميع الا اذا شرط ذلك في الخلع واما نسخة الورع
مؤنة الرضا فلا يقع البراءة عنهما ان لم يشترط في الخلع بالاجماع وان شرطه وقت لذلك وقت سنة ونحو جابر وان
لم يوقت الاجماع فلا يقع البراءة عنهما ولو قالت خوشتن فزيدم بر حفي كبر برنت ابرار عن نسخة العن في رواية
للمرسمي فظنهم بانها تروى بها ناسا على راجع اختلت على مراحات عن المراتب في دون الاول وكذا اذا قالت
خوشتن فزيدم برنت ابرار عن المراتب الاولى وهو برار عن دين آخر سوى المتيقن
على ابعثت من جميع عليها بشئ استغسانا لان ادخلها على المراتب الاولى كان المتيقن من سقوطه على المتيقن من جميع عليها
الا ببدل الخلع في قولهم جميعا وان لم يكن متيقن من جميع عليها بشئ استغسانا لان ادخلها على المراتب الاولى كان المتيقن من سقوطه على المتيقن من جميع عليها
قبل الدخول ان كان المتيقن من جميع عليها بشئ استغسانا لان ادخلها على المراتب الاولى كان المتيقن من سقوطه على المتيقن من جميع عليها
الفصل ثلثين ان لم يكن جواب الاستحسان اذا خالفها والامارة مدحوله بها والمتيقن من سقوطه على المتيقن من جميع عليها
ولو خلع الاجم مع الزرع بالانفس جميع الخلع ولم يسقط المهر عن الزوج اذ لا ولاية للرجعي في اسقاط حها ولا رجعيها
في نسخة الامام الرضوي والبارك الخلع عند ابعثت من جميع عليها بشئ استغسانا لان ادخلها على المراتب الاولى كان المتيقن من سقوطه على المتيقن من جميع عليها
لا بوجه البراءة وكان الخلع بلفظ البيع والشراء اخلف الشايع على ابعثت من جميع عليها بشئ استغسانا لان ادخلها على المراتب الاولى كان المتيقن من سقوطه على المتيقن من جميع عليها
الكل في نسخة الامام خراساني في لفظ الخلع وفي نسخة العن في رواية خوشتن فزيدم برنت ابرار عن نسخة العن في رواية
عدلت فقلت فزيدم فلم يزل الزوج في زرع الخلع بالاتفاق وقالها خوشتن فزيدم برنت ابرار عن نسخة العن في رواية
فقلت فزيدم فلم يزل الزوج في زرع الخلع وفي نسخة العن في رواية خوشتن فزيدم برنت ابرار عن نسخة العن في رواية
في كتاب الكاظم وروىها خوشتن فزيدم فلم يزل الزوج في زرع الخلع وفي نسخة العن في رواية خوشتن فزيدم برنت ابرار عن نسخة العن في رواية
بكاين ونفقة عك ان لا اخر معلوم الخلع وان لم يذكر بدل الخلع او ذكر محرم لا يصح الخلع وهو امر لا كماله في نسخة الامام

وهكذا احتار الصدر الشهيد في الفتاوى قال ثم وسيفيقون ذكر الشيخ الامام الاستاذ انه طلاق وذكر ان قال ان
اشترى نفسك متى فقالت اشترى لانطلق وهذا بخلاف قوله اخلع فنفسك متى اخلعت ولم يقل الزوج قبل صحيح
لان قوله اخلع امر بالطلاق بلفظ الخلع والزوج بمكة ذلك ليدفع به الى ما قبله خوشتن غير ان اشترى امر بالفارسية
قال ثم واقترعت ثلثة النكاح والبيع والخلع النكاح ما ذكرنا والبيع لا يبيع في البيع الثلثة ونفلاها خوشتن جزفا
خوشتن جزفا ثم مرادهم صارت سبب في بيع الخلع لم يقل الزوج بعث لانه لا يات على زوج ولو لم يات على عام
بعد هذه الفقرة في الصغرى لولا انها خلعت فكالت قبلت لا يستطاع من المهر والطلاق وقع بغير الزوج لا ينفلاها
ولو قال لها بعثك سابقا لاشترى لان بيع الطلاق وكذا بالفارسية ولو قال لها خالعك فكالت قبلت يقع الطلاق في
بيع البراءة ان كان عليه بيع عليه ردها سابقا للمهر اليها لان ذلك لا يرد عودا بل ذكر الخلع ولا يستطاع في العدة
وفي قوله اخلعتك الواقع بان وانما يقع لان وقوع قبلت للراءة ولم يقل ولو قال لعن به الطلاق صدق بيان قضاه
ولو قال خلعك على كذا وهو المعلوم لا يقع ما لم قبل واذا قبلت لوقال المعلن به الطلاق لا يصدر في قضاء
ديانة الكوفي الفتاوى الصغرى ولو قال بان خلعك كرم او جزاء ورضخ كرم والراءة منكبة يقع الطلاق
فانما الزوج هذا اذا يكن سبق خلع اصلا فلو سبق خلع فاسد فقال هو هذا على الخلع صحيح قال الشيخ الامام
الاستاذ لا يقع وقال الامام النسفي يقع ولو اضاف لانه لك الخلع فقال بان خلع لا يصح عند الكل في المجهول
صوت الخلع بالفارسية ان يقول للراءة رزها خوشتن ان رزها كرم كرمات وهر نفقة عدت كرم او ليس في
برق سبب طلاق تخم بك طلاق فيقول الزوج آهنيهم من الرز خوشتن بان شرطها فوقع منه ونفقه العدة
لو قالت رزها اخلعني على ما في يدي من المال ولم يكن في يدها شيء ردت عليه مهرها ووقالت اخلعني
على ما في يدي ولم يذكر المال لم يكن في يدها شيء الا شيء عليها كمالوا اخلعت على شيء لا قيمة له اصلا ولو كان
بدها او في يدها شيء في تلك الساعة فذلك للزوج وفي الجامع للصغير لوقالت اخلعني او طلقني على
في يدي من المهر لم يفسخ بدها شيء فانما تعطية ثلثة درهم كالانوار والوصية في الفتاوى رزها
امرأة بما لها عليه من المهر فقامت ان لها بقية للمهر ثم تذكر انه لم يبق لها عليه شيء من المهر وقع الطلاق
عليها بما لم يرها في علمها ان بر المهر ان قبضت والا ترى للزوج اما ان يعلم ان امرها عليه بان وهب
ومع ذلك بلغ الزوج منها نظيفة مهرها واشترى متى يقع الطلاق مجانا رزها او ان رزها على الزوج شيئا غير
قال الامارة خوشتن جزفا ثم مرادهم فقال الزوج رزها ثم يقع نظيفة بائنة ولا يرد ما قبضت من المهر
هو المختار وان لم يقبض من الزوج فحدثت للسكنى في المدة متأخرة قالت خوشتن في رزها فقال الزوج رزها ثم هذا
كقولها خوشتن جزفا ثم مرادهم وفي الفتاوى بالبراءة لو قالت للراءة اشترى نفسي منك بما اعطيت اوقالت اشترى نفسي

[illegible]

بهما لا يجب ذلك كان الحاح صحيحا وان اريد ان يتعلق لا يصح ما لم ينزل الزوج لوى شرس رجلا فالامارة بت مثل تطبيقه فقلت
 الشرب يقع بها انما يجب هذا قوله ان كرا الاسكاف وقال بعضهم ظاهره وفكر بعد هذا ان القاسم الصفاة اذ انكر ان يطلق
 رجم كمالا في كرا الاسكاف النزل في المحطة والامانة منك فقلت ان شرب يقع باننا ووالا امارة مرافق حتى بان
 وشرى بان طلاق كرا ابوسى منعت فقلت في رجم فعلى خبرهم طلق ثلثا كما اذا قال لها بالك عدوى من الولاية فقلت
 وبيعة لها عند منكر القاضي لا نام يقول ما يقع النكاح اذ اوى الزوج والمرأة الثلث في التقاضي والامانة بعت منك نقطة
 بثلاثة الا في درهم فقلت ان شرب ثم قال ثانيا وقلت المرأة ان شرب والزوج يقول اريد بالنكاح لا يضره رجمك ثلثا
 والزوج عليه الاثنته الا في درهم لانه لا يجب الجال بالثاني والثالث وهو رجم فيكون المان ولو قال لها بعد الخلع طارسته فلا انا
 النسيء ان في الثلث طلق ثلثا ان الصريح في هذا اللفظ صريح الطلاق ولو قالها قد خلعتك قد خلعتك وفي الطلاق وفي
 واحد ولو قالها قد خلعتك على ما كان على المهر فالذلك ثلث مرات فقلت المرأة قبلت او رجمت طلق ثلث الا في درهم
 بتوبها ولو قال قد باراك قد باراك قد باراك طهر شيئا فقلت رجمت او رجمت فقلت في رجمت وقلت قد خلعتك
 منك بالث قد خلعتك فمضى منك بالث فقال الزوج اعزبت او رجمت كان ثلثا لثمة الا في درهم الكلي والنفق في
 كتاب العتاق رجل قال العبد بن احمد كرا بالث درهم احد كرا بما به دينار فقلت ما هو الجال عليه او قال العبد
 بعت عبيدك منك بالث درهم ثم قال قبل القبول بعت عبيدك منك بمائة دينار فقلت قبلت اذ لم يرد المان وانما
 يلزم للمان الثاني في الخلع بالعارسية صارت واقعة بغير قد صور بها وجعلت الامانة خوشتن ارم من جرم
 بكذا وكذا فقلت فقلت خبرهم يقع الثلث بالحوال الثلثة وقلت خوشتن خبرهم بالث وكرت ثلثا فقال الزوج
 في رجم يقع الثلث بالحوال الثلثة يقع كما لو قال ان طلق ثلثا على العدم است طلق ثلثا على مائة درهم فقلت قبلت يقع
 الثلث بالمالين كذا هبت وعن ابيوسفة في رجم جانب الزوج وجانب المرأة في جانب الزوج كلا الاعاين بان في رجم
 المرأة حتى لو قال طلقك على المالين يوقف على قبولها رجلا الا انه من خوشتن ارم خبرهم بعد ذلك بعت فقلت المرأة
 في رجم وفي الطلاق ذكر في مجمع النوازل انه صحيح الخلع وقال كرا اهل العالم لا يصح والنفق على الزوج في المرأة ان شرب
 نفسك بتطبيقه بكذا حتى يكون للنساء على الرجال من المروقة المدن فقلت ان شرب وقبل الزوج بعت فقلت بعت صحيح الخلع
 طلق لم يقول لها ان شرب نفسك ممن صلا النوى وفيه خلف المساجح السليمة فقاوى الفضة ويزايعه وقال الزوج جرت
 ولم يقل في رجم صحيح الخلع وفي مجمع النوازل رجل تزوج امرأة وقال عند رجل الماني ان شرب ثلثين درهم ما قال ذلك الرجل
 انما ان شرب بمائة درهم هل بعت حتى فقال لهم انهم عليه وفي رواية من قبل الامام للمرأة فقلت سر يا كرا خبرهم فقلت ما وانا
 بكذا خبرهم في النوازل الصغرى لو قالت للمرأة اني ما رجعت حتى كرا برست خوشتن خبرهم لا يصح طلق الصل به جوار الزوج
 الخوفان به حتى يكون خلعا قال الصمد السيد الا اذا جمل الحاة انهم يريدون بذلك به حتى في مجمع النوازل لو قالت المرأة

خريدم بعد بركة ولها بنفث عدت ولها بها كل من لها بركة العن وفي كلام قاتل صغرى الوتلف عطان لا سق
 لها الا يصح ولوا خلت عطان مرة السق على ما كان يكرى بها فند فيه صح ولوا خلت عطان لافقة لها ولوا خلت ولوا رنة
 فوافقة صح في اصبغ جوا بوا في اصبغ امرأة قالت لزوجة الخلق اوفات خريش خريدم خلا الزوج بحبلها انت
 طلق صاعرة تقول خلت هكذا في النواز والافق عاتة ان اراد به الجواب يكون جوا بوا وفت لافقة عطان الامام الخالي
 قوله انت طلق اوسك طلاق ياي كساده كرم جاب بك الدنيا فان لم يخطو هكذا فتوى نعم الاسلام الا في حدى ^{الصح}
 وقال دست كونا كرم في فداوى المستغنى انه لا يكون جوا بوا وفت في الزوج الطلاق كان هذا ايضا ثانيا ^{الاحتلال}
 وقيل جاب اذا فداوى ك يكون جوا بوا وكذا لو قال دست بان داسم وكذا في كل لغة لا يعمل معنى الشتم ولو قال في ختم
 بك طلاق رجعي يكون جوا بوا ويكون باننا ويطي قوله رجعي اصله لان ابدا ان اذ قال المرأة انت طلق بطلاقة باننا
 امكك الرجعة يقع ونحن باننا ويطي قوله امكك الرجعة ولو قالت خريش خريدم فقال الزوج طلقك واحد النسبة
 يقع الرجعي امرأة فان خريش خريدم بك طلاق فقال الزوج فوضعت ليقع الطلاق لا يقبل للمرأة خريدم رجعا قال
 لامرأة خريش ان من جريش وكاين وجرى كره ترا وكره دن سهران بود ففان خريدم صح الخلع بدون ان
 يقول الزوج بعثنا لوقا خريش خريدم لم يذكر الجعل فقال خريش خريدم بعثنا وكاين لايصح الخلع ما لم يقبل الزوج
 بعثنا فداوى النسيئة في الثاني لو قال لها بعثنا منك مكر بطلاقة ففان اشترت يقع باننا وكذا لو قال بعث
 مري منك بطلاقة وقال اشترت ولو قال بعث منك بطلاقة ففان اشترت يقع رجعا كما ناول وقال لها بعث
 منك طلاقك مكر كرهى على ففان طلق ففان اشترت يقع الطلاق باننا بمهرها غير ثمن ففان اشترت ولا يشتر
 النية من عند الكل جعل فلا لافقة بعث منك ثلث بطلاقات مكر وفققة عدت ففان قالت المرأة محبة لبعث
 ولم يقبل اشترت باننا عند ابى كرا الاسكاف وقال الفقيه ابو الليث لا يقع شئ هو المختار وقال في المحرط في النسيئة
 لو كره رج البنا المرأة فان كان جوا الخلق هكذا فقال فعلت او اجرت يكون خلعا رجل قال المرأة
 بعث منك بطلاقة بمهر ففان جوا خريدم صح الخلع وهذا للمبالغة في المحبة ابو سليمان عن
 ابي حنيفة رج اذا ابرأت المرأة زوجها عاها عليه على ان يطلها ففعل في ذلك جازت البراءة وكان ^{الطلاق}
 باننا وكذا لو جعلت له ما لا على ذلك ولو قالت طلقني على ان اخذوا على عليك طفلها فان كان
 للنا خريدم معلومة صح الناحر وان لم يكن الاصح والطلاق رجعي على كل حال وكذا لو طلقها على ان يبرئ
 عن الاصل ففان كذا ما لها من فلان والطلاق باننا ولو قالت المرأة اختلعت او اشترت نفسي فقال الزوج
 بك اكل لا يكون جوا بوا وكذا في الزوج فوضعت بكابن وصد دم دكر ففان بكابن تم الخلع في جميع ^{الاحتلال}
 ولو قالت داوى فقال الزوج اوى وضعت العرقه ولو قال له في يدم لا يقع ولو قال نعم او بوا المختار انه جواب وبنا

طلاق

الياء العربية ليس هي بل هي في قول خويش بن حريم فقال الزوج انما كنت لا يقع الطلاق ولو قالت اشتريت منك
بكذا نفق فقال الحكم خويش بن حريم مع الخلع وفي الاصل اذا التقت بحكمها او بحكم او بحكم اجنبي مع الخلع
وبطلت التسمية ونزولها للقبض ولو قال المرأة طلاق في ثلاثين يوما خويش بن حريم او قالت خويش بن
انقرب لبيته يا رستم فقال الزوج انما كنت لا يقع الطلاق ولو قالت اشتريت منك نفق فقال الحكم خويش بن حريم
المع انك ولو قالت بعت لبيته بالدرهم او اختارت نفسها في المجلس وقع الطلاق وفيها المال للمرأة قال
وهيب لك مري ثم قالت دعوني فقال لها عوضك ثلث نكاحا طلق ثلث امرأة قالت لا بد لها من خويش بن حريم
فقال الزوج بطريق الاستبراء دار هان وفيه ثمن قبل مع الخلع والمهر والنزل والعقد وعدم العقد فيموت
المساكين في الفسوة للمرأة قال خويش بن حريم بعد وكاين فقال الزوج وفيه بطلان في وقت المرأة
ثلث نكاحات مع الخلع ويكون جوابا وان قالت ما نيت بغير الزوج ميتا بعد ذلك ان قبلت المرأة مع الخلع في
الثالث وانما يشترط الا يقع ثم ولو لم يقل هكذا لكانت طالق ثلثا ونوى الجواز في وقت ولو وقع الخلع وفيه الثلث
خويش بن حريم في فساد الخلع وفي الفسوة في امر او قالت خويش بن حريم بكذا فقال الزوج وفيه ثم قال عني غيرها
لا يصح قضاء وفيه فداوى النسيء لثلاثة عدلين ان المرأة لو قالت خويش بن حريم انك طلاق لها وفيه ثمن الفاء
شاهدان على ذلك ان سمع القاضي قوله في وقت الخلع لا يقع بغير الخلع ولا يثبت في النسيء وما اذا قال لا يقع انما حكم
بالفداء بالخلاء وما شهد انما حكم بالفداء قبل شهادتها وبطل الخلع ولو شهد بعض اهل المجلس ان قال بالخلاء في وقت شهادتهم ولو
لم يكن هكذا لكانت بطلان في وقت ان لا يصدق الا في وقت من مجلس الخلع لا يصدق في سائر اوقات او في وقت عند قوله
وفي وقت ثم قال عني به تلك القضية لو بدلا لا يصدق في وقت او فاقام الزوج البينة انه بلغ راس السنة او قال وفيه بطلان في وقت
المرأة البينة بمعارضة فبطلت او في الاصل المحيط وعنه ينبغي ان يكون بينة الزوج او لو قال وفيه بطلان في وقت
قوله مع البين والبينة يعنيها والفاصل الامم والامام حلالا ليجيبان بهذا النوع من المسائل او في مجلسهم ولو قال وفيه بطلان
ايضا وقيل القول قوله والبينة بينهما في المؤكيد بالخلع في الفسوة في الجواز والحق طلق امرأتى فظلمت بالامور
بهرها ونفقة عدلها او خالفها على امرها ونفقة عدلها قال الفقيه ابو جعفر يجوز مدخوله كانت او غير مدخولة
وقال ابو بكر الاسكافي لا يجوز مطلقا مدخوله وقال ابو بكر الاسكافي لا يجوز مطلقا مدخوله كانت او غير مدخولة
وبه اخذ الفقيه ابو الليث وبه كان يعني الشيخ الامام الاستاذ جرحا لكل رجل ايمان بخلع امرأته اذا اعطت فداء من غير
الى الفسوة الى المؤكيد جرى الخلع بينهما فلما راي الفقيه اذا ابطأ له الخلع في جميع وكذا اذا كان له بطلان في مجلس كان فاما اذا كان
احد المؤكيد بالخلع في جميع وفي الزيادة او قال لها انت طالق ثلثا على الف قضيات او لحد بالف لا يقع في ذكره وكذا في الاصل
وكل رجل ايمان بطلان امرأته ثلثا بطلان فظلمت احد بالف جار لا يخلو الا في وقت الخلع مع المرأة في وقت الخلع

الطائفة من الاجار والقبول صوته ومخوله ويجوز ان قما جاز الى جواز المرأة وكلتم باختصاصها من قبلها او انكر المولى
ان يضمنوا بل الخلع والطلاق واقع وان لم يضمنوا الا اذا اذع الزوج انها كلتم وقع الطلاق ويصح احتواوان لم يقع ان قال الزوج
ابرأكم عن حتما على ان نطقتا فطلقا لا يقع وان لم يقل ذلك فالطلاق واقع في الاصل عن مجرد كيد الصبي والمعتق جميع
مصلح بل اخلع الفرض والامه داخله ابنة الصبي مع زوجها على ما لم يصح يعني لم يجز بدل الخلع على الصغيرة وهل
يقع الطلاق في زواج ابان ولا يصح انه يقع ولو اختلفت الصبي مع زوجها البالغ على مال الطلاق واقع يجب الرجوع الى
فان ضمن الاب بدل الخلع مع الخلع كالخلع مع العجني ولا حلها على الف درهم وقيل لا بد من بعض المال الزيادة
في صدق محمد واختلف الشيخان في ان يضمن لزوج الطلاق لم يقبل الصغير قال بعضهم يقع بغيره الاب رجوعه
على الاب ان عاينه كعبارته قال بعضهم يقع الطلاق ولا يجب المال على احد الخلع على صداق او على الابرأوا هي الخلع
الامة من زوجها او طلقا على جمل يقع الطلاق ولو اخذ الجعرا بعد العتق ولا اختلفت باذن المولى لم يجز له والمدين كلتم
الولادة لا تلاحق ابان ابان من كسها اذا كان باذن المولى والمكاتبه لا يطالب الاب بعد العتق فاذا اختلفت الامة من زوجها
بغيرها فانك مولاها يقع الطلاق ولا يفسد المهر وطريق صحة الخلع في حق الصغير على وجه يفسد المهر لان بيع الامة ان
كله الشكاح بلفظ الامة والخلع قبل العتق والمكاتبه فطريقه ان يجعل رجل اجني مع الزوج بشئ معلوم مقدار المهر والنفقة حتى
يجزى السيد على الاجني للزوج ثم يجزى الزوج باعده من المهر والنفقة لاب الصغيرة او لم يدر ولا يفسد مال الصغيرة على ذلك المهر قبل
ذلك الرجل يفسد المهر والنفقة عن فدية الزوج وجب على ذلك الرجل قال من هكذا فخر عن الشيخ الامام الاستاذ العجني اذا
خلعها ابها او الاجني اذ سألها المهر عليها وان لم يقره بزوج بالصدق على الزوج ولا يقع على الاب من الزوج ان لم يضمن فالخلع
يقع في فديتها ان قبلت يتم الخلع في حال هذا فيسبب لانه الطلاق قال صاحب المحيط وقد كتبت شرح الحيل ان الطلاق هذه
الصورة لا يقع الا بلحان ما لا يكون طلاق الاصل والجماع الكبر قال الرجل اخلع امرأتك على هذا العبدان على هذا الدار
او على هذا الان فخلعها على ذلك فليس له ان يملكه الا الاجني لان السيد مرس كما اذا قال العبدان مع عبدك من ولا يكونا ارقعة عاين
فلان فاذا قبل المرأة ذلك وجب عليها تسليم ما اشترى اليه امكن والا فسلان كان شيئا فقيمة ان كان غير شئ ولا يدر
قال للزوج اخلعها على عدي هذا الدار في هذه او في هذه فخلعها على هذا الخلع جائز لا يحتاج ليقول المرأة وتضمن الخلع
الاجني والزوج بصفة الدين عز الشان وقال الاجني للزوج اخلعها على عبدك هذا فقال الزوج خلتك ثم الخلع من غير ان يقر
المخاطبة قبلت ولا تاتم العقد بقبول الاجني لزوج عيى السيد وله كانه مدينين فان عجز عن تسليته وجب تسليمه شيئا للثبات
وتسليم القيمة في غير التسليم كما في قول الامام ولوقالت المرأة لزوجها اخلعني على دار ولا او عبد فلا فخلعها واقع والقيمة
القول ولا يبعد ذلك انه قد يرضى تسليم ما اشترى اليه بلحانز فلا نسلته ولا جعلها تسليم المثل في المثل والقيمة في غير المثل
وكذا قال الزوج خلتك على عبدك هذا فخلعها على عبدك فخلعها على عبدك فخلعها على عبدك فخلعها على عبدك فخلعها على عبدك

والعلم بالمرأة. فحتمه فقال له يفلان قد جعلت امرأتي عبداً هذا القبول لا يصلح العبد طاعة له قبول المرأة فلا بد
قال الجنى للزوج اخلع امرأتك على عبدك فلا تقبل ذلك ولا دونك للمرأة. هذا الإبريق ان الجنى يقول للزوج اخلع امرأتك على العبد
على هذا ما خاص لها فقبل الزوج ذلك كان القبول في هذا الاضامن وليس له المطالبة في المرأة ولو كانت المرأة في الخلية
في هذا فقال له اخلعني على العبد منهم على ان فلا تضامن لها فخلعها كان الخلع وانما كان ضمن فلا بد لئلا يختار الزوج ابناً
المرأة بحكم القبول ولا تملك الضامن ولو لم يضمن فلا بد لاختلاف المرأة بالان لا يخلع اضافة الى الاطلاق باضافة
الضامن اليه لا العقد وحد من المرأة حقيقة وهي المتفقة وهي ما وقد خلعها الزوج عاقدة حيث حالها
ولان رجوعه فالزوج اخلعها على هذا العبد فقال له خلعها فاذا خلعها من رجل اخر فقبلت له المرأة لا ان لا
صاحب العبد ولا الى المطالب اكل في نكاح المباح الكبير في بدل الخلع وفي العجوة وفي قوله الليث رجوع
امرأة على ما لم تراد في بدل الخلع الزيادة باطله وكذا الزيادة في بدل الصلح عن دم العدة المتفق خلع امرأته
ان جعلت صداقها ولو لها ولا يخرج من الخلع والمهر للزوج دون الولد لغير الخلع لا الجمل مسمى جائز والمال
الى الجمل وكذا تجاز فيه الكفالة والهرن وكذا الجمل المصاها من الجمل لا من غيره لان الجمل من الجمل دفع
المرأة بدل الخلع وقال الزوج قبضت كجهنم في القوان في الزوج كذا ان في الامام فغير الدين وقيل القبول قول المرأة
لها من المملوكة والاصل بعد الخلع على كماله من زوجة من زوجة وهو صوف يستحق المسمى ويجوز على قريب
مروا من زوجة لا يخرج عن القبول المطلق وزد ما قبضت من المهر دجلة ان من المولى يستقيم لم يجز وان
سمى موجودا معلوما على المسمى وان سمي مجهولاً جهالة مسددة كذلك وان قبضت للمهرلا وتكن الخطوط
التي قبضت وزد ما قبضت من المهر من طلاق المرأة على جعل بدل الخلع في العدة وقع الطلاق ولم يجز جعل المسمى
الزوجة في طلق ولو طلقها على الاضامن بعد الطلاق الرجعي صح ولو طلقها بطلان ثم خلعها في العدة لا يصح ولو طلقها
لها بعد البيعة جعلت بيعة الطلاق لا يقع شيء ولا خلع مع زوجة على ثقة عدتها ومهرها على ان على
غيره من غيرها قال رحمه الله عن الشيخ الامام الاستاذ ابراهيم وعبد الله الزوج عشرين درهماً ما بقي هذا الاصل
امرأة اختلعت عنها على ان يرده الزوج عليها الف درهم لا شفعة فيها قال رحمه الله هذا يدل على ان الجاهل بالخلع
على الزوج صحيح وفي صلح العدة متى لو ادعت امرأة شكها على زوجها فخلعها على ان يردها لها جز هذا يدل على ان الجاهل
بدل الخلع على الزوج لا يصح فبالبيعة بين الاثنين انما الاختلاف على عرض من الجاهل بدل الخلع على الزوج ويكون مقابلاً
بيد الخلع وكذا ان خلع ولم يذكر ثقة العدة يجوز ان يكون في ثقة العدة اما اذا خلعته ثقة العدة ولم يذكر عرضاً
اخر ينبغي ان لا يجزى الخلع على الزوج في هذه المرأة اذا خلعته مع زوجها على الف قامت البيعة على زوجها
لانها لو كانت قبل الخلع قبل بدل الخلع والشافعي لا يمنع من البيعة في الجامع الصغير كتاب البيعة في الاصل مطلقة

الفتنين اذا كانتا من جهة واحدة لم ينفكوا عنها ولا ينفك عنها الا في المحل اذا اختلف الزوج كان الخلع بينهما مرتين
 وقاله في الشك في الشك في الامام علي بن محمد الاسعجاني ان القول بالرجوع حتى عن نجم الدين كان في قول كان هذا بعد
 شكاى جرى بينهما فادعت المرأة ان الشك لم يصح الا في بعد الخلع المأثورة وقال الزوج بعد الخلعين القول قوله واذا لم
 يزوجها بعد يقول ليرى ان تزوج في القول فاعاد ولا يجوز الشك في الثاني رجل تزوج امرأة على مسمى غلطها
 طلاقا بانما تزوجها ثانيا على مسمى آخر فخلعت مع زوجها على مهابرا الزوج عن المهر الثاني دون الاول كما لو
 بالفارسية خوليت من زيدم از قباكين وسمى هذا كرا برست لا يبرأ من المهر الاول في جميع النوازل لو قال
 لها بعثت منك تطليقة بجميع مريتي وجميع ما في البيت فخرها عليك من القوي فاشترى وكله عليها مسوار خلعها
 فكسوها وحلها ما استثنى به لم يستثن لها من امرأة اختلعت مع زوجها على مهابرا فخلعت بعدتها وعلى
 ان تمسك ولو هامة ثلث سنين او عشرين بتفقيها مع الخلع ويجوز على ذلك فان تركته على زوجها ورثت فلا يزوج
 ان يخلع قيمة النفقة منها ان نظا ليجوز الصواب اذا اختلفت على مساكين الولد بتفقيها وكسوها ليس لها ان تطالبه
 بالحقن طلق كانت الحقن مجزئة وسوا كان الولد ضيعا او فطما او اختلعت على مهابرا ثم استجها بالدم ثم خلع
 الولد في الرضعة والرضع في الفطيم يعني لو استجها ما تبدل الخلع بمسك الولد الفطيم تنفقها وكسوها في المحل وذكر بن سلعنة
 في امرأة اختلعت من زوجها بالحقن من المهر ورضاع ولده الذي هو حامل اذا طلقه لا يستين جازان مات اولم كره
 فطما ولده من تزوجته الرضاع ووراثات بعد سنة تزوجته الرضاع سنة ولا اختلفت على ان تمسك الابن الى وقت البلوغ لا يصح
 لا يحتاج الى معرفة ادب الزوج والتمسك له فاعادهم فلا طلاق كذا في الامم يحتل باخلو النساء وذلك من الفطما لا يعني مجزول كما
 مجزول في البيت مع فان تزوجت الام الا ان يخلو ولده منها فان اتفقا على ترك الولد لك الام لا يزل عندها لان ذلك حق
 الولد ويظن انهم من ذلك الولد في كل حال فخرج الزوج عليها بذلك وانما يصح الخلع على مساكين الولد اذا بين للزوج فان
 لم يبين الا يصح سوا كان الولد ضيعا او فطما او المستفاد كان الولد ضيعا صحيح وان لم يبين للزوج ويضع حولين
 امرأة اختلعت على مساكين الولد او رضاع الولد من فوات الولد بعد سنة او ماتت هي عليها فية الرضاع سنة ولو
 قلت عند الخلع ان مات الولد او مات الرضاع فلا امر على ما شرطت يعني بشرط جازي يمينه ما بقى الرضاع كما قال
 ابو يوسف اختلعت مع زوجها على رضاع الولد ثم صلحت مع اب الولد على ان يصفى جميع النوازل للمرأة قاله ابو
 حريز بن ابي بكر بن بلام بكت ساله عن ختمها في الرضا لا يزوج زوجها اكر برابن باشي وهذا في ربيعة كلمة عن
 بالتولية في المجلس كذا احبوا الامام النيسابري واما في الرضا لا يزوج زوجها اكر برابن باشي وهذا في ربيعة كلمة عن
 الولد تلك المدة ثم وقع الطلاق بعد مضي المدة ولو قال في ختم برابن فادع مرفعه بل خلع من مسمى في مرفعه
 كذا ثبت ونذا قيل لا يقع قال في ختم الدين بن علي الشرط النبوي في جميع النوازل لو قال لها ان اعطيني الف درهم

طابق ^{١٢٥} بطلان الابادة. ولو قال انت طالق على ان تعطيني الدية لم يملك البتة ان يقول في هذا طالق فان
في طلاق براتك طلاق خبرين دعي بشرط انك فلا ان خبرين دعي قبلت بيع الطلاق ثم في قوله ان تعطيني
بشرط الاعطاء في المجلس لو وقع الطلاق في قوله او اعطيني اومتى تعطيني لاحاجة الى الاعطاء في المجلس ^{اي متى}
لو كانت طلقني اربعا بانك طلقها ثلث طلقني بالث ووطئها لمعد فبثك الالف وقالت خولتي خريدم
فما في رخصتي بربان من فالحلح بغير الخصال ان يكون بالمر ولو قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق بغير خصال
بشرط ان تدخل الدار ^{المقصود} في الرابع في الامر باليد مشتملة على خمسة اجناس الاولى المقدمة الثانية امر
الغيبه الثالثة امر الغيب الرابع في جبايل القرع الخامس فيما سطر الامر وفي الاصل بالاول وفي الاصل او جعل امر امر
سرها ان نرى المطلق وكان الحار مذكرا الطلاق او الغيب في الطلاق ولم ينفذت او كانت غائبة فقلت في
المجلس قبل ان تبدل المجلس وان يطاول يوما او اكثر لم ينفذ في طلاق ويكون طلاق واحد اذا دعي فاحض او اثنين او اكثر
فيه وان راوا ثلث قبلت وليس للزوج ان يرجع ولا ان ينهي الموضع المباع الا بقبول وفي التثني لجعل امرها بغيرها بغير
ابوها قبلت طلق وكذا لجعل امرها بغيرها قبلت تسمى طلق وفي التثني لا يصح الرجوع فضلا عن الرجوع في الطلاق
اذا كان في حالة الغيب او مذكرا الطلاق في غير مذكرا الطلاق وفي حالة الغيب في المرد والزوج بلا امرها بغيرها
فليس في قوله دعي للمرأة بنة الطلاق وان كان في غيبه او مذكرا الطلاق وان كان الزوج القول في مع العيين وفي بنة
المراة في اثبات حالة الغيب في مذكرا الطلاق ولا يقبل بينهما في بنة الطلاق الا ان يقول بنة على الزاير بذلك في دعوى
المراة رجعا لجعل امرها بغيرها لا يملك ففسخا حكم الامر ثم ادعت وقوع الطلاق وجوب للمراة
على الامر فصح وليس للمراة ان يرفع الامر لا للتمسك حتى يجرى الزوج على ان يجعل امرها بغيرها او التمسك او ان يترك
او يمينك او سئل انك انما اشبهت ذلك فانما ريت نفسها في الزوج لم ينعى الطلاق في طلاق ولا يدين في اقصا وقال
في غيبك او في بريك واشبه ذلك اسالين بنة ولو قال امسك في ذلك اسالك فمداك في بريك وفي الفتاوى لو قال
لها امرى بغيرك فمداك هذا هو امرى بغيرك وفي مجموع التواريخ في الصكوك اكتب له خط الامر على اني سائر
بغيرها بنة بطلان نفسها واحد كاشا فتاوى لا اريد الواحدة وطلبت المثل والى الزوج ولم تنفقا وجرى ما بين امر
سرها في طلاق وكذا لو كان سكان الامر بين الطلاق وقال صاحب المحبط وكذا وقال الصكوك اكتب له خطا باقرار
جارية منهم او كتب ببيع دارى بغيره كان لغيره بالمال والبيع في الفتاوى الصريح في الامر بالبدل لا يخلو ما كان الامر به
او بدله من مهلا او معلقا بشرط ان كان مرسلا ما كان موقفا بغيره فان كان موقفا كان امره بغيرها
او بدله من ملام الوقت بايعا علم فلا ان ادى ارم يملكها فاذا مضى الوقت ينتهي على ان يملكها والمهر في المزمع يذكر الوقت
ليس شرطه ولكن لحد الموضع الذي جعله بطلان وكان مطلقا بغير الامر في بنة الموضع الذي اعلم بذلك والامر في بغيرها في

ذلك المجلس والقبول منه ليس بشرط والتطليق منه قبيل أو كذا في ذلك فلهذا علم يقضي ان لا يصير العرف فيهما ما لم
يعلم حتى لو طلق قبيل ان يعلم لا يقع والوكيل على هذا الاجمير وكذا قيل العلم بخلاف الاجمير فانه يصير حيا
قبل العلم استعسافا في الجامع الصغير وكان معلقا بشرط يصير الامم سيد اذا وجد الشرط فاذا وجد الشرط انه
كان الامر معلقا مطلقا يصير الامر بين في مجلس علمه والقبول في ذلك المجلس لكن يرتد بل وقد كان موقفا
فالاخر في ذلك ما دام الوقت وفيقال امرته امرت سيدك في عشرة ايام فالامر في يد هاهنا هذا الوقت لا مضي عشرة ايام
يحفظ بالساعات فلو امر الزوج ان امرها يدورها اذا مضت عشرة ايام لا يصدر قضاء ويصمد بياته هذا في
الفتاوى وفي الاصل لو قال لها انت طلاق لا سنة يقع الطلاق بعد السنة الا ان ينوي الوقوع للحال ابن سنان
في محله امرت سيدك لان الشرا امرها باللبنة التي شرا فيها الدلاء او في الغدا الى الليل وقال امرت سيدك
هذا الشهر فاختارت زيجها او قالت لا اطلق عرج الامر من زيجها في جميع الشهر عند بعينه ويحكم بها الله وقال ابن
لا يطل خيارها في مجلس اخر وفي الجامع وقال امر ابي بدلان شهر ولم يسم شهر بعينه فلا شهر من يوم قال ذلك
القول لا يقع الى شهر كاطلاق الى شهر والفتالة الى شهر كاطلاق الى شهر وعن ابي يوسف انه يصير كذا في الحال وفي
اول عناق الاصل لو قال بعد انت حرمين هذا العمل اليوم عن قضاء ولا يصح انما قضت فلهذا لا يصح وبانه
والنكاح الى عشرة ايام مائة او يوم متناهي ولا يشترى بشية الا مائة او يوم متناهي لم يجره له للدين المسلك في الزينة
التيع الى شهر ناجل الفجر الى شرفة الزاوي او كالميل الى القبة رواه حتى في قوله في الكبر في الوقت الصريح
فتاوى في التام يصير كذا بعد الشريعة رواية نصير كذا سلطانا في ذلك الى شهر ثبت الجاهل في الحال
ويستوي في الشهر والمزاعة كذلك في العين وفي ذلك في الصخرة العجوة والمزاعة في صلح الاصل الصلح الى شهر
وكذا القسمة الى شهر والشركة الى شهر كاجارة هذا في العيني الامراء عن الدين الى شهر كاطلاق الا اذا قال عني بلاء
الى شهر لا خير الى شهر في ذلك يكون ناخرا الا قوله بالدين الى شهرين صدقة المقر بثبت الاجمير وان كان في القرعة
الاجمير في الاقرار بسيد الكفالة وهو مستند في الجامع الصغير ان الصيغة في الجارة لا يتوقف فانه لو قال اديت لك
بوما وبعد حجرت عليك نصير ما دون ما مطلقا او اديت الاصل او الافضية الحكم والفضاء فيلزم ان
نفي الوكيل عن البيع وما يتوقف ولا يجعل امرها يدور في مجنته فهو بين في مجلسه وليس ان يخرج من في
فتحة الامام الخفي وفي الجامع الصغير لو قال انما تطلق نفسك فيفتر على المجلس ولا يملك الرجوع وقال الاجمير في طلاق امر
لا يفتقر على المجلس ولا يملك الرجوع ولو قال اجني في لعمري لا يفتقر على المجلس ولا يملك الرجوع وفي الفتاوى الصغرى
وكذا قال الاجمير في ان سيدك يفتقر على المجلس ولا يملك الرجوع قال في المحرر في الاجمير وان قال بعضهم هذا وكيل
لانهم خرج الامر وكل امرته تطلق نفسها كان عليك حتى يفتقر على المجلس وفي المتن قالوا في المطلق فيك فتات

٢٠

اعرام ان خلية اوبيرة اكلت في لوف الزيج وقع الطلاق فاذا قالت حين صار الامر بها طلقا لم يوقا وت
 بانرا شتم ولم قبل حتى شتم من الاثنين ووقا قالت غيب نفس المكان للحلق قاما صارت وصار هذا كقولها القرب
 في جمل العجيرة فذكر الفصل في بعض الشيوخ بيني وبين كثر الزوج في العلم فوضعهم بدون الاضافة الى الزنا وان
 انكدم بسا فان قال طلاق ما يقع ووقا طلاق انكدم ولم انكدم تطلق ووقا الحق طلاقا بسا انكدم
 شئت من قوله امرها بسا ط الشاوي الصغرى امره قال له وبارك مني عليك على ان تجعل امرى بسا ففعل
 ذلك فمرها عليها لم تطلق نفسها بسا قال امره لم يبارك مني شئت ليس لها ان تطلق نفسها ووقا المنفكان تطلق نفسها من
 شاب من فناء بخلاف ما قال لها ان دخلت الدار فسل طلاقا وتطلق دفع الطلاق عليها وعلى غيرها السلطان في
 الموانع بسا جعل امر كل امرأة يزوجه بسا امرته ثم تزوجه بغيره ففعل امره في امره بسا جعل امره
 الطلاق في الحيلة في هذا الباب تمام هذا باق كذا الجان في فصل العبد بالكتاب جسد في امر الغيبة والمنفكان
 امره ان غيب عند فكت غيب في يوم او بين غارب بسا قال انكدم بومامه هابدها ووقا او لا
 رجل جعل امره بسا على ان غاب عنها كذا من يطلق نفسها متى شئت فغاب عنها الا انكدم ثم غاب
 اليوم الاخر من تلك اللين فاذا غيب نفسها حتى تمت للين قال ثم انكدم الشيوخ الامام الامام في انه
 بسا امره بسا ووقا في الغيب في تمام الاستلزام ان كان لا يعلم بكما بسا الا في امره بسا ووقا اذا كانت غابة
 فاما قبل ان يدخلها الوهاب فكل اللين الا في امره بسا ووقا غاب عنها تلك اللين لكة في الصر
 لايجزى الا بسا بسا في امره بسا ووقا في الشيوخ الامام ووقا ان غيب عن المكان الذي يسكن فيه في يوم
 امره بسا في نفس اليوم الا في ذلك المكان لا يكون الا في امره بسا ووقا ان غيب عن كونه في
 فامر بسا ووقا في امره بسا في امره بسا ووقا ان غيب عن جوارحه بسا ووقا ان غيب عن
 على قول الشيوخ وقال الشيوخ الامام السخفي اسم جوارحه كمنية لا يزوج بسا ووقا امره بسا على امره غاب عنها
 ثلثة اشهر لم يصل نفقة اليها في يطلق نفسها بسا في امره بسا ووقا ان غيب عن جوارحه بسا ووقا ان غيب عن
 صار الامر فيها لو كانت النفقة مفروضة وجبت النفقة من زوجة لغيره لم يصل اليها النفقة الا في امره بسا
 ويرفع اليه عند ما خلا الا بسا بسا ووقا في السكوت في نفقة لغيره في الزيج ولا يثبت النفقة اليها
 ووصل اليها وانكرت في نفقة لغيره لا يثبت في الشرط واستحكم لكن لا يثبت وصول النفقة اليها بقوله
 قال ثم ووقا بسا من القاضي الامام الامام في الدين خان ثم مرجع بعد من قال لا يكون القول في كل
 موضع بل في ايضا حرة في نفقات الطلاق من كتاب اللين مردى بسا في نفقة لغيره في امره بسا ووقا ان غيب عن
 براد من رقبته بسا في نفقة لغيره في امره بسا ووقا ان غيب عن نفقة لغيره في امره بسا ووقا ان غيب عن

امره
 امره
 امره

ليس انك تسبق بكاء نفقة رسيدي امام دينك ام بدت في شدة وشدة امره بدت من شدة ووجعنا من الله
ونفقة نار سبيل كل الذين وديا قم وبكى في خلاف قوله من ونفقة من في رسيدي وبكى رسيدي ام بدت في شدة
ونفقه في الحيط والذخيرة ولو جعل المرء لها ان شرب المسكر او غاب عنها او جرد احد الامرين فطلعت نفسها ^{جد} في
الآخر لا يكون لها ان يطلق نفسها مرة اخرى ورايت فتوى اجاب عنها شيخ الاسلام علاء الدين في الحيط
المرئزي وصورتها رجل قال لامرأة ان غبت عنك شهرا فامك بك بن مولاك واسم بره هل يصير امرها
بيدها العاين وكان والذي يقولك اجبر على الذهاب فذهب بنفسه بنفسه ان يتحقق الشرط وهو العينة لان
لا يمان مكرها وانفسا اصلها اسوا في غنق الخنث ^{جد} في امر الضرب رجل جعل امر امرته بيد ما على
مضى ضربها بغير جناية يطلق نفسها وطلب النفقة وكنت ولازمة فقلت بجانية اما انفسه او من وقت بنائه
لو اخذت بحجة فوجانية فلو قال الزوج لما الى اوبر ضاقت فوي او ما درست او شئت اجنبيا فخذ جناية ولا يصير الامر
لوضربها ولو قلت لزوجها باحار او بالبلد او حاربت مرك دها او لعنة فخذ جناية منها ولو قال الزوج لزوجتي
برقيا وضاقت لعنت خود برقيا دعامة المثلج على ان جناية وعلى هذا القول لما ادرت سيادة فقلت ما درست
سيادة هذه جناية وان كانت امينة وقال وقد عرفت باننا واقعة قال في ضربك بغير جناية تطلق نفسك متى شئت
لما دعت انضربها عند الفاسي فقال بضربك ام ثم ادعى في مجلس آخر انه ضربها بجناية انقت العجبة على هذا
هذا النوع لا تاذر في الجاني والضرب وتوالت اي يد خوان كانت صادرة لا يكون جناية وتوالت اي يد في ضربك
جناية وتوالت في آرم في امر العجبة بناها جناية بيد ما على ان يمتي شتمها في تطلق نفسها فقال لها بعد ذلك
مدرك الامانة خذك لا تاكل العذرة او كل الضرب واسك في الحداد لا يصير الامر بهما ولو جعل امرها بيد
على ان يمتي ضربها بغير جناية متى تطلق نفسها فكنت وجرحها غير محرم اتقى الشيخ الامام الاستاذ ان يكون جناية وقال
الفاسي الامام جناية قال في هذا وان قال الفاسي ان وجرحها وكنتها وليس بعورة اما لو سمع صوتها البني يكون
جناية بان كلت اجنبيا او كلت عادن يسمع اجنبيا او قناعت مع الزوج تسمع صوتها اجنبيا واما وجرحها بان بعد ما
او في الجمل جناية في التفتا ولو جعل امرها بيد ما على ان يمتي ضربها تطلق نفسها على وجه لا يكون فيها خنث في اسوف
فطلعت نفسها بعد ما ضربها في المير بالوفاء لغير حران لا يمتي فذكرنا قبل ^{جد} في ما يصلح جوابا في الزيلات وتوالت
اخرت نفسي يصلح جوابا بالقول انك بك وتوالت احدى نفسي ولا يصلح جوابا بالقول تطلق نفسك وتوالت طلعت
نفسى يصلح جوابا بالسك والامر لا يصلح تفسير الامر وكذا الاجنبيا من الغيبة وتوالت نفسي نفسي يصلح تفسير الامر
بك وتوالت احدى نفسي الاصل رجل جعل امر امرته بيد ما فقلت في مجلسها اخذت نفسي وطلعت نفسي او انا طلق او عرام
ذلك توالت للزوج ان على عرام او انت متى بان بانت بولحن ان لم يزل زوج ثلثا ولو نرى ثلثا فقلت ولا يصح رجوع الزوج

الى وقد طلق نفس جازيما قالت لا تبدل المجلس ولم يتل هكذا الا كما قالت ما تصنع بالرد ثم طلق نفسها يقع
 الحكم في الشاوي مرة باب السين لو قالت اعطوني كذا ان طلقني فقال الذي هو الامري ما هذا فقالت ان جعلت
 امرى بيك فقد طلق نفسي لا تطلق في المحيط ان قلت بطل الامر وان اضيقه قال بعضهم لا يبطل الامر
 بعضهم ان هيات الوساو كما يفعل اليوم تبطل ولو كانت لا كبة فاجابت ثم سارت او لما سمعت انفس
 اجابت او شرعت حتى سبق جوابها لم يضرها ما لم تبين منه ولو ذهبت بنفسها لطلب الشهود لانهم بعد
 احلها قال بعضهم تبطل وقال بعضهم لا يبطل وان ابتدأت الصلوة يبطل ولو كانت في صلوة فرضية لا تبطل باتمام
 الصلوة ولو كانت في النفل لا تبطل في طلاقه اسلمت على راس الشفع لا تبطل ولا رجع قبل الفجر ولا في غير الفجر
 والاكل يبطل وان فارق قبل الفجر هي ان قال لا يبطل والشرا لا يبطل الا بطل الاصل او ان شئت او اعتلت او مكنت
 او قرأت او سمعت قليلا لا يبطل وان طال بطلان المحبة اذا قال العيون طلق امرأتك الفصل الخامس في المشية والنيا
 في المحيط اذا قال العيون طلق امرأتك لا يصير كيدا لم تشاؤها المشية في مجلس عليها حين صار كيدا وطلتها
 الوكيل في ذلك المجلس فبع وثقلهم في مجلسه بطل التوكيل ولا يقع طلاق بعد ذلك قال شمس الائمة العلواني وبنيان
 يحفظ هذا فان التوكيد نعم فان عامة كتب الطلاق التي يحكمها الزوج من الغزيرة يكون فيها امسا الذي كتب اليك هذا
 الكتاب بطل امراني هل تشاء الطلاق فان شئت فطلتها ثم ان الوكيل كثر ما يوزعون الا يقع عن مجلس مشيتها
 ولا بد من الطلاق لا يقع في الشاوي رجلا قال الامراء ان طلاقك شئت وابست لا تطلق بهذا بل لا بد
 لها ان شئت ولم تشا في قدم الطلاق واخر من المعنى في الكول وقال لها ان شئت ان شئت تلك ابست انت ابست
 يقع وان ابست يقع وكذا لو قال ان شئت او ابست وسياتي تمام هذه كتاب الايمان بطل خبر امراته فبطل ان يختار
 نفسها المحل الزوجين بدها فاقامها او جلسها طويلا او كرها خرج الزوج في مجمع الموازنة والاصل من
 نسخة الامام خوله زاده الخميني اذا قامت لزوجها الشهود بان لم يكن عندها احد الشهود لا يجوز ان يخرج
 عن موضعهما ولم يجوز ان لم تقول لا يبطل خيارها بالاتفاق وان عولت اختلف المشايخ في بعضها على ان
 المعتبر في بطلان الخيار اعراضها او تبدل المجلس عند البعض ايجار جرد وعند البعض الاعراض وهذا
 حق لو قالت المرأة خويشتن خريدتم فقام الزوج رجلا اليها في شيء خطوه او خطوتين وقال في خيم
 الخلع وهذا الخلع يوافق قول البعض ولو كانت لا كبة فزالت او على العكس بطل خيارها وكذا لو اشتغلت بعمل آخر
 يعلم انه قطع لما كان قبله كذا اذا عبت الى طعام للاكل فاكلت او اشتغلت بالنوم او مشقت ولو اكلت عليها
 يسيرا او شربت شرا قليلا او نامت فاعتذر او لبست ثيابا من غير ان تقوم او فعلت فعلا قليلا يعلم ان ذلك ليس بغير
 بار كانت متكة ففعلت او قاعد فما كان او قالت ادعوا الى استنشر او الشهود لا يبطل الخيار الكل في شرح الطحا

لو كانت السبعين حارث لا يطرأ خاها وما يضر الامر بطول الجوار وقد ذكرنا في بطلان الامر والله اعلم بالسواب
 المستند في الاستثناء في سائر المقامات جميع الاستثناء في الطلاق هذا في الجوار والمخبرين
 والاستثناء في البيع وفيها الجامع الصغير ابيهم والاستثناء في الاعتكاف في صوم الاصل والاستثناء في النكاح و
 العتق اقرار الاصل في اقرار بالبيع والاستثناء في الصوم قد ذكرنا في كتاب الصوم ووفاء العتق ولا ما بعد في
 ان الله لا يعمل الاستثناء لان هذا امر وسباني في كل العتاق ثم الاستثناء لما يصح ان لو كان متعلقا في حق
 حتى لو تمس بطلان الاستثناء ويصرف النفس بل اولم جدا اصل هو استثناء هكذا قال ابو يوسف في التتفا
 في الاجزاء لو سكت سكتة في النفس ثم قال ان الله لا يصح الاستثناء لان يكون سكتة النفس في ما يطرأ بالاستثناء
 او بعد اتمامها ذكرنا الثاني ان يزيد المستثنى على المستثنى من كذا ان طلق في الايام الثالث ان يكون مساويا لغير
 ان طلق في الايام الرابع ان يستثنى بعض المصلحة كذا ان طلق في الايام او في المصلحة في الايام او في
 واحد ولو قال الايام في وقت متدين ولو قال الاستماع وقع ثلث وقد صح استثناء الكل من الكل هذا لان الاستثناء انما
 من الكل هذا لان الاستثناء انما ينفذ في الكل لفظا ونظما ما روي عن محمد بن النضر اذا قال ساني طلاق لا فاذنه وفلانة
 وفلانة وليس من النساء سويهم مع وروا في ساني طلاق الا في الايام والفرق في الايام بغير لفظ وفلانة في الجوار لو حلت
 لسانها بالاستثناء صح اذا تكلم بالحرف المسمى عنه هو اختيار الفقيه ابي جعفر ولا امام الاضطر في جميع العتاق
 سئل ابو يوسف عن حلفه استثنى ولم يسمع اذناه قال اذ لم يكن كسنة بحرف الاستثناء جاز استثنائه هكذا
 روي عن ابي يوسف والي مطيع وابراهيم النخعي وكذا الفراء في المصنف اذ لم يكن لسانه ذلك سمعت نفسه يروى
 وقال ابو بكر بن جعفر قال ان حلفت بعد حرم قال على المسمى اليه الله افشاء الله لا يثبت ان الاستثناء ابطال
 البمين كن حلفه لو ثبت لكانت بغير درهم فبغير درهم قال لعل في عشرة دراهم الا درهما لا يثبت
 وفي المصلحة ما شاء الله استثناء ابيهم والبقالي اذا قال كل امرء في طلاق الا هذه وليس لغيره من طلق في
 في ابيهم الاسلام الاموي بندي لو قال امرأه ان طلق واحد وثنتين وثلاثا واربعا انكمت فلا يباح التعليق ولا
 بصير فاصلا وكذا لو قال مره ذكره واربود وباشدازي بسطوطا في ذلك هذا هو التعليق بخلاف قوله
 ان طلق ثلثا وثلاثا انشاء الله حيث لا يصح الاستثناء وفي الاصل لو قالت انك حر وعقبك انشاء الله صح وفيما
 انك حر وعقبك انشاء الله لا يصح وفيما انك حر وعقبك انشاء الله لا يصح وفيما انك حر وعقبك انشاء الله لا يصح وفيما
 وهو لا يثبت في ذلك كان هو حال الذم عليه جرى على لسانه لا ينفذ بعد جاز في الاعتماد على قول الشاهد
 وان لم يكن بين المالك لا يعتمد ولو قال لها ان طلق في حقك لسانه انشاء الله من غير قصد صح الاستثناء كما
 يقع الطلاق وكذا لو كان لا يدرى في حقه انشاء الله صح الاستثناء ولو قال انشاء الله طلق عند ابي يوسف

لا يطلق وعند مجرده يطلق في النكاح. وقول ابي سفيان صحيح في النكاح والطلاق. باب الوصية بمن يصيب من التبعين
الانكح ما بقي من الثلث فلا الاستئذان. اخرج بطريق المعاصفة عن ابي سفيان وعنه مجرجه. ثم الباقى بعد انشاء الطلاق
البيان وليس باخراج في الرجعة. لو قال لها انت طالق كيف شاء. الله طلقك ولعن رجعة. وما يجزى المولى لو قال لها
انت طالق لو لا انك اولي احسنت الطلاق لكانت اولي احسنت لانطلق والكل استئذان. وهذا اجماع المولى لو قال والله اكلم
فلا تانا استغفر الله ان شاء الله فهو مستثنى دابة لانها. وفي الفتاوى محل ايراد ان يحلف مجرجه وان كان يستثنى
في السر يحلف ويأمر ان يذكر عقيب العين موصولا سبحانه الله. او غير من الكلام فيسحق في دعوى الاستئذان. الزوج
ادعى الاستئذان في الطلاق لوجه الخلع والادعى الشرط القول قوله فلو شهد الشهود انه طلقها او حالها غير استئذان
شهدوا انه لم يستثنى قبل وهذا من المسائل التي يقبل الشهادة على الشيء في شرح الجامع الصغير اصل هذا لا شهدوا
قال السبع ابراهيم الله ولم ينزل في النكاح قبل المحطون شهدوا بالخلع والطلاق والاولى تمنع منه غير كلمة الخلع والطلاق
والزوج يدعى الاستئذان والطلاق القول قوله وفي الفتاوى الصغير في ذكر الجعل لا يسمع دعوى الاستئذان والطلاق
على ما كان خلع وفي فوايد مشي الاسلام لا يفتى في دعوى الاستئذان في الجعل لا يسمع دعوى الاستئذان منه ولو ثبت البينة لا
يسمع في اقرار الاصل لو قال بعد لعنتك امر وقلت ان شاء الله لا يعقوب وكذا في الخلع لو قال امرت زوجك
امر وقلت ان شاء الله وقالت المرأة ما استفتيت القول قوله وقفا وهي نفس الزوج ادعى الاستئذان وقالت المرأة
طلقتني القول قوله او بصديق الزوج الابينة بخلاف لو قال لها قلت لك انت طالق ان دخلت الدار وقال
طلقي مني القول قوله وذكر هناك على هذا حكاية وطول تمام في الحائز ولو اختلفا في صحة الخلع وقفا
فذكرنا في فصل الخلع الفصل السابع في الرجعة وفي الفتاوى اذا تزوج المملوك طلاقا رجعي ايصلا رجعا
هو المختار ولو طلق امرأته ثم قال ان رجعتها مني طالق ثلثا فانقضت عدتها تزوجها بالطلاق ولو قال لها انت
عبد كما كنت او انت امرأتى لا يصبر رجعا بدون البينة فان تزوجها رجعة صار رجعا ولو كان الطلاق انشاء يطلق
ولو قال لها ابي رقة بارأه رمت ان غفر به الرجعة تصير رجعا ولا يجب له الرجعة في الكفا ولو رجعا
وقال ردتا مني لا يصبر رجعا ولو قال لها رجعتك بانك درهم ان قبلت جمع واذا انقضت العدت بطل حق الرجعة ولذا
استقطت سقط استثنى من الخلق او بعض الخلق لا رجعة عليها ولو قالت ولدت لا قبل الابينة فان طلقها
بينها بالله بعد اسقطت هذه الصفة بخلاف بالانفاق وفي التوارث لا يجب له الرجعة والعرض بالرجعة وفي التمتع
قال مجرجه لو قبلت المرأة بشهوة في رجعة ان صدقها الزوج في الشهوة ولا انكر الزوج الشهوة لا يثبت الرجعة
وكذا ان مات الزوج فصدقها الورثة وكذا لو قبلت وهو نام او مضى او اختلفت ذكر خمس الاثمة الرخصة في سبع الا
خمس او ملن على قول الجعفة ومجرجه رجعا لا يصبر رجعا ولا يثبت له الرجعة على الشهوة لا يعيب ولا يضر

الرجعة بشهر في القبلية وفي الأصل جعل قول المجتهد في مجرده بعد يسوفه تقديما ونظرا الى الرجعة
لا يشيت الرجعة وهي ان لم يكن لها او هو قبلها بشهر او لم يمشيها بشهر او نظر الى رجعتها لا يشيت الرجعة
في الزيادة نكاحه وشيخ الطحاوي والرجعة متى وبيع السني ان رجعا بالقبول الا بالفضل ويشهد على رجعتها
يعلمها فان لم يشهد او شهد ولم يعلمها كان مخالفا للسنة وفي الأصل تعليق الرجعة بالشرط وضاعتها الا وقت
في المستقبل بطاها كالحج فان قال الزوج بعد الخلع رجعا وطبها واكثر المرات فله الرجعة وان قال ادخل بها رجعة
عليها وقال لها بعد انقضائه ما قد راجعتك في العدة وصدقته في الاستاذ صدق وان كذبته الغلط فلهما ولا يشيت
عليها بعد الرجعة من رجوعها الى الرجعة محبته انقضت عقد فاقول قول جامع الميمن ولا يشيت الرجعة بعد الرجعة
وعند ما يشيت ولو قال لها طلقك فقالت محبته انقضت عقد قال الشيخ الامام السرخسي لا يصح ان يقع الطلاق
انفس الناس في العدة وفي الأصل بعد النكاح رجعا اربعة اشهر وعشر المدخلة وبطل المدخلة والصغرى
الكبرى والمسلمة والكتانية سواء وحاصرت هذه المدخلة او لم تحضر سواء اما الرجعة اذا قال الزوج ارجعني الى ما كان
قبل البيان على وجه من المدخلة الواقعة تسليما فيها ثلث حيف وربعين الطلاق في احدى ما فالمدخلة من وقت البيان والطلقة
اذا ماتت بعد ما نزل بها صارت بعد ما نزل الوفاة ان كان الطلاق رجعا وان كان بالثبات او ثلث كانت لا تترك لا تترك
الوفاة فان ورثت بالرجعة من الرجعة لا تترك الوفاة بعد ما نزل حيف ولو مضى من المدة حيف بعد ما نزلت
ثم مات الزوج والطلاق بان فله الحيف محسوبة من جمل العدة هذا في جميع النوازل صدر الحامل ان تضع حملها
في سائر وجع الزفاف في الوفاة يجوز لو مات عن ام ولده وهو حامل فعدت ان تضع حملها وكان لا يعتد اما اذا لم يكن حامل فعدت
ثلاث حيف وكذا لو كانت قبله وان كانت من جهة جمل او من جهة رجوعه على ما كان للولي ولو كانت للرجعة من جهة امة
وهو غير حامل فعدت ثلث اشهر وخمسة ايام وفي السنادي الصغرى لو بلغت ذوات بوماد ثم انقطع الدم حتى مضت
وطبها رجعا فعدت ثلث اشهر اما اذا لم تحض ثلثة ايام ثم انقطع سنة او اكثر فعدت ثلث اشهر بالاشهر المبلغ حد
الايام وسوقه من جنس سنة هو المختار قال رحمه الله والشيخ الامام الاستاذ عن الدين الكندي بمرقند
ينبغي خمسين سنة فان مررت وما بعد ذلك فهو حيف قال في حيف المجرى هكذا وقع في بعض الكتب وقد
ذكر محمد بن في فساد الصلوة ان العجز الكبيرو اذا مررت الدم مدة الحيف فهو حيف قال محمد بن مقاتل
رواية النوادر يجوز على ما اذا لم يحكم باياسها اما اذا انقطع الدم وحكم باياسها وهو اربعة سبعين سنة
او نحو ذوات لا يكون حيفا كما وقع في بعض الكتب وكان للبدن ان يقول ما ذكره النوادر يجوز على ما اذا رأت
الدم وذكر حيف ووقع في بعض الكتب يجوز على ما اذا رأت بيلة وذلك ليس بحيف بله للشيخ علي رواية
النوادر الذي يقول بان ما رأت بعد الايام يكون حيفا قال انما يكون حيفا اذا كان لها او اسود اما اذا كان

لغيره واصغر لا يكون حيفا لان كون المرء مضافا بالاحتماد فلا يطرأ حكم الياس الثابت بالاحتماد قال طريق
 الفصاح ان يدعى أحد الزوجين غدا النكاح حال قيلم العدة فيبقى النكاح صحيحا انه وبانقضاء العدة بالاشهر
 قال وكان الصلح الشهدى عن نفق ما هنا وازمت الدم قبل تمام الاعدة بالاشهر لا يسطر النكاح قضي النكاح
 يجوز ذلك اولم يقض وفي جميع المواضع الا ان العدة اذا اعتدت بالاشهر وتزوجت ثم ماتت الدم يكون النكاح
 فاسدا عند بعض المشايخ اما اذا قضى النكاح بجواز النكاح ثم ماتت الدم لا يكون النكاح فاسدا ولا يصح النكاح
 جائزا لا يشترط الفصاح في المستقبل العدة بالمحضر وفي غير الصغيرة اذا اعتدت بعض العدة بالاشهر ثم ماتت
 الدم انتقلت عدتها الى الحيض ولو انت بعد نكاح حصة استقبلت العدة بالشهر والاطلاق العدة
 الا انما ثم اعتقت ان كلا الطلاقين رجعا انتقلت عدتها الى عدل المأزول ان كان بانكاح يتنقل وكل من جلت
 عدتها بعد نكاح تضع حملها في الموطعة ما تزوجها اذا لم يزل بعد موت الزوج وعدتها بالشهر وفي جميع المواضع
 من قبل كل امرأة ان تزوجها في طلق ونسي ما قاله زوج امرأته ودخل بها طلق وجب مهر ونصف مهر وجب العدة
 ومثبت النسب من الزوج وفي الثاني على الصبر من رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها بانكاح ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل
 ان يدخل بها وجب عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله وعده محمد بن علي نصف المهر وعليها بقية العدة وهي
 مسئلة الفدرى وعده بن علي نصف المهر ولا نفق عليها من العدة بناء على ان الدخول في النكاح الاول هو في النكاح
 الثاني عند مخالطة المهره ولو كان النكاح الاول صحيحا والثاني فاسدا لا يلزم المهر ولا يلزم العدة بالاحتمال
 ولو كان النكاح الاول فاسدا والثاني صحيحا فهذا بمنزلة ما لو كان كلاهما جائزا وهذا زوج كسبت في قوله حسن
 وفي الثاني على الصبر من رجل طلق امرأته ثلثا وطبقها في العدة مع علمها بما علم عليه انقضت عدتها ووطبها الا ان
 العدة ولو كان منكر اطلاقها لا تقضي ولا تدعى الشهادة يستقبل العدة وفي جميع المواضع الا في البائن كالثلث
 والصلح الشهدى مرجح في شرح الجامع الصغير لم يجعل الطلاق علما كالثلث والخلع والشبهة فوعان شبهة في
 الفعل وشبهة في المحل الى اخرها في حدود الجامع الصغير من رجل طلق امرأته ثلثا فلما اعتدت حبسها
 لكرهه لم يخلعها ان كان منكر اطلاقها يستقبل العدة وان كان مقررا مع هذا جامعها الاستقبال العدة وكذا
 لو طلق امرأته ثم اقام معها ما لا يستقبل العدة ان كان منكر اطلاقها كذا اختار المشايخ فلو كان منكر اطلاقها
 حتى لم ينقض العدة ليس لها ان يطالبه بنفقة هذه العدة ولو طلقها في هذه العدة لا يقع له نكاح الا
 وفي نسخة الامام خليفته انه رجل تزوج منكوبة الغير وهو لا يعلم انها منكوبة فزوجه ودخل بها وجب العدة وان كان
 انها منكوبة الغير لا يجزى العدة بالدخول حتى لا يحرم على الزوج وطبها وفيه في الاصل من رجل ان طلق امرأته منذ
 سنة ان كذبته المرأة في الاسناد او قالت لا ادرى بغير الطلاق من وقت الافراد ان صدقته يقع من الوقت

الذي طلق وفي الفتاوى المختار المتأخر انه يقع من وقت التزويج ولكن لا يجب له نفقة العدة وموته السكنى
وفي الاصل لو كان الزوج عابثاً فطلق امرأته او مات والمراة لا تعلم بذلك يجب العدة عن وقت الطلاق ولو حمل
امرأته يدها ان ضربها فضرها فطلقت نفسها فأنكر الزوج الضرب فأمست المراة اليه على الضرب فبقي القذف
بالفرقة فالعد من وقت القضاة ومن وقت الضرب صارت المسئلة واقعة ويبنى ان يكون من وقت الضرب
اصل المسئلة في الجامع الكبر في كتاب القضاة في باب باضع القاضى بغير عدل ان يجعل الاطلاق امرأته ثم أنكر الطلاق
فأثبت عليه البتة وعليه القاضى بالتميز في الاطلاق من وقت الطلاق لا من وقت القضاة ولا يحقر لغيره في العدة والتميز
الفاصل من وقت الفرقة ثلث حيض وعن الوفاة في النكاح الفاسد ثلث حيض ايضا ولا يستدعيه الزوج في غير
الفرقة في النكاح الفاسد هذا في الفتاوى والصغرى وفي الاصل العدة ان تنقضان جزء واحد حتى
ان المعتد من طلاق بان لا تزوج بآخر ويحل بها ثم فادها في اخص ثلث حيض انقضت العدة ان
فان حاضت من الاول لحبضة اعتدت ثلث حيض فاذا مضت حبضة فطلبت ان تزوجها وليس لعين
ان تزوجها فان كان طلاق الاول رجعا في اجمعها في الحبضين الاولين ^{التي هي العدة الاولى} صححت الرجعة ولكن لا
يترى لها حتى تنقضي عدها ولو تزوجها في الحبضة الثالثة لا يصح هذا في شرح المسئلة وفي نسخة الامام الشيخ
كان الطلاق الاول بائنا ليس له ان تزوجها حتى تنقضي عدها من الاخر كما ليس للاخر ان تزوجها حتى تنقضي عدها
من الاول وعلى هذا لو كانت العدة ان بالشهر وفي شرح الفقيه في اول كتاب الطلاق لو طلق الرجل امرأته ثلث المسئلة
وعى من تحيض في عهدها من عدها حبضة وان كانت بالشهر بقي عليها شهر وان كانت ثمانية فطلعتا ثنتين بقي
عليها حبضة وان كانت من لا تحيض بقي عليها نصف شهر وقل المد التي يصدق للفرقة في القضاة العدة فيها شهر ان
عدها بحبضة مرجع وعدها شهور ثلثون يوما ودة الامة عدها ما لا يجد وعشرين نصف وعدها في الحبضة مرجع
على الاصل الاخر في الحسن بن زياد خمسة وثلاثون خمسة عشر طهر وعشرة حبض ^{في النكاح} وفي الجامع الصغير الطلقة
اعتدت بهت كانت قبل الفرقة فبقي الاخر في العدة والفرقة عدها ما لا يجد وعشرين نصف وعدها في الحبضة مرجع
لها اختلف المتأخر فيه واذا بان وتزوج المعتد في بيت الزوج لا بد من حاضرها وبين الزوج وان كان الزوج
فاسفا فخرج من منزلة وتشكل منزلا آخر ثم اخرج من ذلك المنزل حتى تنقضي عدها والاو لا يخرج
الزوج ويتركها في منزلة وان لم يخرج وجعل بينهما امرأه نفقة ولا يضيئ المنزل عليها في حسن والامة فخرج في
العدن في الطلاق كلوف فان اعتدت العدة من زمانها فبقي ما يلزم للفرقة المسئلة والكتابة بخرج باذن الزوج
والمسئلة لا يخرج باذن وان أسلم في المسئلة في الصبة ان كان الطلاق رجعا يخرجها وان الزوج ولم يملك
اذا اعتدت فخرج وعن اسوس في القضاة في باب طلق امرأته لها النفقة ولا تسكنها قبل ان تزوجها لا نفقة لها

السكينة والاختيار للمعتد نفسها والمرأة العتية الفتنه والتقوى والسكينة في الفتاوى المعتد المختار
 بالامتنان المنفعة دون الطرف الآخر ونظر هذا الى وجهه ما سأل به الذي يجوز طلاقه ولو كان البس الجوز
 العتية يجوز طلاقه لا في المحيط عن ابن سماعة عن محمد بن محمد قال للفتنة عتية ما جازا قبل فرفضه السكينة
 المحرم عليها السكينة والمعتد ان يخرج الى بيت اي منزل شاء لان يكون في الدار معتد
 واذا اراد الزوج ان يلزم المرأة ان يعتد بها القاضى ليس له ذلك اعتد في مسكنها قبل الفقة واذا مات الزوج
 وعما في منزله باجر فاجر المثل في ما لها فان مكنتها اهل المنزل بالمقامه بغيره في يتجدد ذلك وان لم يتجدد يجوز ذلك
 وان طلقها الزوج فاجرة للزنا على الزوج وان خافت سقوط النكاح او ان يعارض على ما يحول ذلك كانت
 السوداء في يخاف على نفسها ان يلحقها من سلطان او عين يتحول وان طلقها في المداينة ان كان بدخل
 عليها ضرر يبرئ نفسها او ما لها بركة ذلك للوضع يتقبل ما وان لم يكن ليس لها ان يتقبل ما
 حلت في ذلك العتية رجل تزوج بجارية العتية باذن مالكها ثم طلقها ثم اشترىها ان طلقها ولاحق
 تحلل له بعدة لا يمنع حل وطبه وان طلقها ثنتين ثم اشترىها لا يجوز ان يرتفع الحرمة العتية طلاق
 الزوج القفا في الفتاوى الصغرى والمجوز على معتد للاطلاع على ما يحل في ذلك من الفتاوى
 في الخط والاباحة مشتمل على اربعة اجناس الاولى ثبوت الحرمة الثانية في المحلل الثالث في حلف لا
 التراجع اجناس المرأة بالطلاق للجنس الاولى الفتاوى والمرأة اذا سمعت انه زوجها طلقها ذلك واعتد
 ان تمنع نفسها الا يقتله سبها او يقتله متى علمت انه يترها لكن تقتله بالدرهم ولا تقتل المرأة نفسها
 وفي فتاوى النسيف عن السيد الامام ابو نجاش هكدا وفي ايده من الاسلام ان لم يكن لها فيه تزوج الى
 القاضى ويخلفه فان حلف قال نعم عليه او الطلاق البان كالتكليف والنوازل اذا شهد عند المرأة
 ان تزوجها طلقها ثلث ان كان تزوجا غائبا سبها ان تزوج وان كان حاضرا الا لا الا بعد الزوج استخفاف
 بالفرقة والفتاوى بالفرقة لا يجوز الا بحضرة الزوج وفي جميع النوازل للمرأة اذا حلفت على تزوجها بالثلاث والزوج
 بمسكها لها ان تزوج باجر من غير علم الزوج قال باجر لها اما لا يطبق لها قال الامام النسيف ان كانت موقوفة
 بطلاقها ولو شهد قوم ان هذا الرجل طلق امرأته حاله السكران صدقهم ثبت الطلاق ان لم يصدقهم شهد
 عند القاضى فيقبض بالفرقة رجل حلف بالطلاق وشك انه حلف بواحدة او ثلث ثم قال غيبت على ما تلت
 ثم جازم في ذلك المجلس وقال كانت واحدة ان كانوا اعدوا عدوا لا صدقهم والزوج يترهم في الفتاوى وعن
 هشام قال سالت ابا يوسف عن رجل حلف بطلاق امرأته وايدري بثلث حلفه بواحدة ولا يجوز في الاصل فقلت
 استوى فله حل باسئذ ذلك عليه وفي المتن في هشام قال سالت محمدا عن رجل ادعى على امرأته ان طلقها ثلثا

يجوز يستقيم عن ابي حنيفة على طاعة الزوجة ولما على مرواية الحسن عنه اذا تزوجت نفسها غير كفو لا يجوز فلا يستقيم
 قال قتادة ان يكون المحلل حرا بالغ الا ان مالكاً يشترط الا ان لا يكون ابيض سيف اذا تزوجت نفسها عبد الا
 يجوز لعدم الكفاءة وقد ذكرنا رواية الحسن ونحوها في النوازل اطلق امرأته ثلثا وانقضت عدتها وتزوجت
 بعبد غير ابن سيد ودخل بها ثم لحاز السيد النكاح فلم يطأها بعد ذلك حتى طلقها فانها لا يحل للزوج
 الا ان يخطبها بعد الاجازة ونحو مناهي شرح الطحاوي ورجل تزوج امرأة ومن يسهل التحليل ولم يشترط ذلك
 محل الاول بهذا ولا يكره وليست النية بشئ ولو شرط طاهر ومحل عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف فسد النكاح
 ولا يحل وقال محمد بن النكاح ولا يحل وقال بعضهم يكون المحلل باعجوبة ادب القاضي للحاق ذكره في ثلثة
 اقاويل فاولها ان العن هلك بغيره في الجور طلقها ثلثا فزوجت بغيره طلقها ثلثا فزوجت بغيره طلقها ثلثا فزوجت
 تزوجت ثلثا ومحل يباح للزوج الاولين في جميع النوازل محل طلق امرأته ثلثا واعتدت وتزوجت
 بآخر ثم جاءت بعد اربعة اشهر وقالت طلقني هذا الزوج الثاني وراودت ان تعود الى الاول قال الامام القسبي
 لا بد من مدة اخرى للنكاح والوطء فنفى شيخ الاسلام على الاستيعاب والقاضي الامام ابو هاشم اصفهاني في
 نكاح الاجناس ولو تزوجت المرأة ان زوجها الثاني جامعها وانكر الزوج الثاني الجماع حلت للزوج الاول ولو كان
 على القلب بان انكرت ولو تزوج الثاني لا تحل له وقالت وطئ الزوج الثاني وقال الزوج الاول بعد ما
 تزوجها الثاني فزني به فهو عليه ما مضى للمروية نكاح الفساقون وقالت المرأة ما دخل في الزوج الثاني
 وقال الزوج الاول لا يدخل وهذا بعد ما تزوج الاول لك كانت المرأة عالمة بشرط الحل لا بعد ذلك
 ان كانت جاهلة بفساد زنا الفساقين في باب الدنيا لو قالت بعد ما تزوجها الاول ما تزوجت بآخر وقال الزوج
 تزوجت بآخر ودخل بك لا تصدق للمرأة ولو قال الزوج الثاني النكاح وقع فاسد لا يبيح جامعتهما ان
 صدقة المرأة لا يحل على الزوج الاول لك كذا في بعض النسخ فمن حلف لا يطلق من رجل حلف بانما كان
 ان لا يطلق امرأته ثم اراد الخلع منها والحيلة المشروعة ان تزوج امرأة مريضة ويأمر امرأته ان لا يها
 فتبين منه المراتان جميعا ولا يثبت لانه يصير جامعته في الثالثة فثبت الاخت او جعلها في الاختين
 وفي المنتقاي ضمها للمرأة المحلوف عليها فتبين لما لو وقعت الزفة بينهما بالابلاء او باللعان
 او زفي القاضي بالعنة او وقعت الزفة بالخلع كذا في ذلك طلاق وسباني في كتاب الاعمال وفي الفتاوى في
 باب المون في الابلاء كما ذكر في المنتقاي في تزويق القاضي بالعنة فيجوز ان هذا في فتاوى المنتقى في الابلاء اذا
 اراد ان ينفقها في الصغيرين بها نكاح قال ان كانا صغيرين او احدهما نضع هذا الرضيع امرأة او صبي
 الاخر وان لم يكن ان بلغت حد الشهرة معها والزوج اذا بنه بشهق او من هوام المرأة او بنت المرأة بشهق

في النوازل

ولكن لا ينفق بهذا ولو رغبنا الامر الى الفاسق حتى يفرق بينهما بالخير عن النفقة او لعدم الكفاية صح المخرج
حكم الحكم بهذا المعرف وهو جعل الفاسق الاب عن الصغير خصما ذكر الامام الزيد في كتاب الجاسع في
البيان السلام انه يجعل وتمام هذا كسبنا في غزاة الواقعة من خرف في اخبار المرأة امره فجاءت
الى رجل وقالت طلقني زوي وانفقت عدي وقع في قلبه ما صادقه في عدل الرجل ان تزوجها او قالت ان
الاول وقع فاسد الاجل ان تزوجها وان كانت عدلا في الاصل وفي التناوي الصري في ان تطلقني زوي فلما
فلما اراد ان تزوجها قالت كذب الويل خطا قال الصديق في هذا ما قال الامام والاول لا يجوز النكاح وفي كتاب المصنف
لوقال الرجل ان في الرضاع وثبت على ذلك مع هذا تزوجت بهذا الرجل يعني ان الكربة الزوج سواء تزوجها
ان يكذب في ما ولا يصح على هذا قالوا في النكحة لان المدة ليست اليها وهذا لا يثبت بعد النكاح لا يثبت فلا يثبت
على ان لها ان تزوج نفسها من جميع الوجوه قاله في كونه ينفق ولو كان المهر هو الرجل فقال ما ينفق او ينفق من
الرضاع ثم قال بعد ذلك الخطا او شئت او كذبت وصدقة للمرأة فانها صدقة حتى يجوز ذلك تزوجها ولو كان
ما قبله حتى ثم اراد ان تزوجها ليس له ذلك وزوج بينهما وان رجلا تزوج امرأة ثم قال بعد النكاح ينفق في الرضا
او ينفق ثم قال نعم وليس الامر ما قلت لا ينفق النكاح بينهما سبحانه ما وقلنا انك حتى لو شهد الشهود على زوج الغلط
بينما وقلنا ان ينفق لحي وليس لها من عرفته ثم قال نعم صدقة ولو كان لها من عرفته لم ارض بينهما في التناوي
يجل قال اكثر من ذلك حاجة فاضه الى فقال نعم وحلف بالطلاق والعناق ان يقضيها الرضا الجاهل ان ينفق امرته
هو لذلك لا يجتمع الصدق والكذب وهذا ينافي ما وضع لان كل موضع على العيين ينفق عليه غيره اذا
اجز هو يصدق كما في المحنة وغيرهما لا يصدق لان حاجة الانسان كما يعرف هو يعرف غيره بخلاف المحنة لا يصدق
عليها غيره وفي بيان النكاح رجل يخطب رجلان يطاوعة كل واحد منهما بغيرها عنه ثم ينفق عنها بعد ذلك عن جملة امر
فجاءت له بنت اذ بكى هناك يبدا عليه **كتاب الايمان** قال في هذا الكتاب
على انقسام الاول في الاموال الشائعة في الافعال الشائعة بما لا يكون فضلا ولا في ابدان بالاقوال ثم بالافعال
ثم بما لا يكون في الافعال وحده هذه الافعال شائعة ثمانية وعشرين فصلا الاول في التقدمة وفي كرامة العيين الشائعة
الفاظ العيين الشائعة في العيين بالطلاق الرابع في العيين في النكاح الخامس في العيين في الشر وفيه جنس مسائل السكوة
في العيين في البيع السابع في العيين في المنة والوصية والعنف الثامن في الشركة والمساكنة في الاعانة والاجرة والفا
التاسع في العيين في الكلام العاشرة الاذن للمعادى عشرة الطاعات وهما هذا القسم الثاني عشر في العيين في الاكل
عشر في العيين في الشر في بيان الحالف اذا لم يلق العيين المعفود شرط الرابع عشر في العيين في الجماع الخامس عشر في العيين
في اللبس السادس عشر في العيين في المساكنة السابع عشر في العيين في اللحق الثامن عشر في العيين

في الخرج والذهاب وفيه جز في مسائل النسخ التاسع عشر في اليمين في قضا الدين العشر في العشرة
 والجماعة وفيه اعتبار بالنظر والفرق الحادي والعشرون في اليمين في الضرب الثاني والعشرون في
 اليمين في الركب الثالث والعشرون في اليمين في الزنا عتسار الحرف الرابع والعشرون في الاعمال المستقرة
 الخامس والعشرون في قوله لا اعلم مما كذرا هو ابتداء القسم الثالث السادس والعشرون في اليمين في اليوم السابع
 والعشرون في اليمين في الزينة الثامن والعشرون في الاوقات **الفصل الرابع** في المقدمة قال في المحيط
 لكي اليمين بالله ذكر اسم الله عز وجل في اليمين وصفا وجب البر وحرمة الخلف الكفارة في عتسار الحرف
 خلفا عن البر الواجب في اليمين في العمل للصدق والكذب قال في الاصل الاجماع ثلث يمين يكره يمين الكفر يمين
 ان لا يؤخذ الله تعالى بها صاحبها الذي كتم في اليمين على فعله المستقبلي واذا حلف بيمين الكفارة ولم يأت بها لم يكره في العمل
 اثباته كونه في اليمين الكذب ولا يكره الكفارة ولا يكره الكفارة ولا يؤخذ الله تعالى بها صاحبها
 ان يحلف في الماضي او في المستقبل ان يحلف بيمين الكفارة ولا يؤخذ الله تعالى بها صاحبها
 الولد لو قال ان لم يكن هذا فلا تاضلي محرم ولم يكن وكان لا ينكح انكح انكح ذلك واليمين لا يؤخذ في صاحبها الا في العتق
 والعتق والمنكر في العتق اليمين على نية الحالف ان كان مظلوما وان كان ظالما على نية المستلف وهذا في الماضي والآن
 الاكره الرجل يبيع عن نفسه المذموم بالله انه دفع اليه هذا الذي يذمه به بائع حتى يقيم عند المذموم ما في يد ماله من ماله
 بكمه وذا المستلف على نية الحالف في العتق ان كان باليمين بالطلاق والعتاق وما في ذلك الفدية في الحالف ان كان او
 مظلوما بيمين الكفارة اليمين اذا حلف اليمين بالله وموسى بن اسرائيل اعظم او كما هو الحق في النسخ في اليمين على العتاق
 وان كان يبيع المذموم في حقه العتق او في حقه اليمين ان يكون له فضل وكفاية قدر ما يكره في هذا المذموم بيمين الكفارة
 المقر من كان في ملكه عبد او كسنة مسكين او طعام عشرة يكره ان يصوم وقال ابو يوسف وكان له درهم قدر
 يشتر به ذلك العتق او الصوم في الكسوة يعطى قدر ما يكره في الصلوة والعتق والعتق عن هذا العتق يكره عن الطعام
 في الزنوع بيمين الكفارة ان كان يبيع للمنافع يكره ولا فلا وقال بعض مشايخنا انه كان يبيع لادب صاحب يكره قال
 في الائمة الرخيصة هذا بالصواب ولو كان عتامة تلف بدين يكره في الرأب لم يكره في عتامة والصحيح في اليمين والارادة
 قال ابو يوسف وعنه محمد انه ان اعطى المرأة يكره ان يعطى الرجل يكره ولو اعطى عشرة مسكين كل مسكين الف من بين
 الحنفية عن كفارة الاجمان لا يكره الا كفارة واحد عتدا بيمينه واما يوسف وكذا في كفارة الظهار هذا في قضا
 الصغر على ما تقدم في الاصل وذا الاصل وذا التاوي في جلاوة كفارة ست صلوات ثمانية على مسكين واحد جاز
 ولو ادى احد عشر مائة الى مسكين واحد وصال مسكين آخر كذا قال بعضهم يكره عشرة اسنان خمس صلوات ولا يجوز الصلوة
 السادسة وكذا لو ادى ثمن عشرة الى اربعة وعشرين مسكنا قال بعضهم يكره وقال بعضهم لا يكره اربعة او اثني عشر فاذا

كفاية العيين ينفرد بكفاية الصلوة من حيث ان كفاية الصلوة لا تدور على مسكين واحد جاز وسائر الصلوة من
حيث لا تدور على مسكين لا يجوز يعني دفع تسعة اشياء عن خمس صلوات ليقف مسالفه يعني عن اربع صلوات كغير
عن الصلوة الخاصة بخلاف صدقة الفطر انه يجوز ولو لم ينفذ عن ايام مسكينا واحد وكل يوم طعام مسكين جاز وكذا ولو على
مسكينا واحد كل يوم يوم ما في عشرة ايام جاز ولا طعام ولا عطي في بلخلفه عن كفاية العيين ان امكن الاتصاف به اكثر من نصف
من الجدين يعني اكثر من ثلثة اشهر جاز السالبة الفتوى في نسخة الامام الخميني اطعم خمسة مسكين وكما خمسة مسكين اخر
ذلك من الطعام ان كان الطعام يعرض من الكس وعلى قلب الحق وهذا في طعام الاباحة اما اذا كان الطعام يجوز ويعوم
الكس ويجوز في الطعام التمليل والاباحة ولو ادى لكل مسكين مثلاً من حفظ ونصف صاع من شعير مجزوع يعني من ارباب
يجوز في كفاية الفطر يجوز في الوضوء في الرقة العزيمة وسوا كانت الرقة صغيرة او كبيرة من ثمة او كافر بخلاف كفاية الفطر
فانه يجوز الكافر هناك لا يجوز الرقة العزيمة والتفدية المقطوع الرجلين ويجوز الاصح والاقوى والذي يجوز في حق حاله فاقد ولا
للدور والكاين الذي لا ينفذ من بدل الكفاية في الاصل وفيه كفاية المعص صيام ثلثة ايام متتابعة ولو
حاصلة المرأة في الثلثة استقبلت بخلاف كفاية صيام رمضان الفضل **الفصل الثاني** فيما يكون بينا وبين الاكثر من بينا وهذا
الفصل مشتمل على ثلثة اجزاء الاولى الفاظ العيين وفيها ما يكون بينا وبين الاكثر من ثلثة اجزاء في البراءة الثانية الذكر بالاولى
الحجة بالخلف باسماء الله تعالى بين ويجعل الله تعالى في ذلك سوا من اقل الناس الخلف اول من يقرأ هو الظاهر من مذهب
اصحابنا ومن اصحابنا من قال كل اسم لا يسمى عز الله فقول الله والرحمن فري من وما سمي غير الله كالحكيم طالع الله اولاد العيين
كان بينا وبين الاكثر من ثلثة اجزاء من اصحابنا استعمل الاسلام عن قالوا انكار ان كان في الخبر استادى لا يكون بينا
ثم مرجع وقال يكون بينا الطال بالاعمال بين وجه الله بين الاصل في القصد به الخارجة في الاصل وفان وجه الله في
يكون بينا والاصل ان العيين ما يكون باسم من اسماء الله او بالصفات ما كان معارفه كان بينا بالخلف بينه
الله وكبريائه وعظمته وعلم الله ليس بين ثم الخلف باسم الله تعالى يعني على حرف القسم وهو الباء ولو اوردنا لكن الشا
في القسم بالله خاصة وقال الله لا يكون بينا الا لا تدور على العيين هو في الحجة وفي فتاوى الشيخ وحجج التوازي وسوا
بالله بالنصب او بالرفع او بالسكين وكل بدون حرف القسم وكذا لو قال الله وقال العيين بين من من عا من قال هذا اذا
نكح مجزوا اما اذا سكتها او رفع او نصب يكون بينا لا تدور على العيين ولا بد من ثمة من اجاز على الاطلاق وفي الخبر بدوا
وقر الله لا يكون بينا عند ابي حنيفة ومحمد وهو احكام اربابين عن ابي يوسف هو الصحيح وعزيمة الله فلا تشمل الاية هذا
ممنزلة وحول الله لا يكون بينا وعند بعضهم يكون بينا ولكن لا يكون في هذا بين هذا في الحجة ولو قال اشهدوا شهد بالله او
بالله او حلف بالله او انعم بالله او انعم بالله او على ذراعي علي بن ابي طالب او على عهد الله ان غفلت لك بينا النكاح الاصل في التمسك
لوقال العارسة حذرا بل يدعى نعم ان الاصل كذلك كان بينا ولا هذا في الدعاء بل يدعى نعم لا يكون بينا في الخبر يدعى حذرا

لا اله الا الله اصل كل ادب سبحان الله ليس بين الا ان يوحى وكذا قال في المصنف من رايته بن رسم عن محمد بن عيسى مطلقا
فيما طرأ عند المتوفى ووافيهم الله لا يكون بيننا في فتاوى النسخ في جميع النوازل لو قال بالغا رتبة سوكتهم يوم كرايم كرايم
ان كنتم بهذا التفسير قوله احلف وكذا قوله سوكتهم يوم يوحى ووافيهم الله ليس بين وفتاوى محمد بن الوليد سوكتهم
بجداي بين وان قال سوكتهم يوم هذا الخبر قال كان صادقا حلفت اذا فعلت ذلك كان كذا فلا يفتي عليه وفي الفتاوى
لو قال سوكتهم يوم بطلاق ليس بطلقة لان الناس لم يتعارفوا بينا بالطلاق بخلافه سوكتهم يوم هذا
المتفق والوقال بين سوكتهم كرايم كان كنتم هو تفسير قوله على بين وفتاوى النسخ في جميع النوازل لو قال سوكتهم كرايم
سوكتهم بطلاق كرايم فعل حث ونطق امره ولو لم يكن حلفا فذلك باهر صدق حياته فلا يصدق قضاء وهذا
ادب المتقي وكذا وسئل الحكم عند الشافعي كتب على المتوفى عند بعينه كذا في الخبر قال محمد حلف لا يحلف بقوله السنت
او عدت فان طلق بين انطلق ان شئت او عويت ليس بين انما هو خبر وكذا ان طهرت ليس بين هو تفسير للطلاق
السنت طالق عدا او اس الشير ليس بين وعلق في هذا وطلع الشمر او ما اشبه ذلك بين ووقال ليس كذا
يطلق امره ولم يشترط فيه المرأة وقال الشيخ الامام طبر الدين بشرط البينة والجمع انه على شرطه وفتاوى النسخ لو قال الله ان عبدك
اشهدك واشهدك ملائكتك ان لا افضل لك من فعل الكفارة عليه ويستغفر الله بخلاف قوله اشهدك واشهدك الله ووقال الملا
نكره اسم ان فعلت كذا ثم فعل الا لزمه شي الا اذ اعني بان ما صام وصلى لم يكن حقا كانه قال هو كرايم فذلك رجل قد
هل لم يترك بجداي في حاشته فومد ان فعلت كذا فومد بين ووقال والرجل لا افضل لك ان عني في السورة التي في
القرآن لا يكون بين كقول والقرآن لا افضل لك وان اراد الله تعالى يكون بينا ووقال والكعبة او القبله ليس بين
ووقال بالله العظيم كبريت ترازين لم يثبت او يترك ترازين سوكتهم او يترك ترازين نام انت كرايم كرايم ووقال
بين ووقال بين كرايم لا جعل اصله في جميع النوازل ليس شيخ الاسلام عن قوله احلف ان هذا اعظم الايمان وانه
اعظم من هذا اليقين على ان لا يصدق لانه موصوفه في الفعل ما ذكر من الاذمة على الكلام الا في هذا الظاهر في غير
القدري اليقين بين المسلمين بينا كالتى والكعبة والقرآن في جميع النوازل والكتب الاربعه ودين الله وطاعة الله وشراعه
وحدوده وعبادة وملائكة وابناء وعشرة وبنه طالعون والنبام والمصحف والكعبة ليس بين وفتاوى النسخ في
لو قال حق محمد على السلام لا يكون بينا لكن حقه عظيم ووقال عمر بن عبد الله ولا اله الا الله لا يكون بينا ووقال جدي هو
كرايم كرايم لم يثبت علم انه فعل عامته انه غير كرايم قوله هو يهودى ان فعل كرايم حث الزيادة اتم وهل كرايم حث
الناصح فيه قال الشيخ الرضى ان اعتقد بينا ولا اعتقد كرايم كرايم على ما في الفاظ الكفر وكذا في قوله انما يرى الله
في جميع النوازل اصل بين الدين عن قال حين دعي الاصل مع فلا كتب راجع كرايم في قوله كرايم هل كرايم قال نعم لانه تعين
بهذا الشرط في هذا الملاقاة وفتاوى لو قال ان فعلت كذا فاشهد على القرابة ففعل الزمة الكفارة في جميع النوازل

لا يفتننا بآلهة هذا الدخول على الكرم على الدخول في كل واحد منكم ما يحب في طرق القساوي لوقالوا للبرام
فيهم من الدوام على علم انشروا سلبنا نحن وان وهما الوصف بها لا يفتننا بحكم العرف لان عزم العلل وان كان بيننا
ونكن لا يبريد من هذا القوم عزم الصدقة والمنة وان يرون عزم انشروا كس قال كل واحد على علم لا يفتننا في كل واحد
وايا يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم
وقالوا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم
كانه حلف لا يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم
للمؤمنين الا ان يقولوا اكله وقيل هو في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم
وقالوا مع او الله والرحم والرحم يكون ثلثة ايمان ونسبة الامم الى نبي في الاصل الاصل على ان لا يفتننا
في ذلك المجلس وفي مجلس اخر ان لا يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم
بالتا الى الاول فغلب كفارة وحسن في القوم من ابيهم اذ حلف بايمان على كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم
قال عنيت بالتا الى الاول يستقيم ذلك في ايمان بالله فلو حلف بغيره او عن يستقيم الاصل ايضا وقالوا هو يهودي
هو نصراني ان فعل كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم
لاخر والله الاكل يوم الله الاكل شهر والله الاكل سنة الله الاكل سنة الله الاكل سنة الله الاكل سنة الله الاكل سنة الله الاكل سنة الله
وان كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم
فعلت كذا فاما بغيره فان الله الاصل او الصوم رمضان الاكل عمن هو الحمار وكذا البرابرة الكلب الاربعة
وكل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم
يؤمن وان اراد بابل عن الاصل او الصوم رمضان الاكل عمن هو الحمار وكذا البرابرة الكلب الاربعة
فعلت كذا فاما بغيره فان الله الاصل او الصوم رمضان الاكل عمن هو الحمار وكذا البرابرة الكلب الاربعة
الكلاب فعلت كذا فاما بغيره فان الله الاصل او الصوم رمضان الاكل عمن هو الحمار وكذا البرابرة الكلب الاربعة
او مما في المعلقة ليس يمين الا اذا عرف ان فيها اسم الله الرحمن الرحيم ونفي بابل عنها ونفي عن النار لوقالوا يهودي
في الشناعة الاصح ان يمين يمين لوقالوا يمين يمين لوقالوا يمين يمين لوقالوا يمين يمين لوقالوا يمين يمين
كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم ان يفتننا في كل واحد منكم
من الله من سوله فعلت كذا فاما بغيره فان الله الاصل او الصوم رمضان الاكل عمن هو الحمار وكذا البرابرة الكلب الاربعة
بريان منه ففعل لغيره وكذا قال في الحجة ما ذكره فتلقى اهل يهود ليس يمين في الصبح ما ذكره فتلقى اهل يهود ليس يمين في الصبح
ان يصدقوا في ذلك ان فعلت كذا فاما بغيره فان الله الاصل او الصوم رمضان الاكل عمن هو الحمار وكذا البرابرة الكلب الاربعة

[illegible]

عليها بما لا يبريد من الغنى **الفصل الثالث** في البين والطلاق مشتمل على ثلثة اجناس الاولى شرط
الاجان وتقدم الشرط على الجزاء وعلى القلب الثاني فمن حلف ان لا يطلق الثالث في الشفقات اما الاولى في العيب
شرط الاجان التي يتعلق بها الافعال ستة ان وادوا وادوا منى وصية وكما وهذا للزوج يتعلق بالافعال المستقبلية
الماضي والاسماء ولا بمعنى الشرط ويسوقى على فعله من فعل غيره ولو كان الجزاء طلاقا والشرط بغيره كما ينكر
الطلاق ينكر الشرط العنف ولو كان البين بكلمة تروج نسوة طلق وتزوج امرأة مرارا لم يطلق الا
واشار ابو يوسف في المنسفي الى ان كلما اذا دخلت على البين او الساطب ينكر بقوله كلما انشريت
هذا الثوب فهو حدة يلزمه في كل فعل ولو قال لا ابلعه الا مرة ولو قال كلما تزوجت امرأة فني طلق فزوجهما
وطلقت ثم تزوجهما تابعا لا يطلق بغيره كل بخلافه اذا خاطبها او كلما قال تزوجت حيث ينكر وكذا لو قال
كلما تزوجت فلانة قال عاوت البر بعد زوج آخر لم يحث عند الثلثة فان اضاف الطلاق الى الملك الثاني اول
كل ملك حث ابدال الزوج الفعل بخلافه ان يقول كلما تزوجت فدخلت الدار فانت طالق ولو قال اني طالق اذا
عدي بين ردفك انت طالق عند اضافت وليست بين ردفك انت طالق الدار انك اذا فعلت كذا لم تحث
نصيري مطلقة مني واد ابدل ذلك تخويلها فعلت قبل القضاء الذي هذا يسأل الزوج ان الجزاء
كان حلف بالطلاق بما يجزى انه لم يعلق التعليق فو لم يمع بينه واد يد شمس الاسلام ان من قال لا امة
ان دخلت الدار فزوجه مطلقة فدخلت الدار ثم قال الزوج عتبت به التمدد لا يفصل به رجل قال لا خلاف
في عتبت فانك فقال ترك ان توطد انك فلا ان تجانه تزويج فلا تجانه من حيث لا يحث وان كان في
بينه رجل قال لا امة انت طالق كما ان كاد كره ام وكرد ام هذا يتعلق مطلقا قال الفقيه ابو جعفر
على التعليق ما لم يرد به الاعتاق فلا الصدمر الشهيد به تلخذ وما يرك هذا ما ذكر في المحيط روى عن ابن
سماحة عن ابي يوسف اذا قال لا امة انت طالق فدخلت الدار بطلق وان كانت دخلت لا يطلق فدخلت
شرط لا ان لفظ كرهجه لو دخلت رجلا لا امة ان كره ابن خاتمة انك لم توطد في طلاق هامة الفاعل كرهجه
ومره كاه ومهر زمان ومهر بار فالزوج موقوفه كره فارسية كون ولا يحث الا مرة وهي ميمية بمرة لمعني وميمية ولا يحث
فيها الا مرة ومره كاه ومهر زمان للمختار انه يحث مرة وفي قوله مرار يحث بكل مرة وفي المحيط سئل عن رجل عزم
سفره لانه تجانه انك لم توطد في طلاق ولم يفلح من ولا كره طلقت الساعة ففعل ما انت طالق فدخلت الدار وعنه وقال
لغيره ان لم افضل كره عدا بدائه انك لم تجانه است ولم يفلح عدا في طلاق ولا في نفسه لاسبدا انك طلاقا كنت ودين
فني طالق رجلا لا امة من طلاق كره فلان كره واد به التعليق لا يتعلق الطلاق بذلك انفراد فلا كره
فلان كره في طلاق يتعلق كره قال صاحب المكارف من المتأخرين من ولا يتعلق في البين الا بمرتين

بسم الله الرحمن الرحيم

عند تقديم الشرط اذ ارجح الخطاب هذا بان عند ايجاز الشرط وقيل لها الكثرة لان كما ذكر في نوبتك طلاق فاعلم طلاقك من
غيره في النوع الكلي والخاص وفيه التناوب والصحة في احوال الاجتهاد ان طلقك فعدت به صحيحا وهو كانه قال ان
وطلقك فعدت به ولو قال ان طلقك فانت طالق انما صح هذا المصنف في باب الجامع الكبير في باب علي بن رباح
الامارة ان دخلت الدار انت طالق طلقك للملأ وان عني به التعليق دين فيما بينه وبينه تعالى لانه في الاصل وكذا
ان دخلت الدار وانت طالق وكذا لو قال ان دخلت الدار انت طالق وكذا لو قال انت طالق وان دخلت الدار فعدت
اذا قدم الجواب فقال انت طالق ان دخلت الدار فعدت به ولو عني بالاجاز في خلافه لان في الدار ان دخلت الدار انت طالق
لا يطلق حتى يدخل الدار قال ابو الفاضل هذا خلاف ما قاله الجامع الكبير في باب الجامع الكبير في باب علي بن رباح
لاصح اما اذا كان الشرط مقدما او مؤخرا او خلا الشرط بينهما ذكره بكلمة الاول والآخر او لم يذكر بينهما في الصلوات اذا
كان الشرط مقدما فاعلم ان دخلت الدار وانت طالق طلقك طلاقا وقال بالدار وهي غير مدخولة فعدت الدار بها
بطلقة ولو عني عند اجتهاد من يجمع الثلث بالاجماع الا ان عند اجتهاد من يجمع بعضها بعضا
في النوع والشرط فاعلم ان طالق طالق طالق ودخلت الدار او لم تدخلها كانت المدخولة او مدخولة بها مدخولة
الدار لا يقع شيء فاذا دخلت بان ثبت بالاجماع ولو ذكر غير المدخولة وكان الشرط مقدما لم يرد دخلت الدار وانت طالق
طالق ان كانت غير مدخولة فاللفظ الاول علق بالشرط والثاني نزل للحال الثالث لعرفه فاذ ترجمه ودخلت الدار نزل للمدخل
ودخلت بعد المدخولة قبل التزوج حيث صحح الطلاق ولو كانت مدخولة فالاول يعلق بالشرط وان لم يعلق بالشرط كان
الحال ولو عني بالشرط فقال انت طالق طالق طالق ان دخلت الدار ان كانت غير مدخولة فالاول نزل للحال والثاني والثالث والله
كانت مدخولة نزل الاول وثالث للحال وعلق الثالث بالشرط ولو ذكر بكلمة هذا بمنزلة قال لم يذكر الاول والثاني والثالث
الشرط فقال طالق ان دخلت الدار انت طالق ان دخلت الدار انت طالق ان دخلت الدار انت طالق ان دخلت الدار انت طالق
فلا يدخل يقع ثلث بطلقة بالاعتقاد وفي الزبوات الصافية وقين نزل عند اولها والمعلق بالنعيل عند اخرها والله
الي حد او قين كنوز عند اربع عند طلق بعد مدخولة علق بلحق النعيل نزل عند اربعه والاعمال علق بغيره وقت طلق
ابو يوسف وغيره النعيلين يعني بغيره ما سبق في الزبوات ان يجد النعيل والواقع في سنة بعد الوقت وان وجد الوقت
اولا لا يقع ما لم يوجد النعيل عن ابي يوسف فلا يجد النعيل اوله لا يقع حتى يوجد الوقت ايضا وفي العبد لو قال الدار انت طلق
الدار فانت طالق ان كنت نازلا بد من اعباد الملك عند الشرط الاول فان طلقها بعد الدخول بها ثم دخلت الدار
في العدة ثم كثر في العدة طلقك الجسد فمن طلقك في العدة طلقك في العدة طلقك في العدة طلقك في العدة طلقك في العدة
الليلة طلاقك فلم يطلقك فانت طالق ثلث فقال للملأ ان لم اسلك الاطلاق لليلة فنجح ما اسلكه في العدة على الكبر في طلاق
الطلاق في الليلة فقال له الزوج انت طالق ان شئت فطلقك للملأ ثم انشأ وصفت الليلة لا يطلقك في العدة طلاقك في العدة

وقال لها ان دخلت المراء فانت طالق ففت الدليلة وتطلق ثلثا لان قولك طالق ان شئت تعدر جعله تعليقاً لا
الاقتضاء على المجلس وقوله ان دخلت المراء تعليقاً لم يكن آية بالشروط البروتوقالية ان طالق ان شاء الله بحيث عدا بيوسته
وعند محمد لا يحث والنسوي على قول ابوسيف وقوله ان لم تطلقك اليوم ثلثا فانت طالق ثلثا فانت طالق ثلثا فانت طالق ثلثا فانت طالق ثلثا
درهم ولم يتبل المراء فاما مضي اليوم لا تطلق كذا روى عن ابينهم وعبد القوي وادان بحلف بالطهات ان طالق
امراة يطلق امرأته باثنا عشر حلف ويقول كل امرأه في طالق ثلثا ان فعلت كذا ولا يزى امرأته فان طالقاً حلفك بطلاق هذه
اسأروا اليها قول الحلف بطلاق كل امرأه قصد من الحلف بطلاق هذه ثم يقول كل امرأه طالق ولا يتوهم هذا في جميع
ولو حلف لا يطلقها فالى منها اذ في العاصي منها ما عتد كذا في فصل الخطر ولا يلزم كذا في الطلاق ان يحث رجلاً
لامراة ان تطلقك بكل امرأه اضع راسي مع واسباعي الرفعة في طالق اذ لا يفي كجارية الطاهات جزء لم يصح هذا الميم لانه
غير صافي الملك او سبب الملك من رجل حلف لا يطلق امرأته فحلفه با رجل يعرفه فاجاز هو هذا بسبب القصور وتمام
المسئلة في فصل الميم بالسكاج باي وفي مجموع التواريخ من الدين عن قول الامراء ان من سخط طالق في بستان لم يمان
طالق ثلثا ثم قال من فادون كاركم فادون بطلاق قال بطلاق امرأته ثلثا وسئل اسدي عن رجل قال لامراة ان تكلمت طلاقاً
فعدك حر ثم قال انت طالق ان شئت فقلت ان شاء الله او ان تكلمت فعدك عبد حر ثم قال انت ذال الله او قاله الحكماء
ثم قال ان التثنية الظلم عظيم جداً هذا كله وفي الحديث عن ابينهم في الامراة ان قبلت ذلك ان طالق فانت طالق ثم قال
قد طلقك طلق اخر فان قال لا عتيت ان يكون الطلاق معلوماً لانت طالق بصدقه بانه لا خصاً لا يحس
الثالثة في المسفرقات وفي النساءى جعلوا له كانه فادون فيها امرأته طالق ان نرى ما يوسر لنا من فيها ان
لم يوسرنا طلق امرأته وان اراد به النية حقيقة فذلك قضاء اما جارية فيه وفي الله تعالى لا يقع لانه ليس بعبه حقيقة لما
روى عن الحسن البصري انه ساء اسان فيها فقال لذكر الرجل رجل رايت فيها طاهراً انما النية الزاهية التي
المعرض عن الدنيا والاعقب الى الاخرة البصير يعني نفسه وقوله ان بلغ ولدى القنك فلم تفتنه فلم في طالق وقت
عشر سنين قال الصديق الشهيد المختار عدي انه اذا اخرج عن ثلثي عشرة سنة يعني اقصاه بحيث لانه ادى وقت احتم
وحكم ببلوغه ثلثا عشرة سنة يعني اقصاه رجلاً فان كنت تخاف من السلطان فامراة طالق ان لم يكن به ساعة حلف
خوف السلطان ولا يسبيل ان تخاف من السلطان بخباية جهاها لم يحث بجلالته يصح قبيل لانه فلا يابعد
راية بغيره فقال له الى كسمة فامراة طالق وقد رآه سارة فامراة رجول لا يحث رجلاً قال الامراء ان كرا
يتردد جناناً ان يكون رقت فانت طالق ان كان له مدة بقتيد بها وان لم يكن يرجع الى نية فان نوى لا كنت انجاء
والان لا يجاوزك فان بجاء وزعمها وجميع النوزل وقوله الاخر ان كرا بيش نأوز فامراة طالق فمذا على النية
وللافتة ويجوز الكلام والسلام لا يحث رجلاً ان كان في بنة ما فامراة طالق وفي بنة سراج ان حلف لاجل